تأريخ وتوثيق لتطور العلاقة بيننا وبين تنظيم إبراهيم بن عواد العِراقيّ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى من لم ير الحق حقا فلم يتبعه، ومن رأى الباطل حقاً فلم يجتنبه.

إلى من لم ينصف في رواية الحق، وكأن التاريخ ليست له ذاكرة تعى وأبدٍ تسطر

إلى من ظنّ أن الله نسياً، فافترى الكذب والبهتان، والتدليس وتحريف البيان.

إلى من رمانا بالحقد والحسد والهوى وكافة ما اجتمع في قاموس الفحش الإنساني، لمخالفتنا لما هم عليه من باطل.

إلى كلّ هؤلاء، أبين وأوثق تطور الفكر والنظر، ومن ثمّ التوجه والرأي في جماعة إبراهيم بن عواد العراقيّ، ليكون ذلك شاهداً لي عند الله، وعند المخلصين المبتغين الحق والداحضين للباطل.

وضعت في هذه المدونة عشرين مقالاً دونتها في الفترة بين 26 نوفمبر 2013 إلى 19 أبريل 2014، منها بيانين مع فضيلة د هاني السباعي، وأغفلت ثلاثة عشر مقالاً أخر، دونتها في نفس الفترة من حيث إنها ردود على كتّاب، يمكن الرجوع اليها في الموقع، وهي الفترة التي بدأت فيها التعرف على واقع الساحة الشامية وبدء الكتابة عنها، بعد أن فقدنا الأمل في أيّ تغيير في مصر، إلى إصدارنا بيان البراءة والمفاصلة مع الأخ الحبيب الشيخ د هاني السباعي، لهذا التنظيم الحروريّ المفسد في الأرض.

مصادر معلوماتي عن تنظيم ابراهيم بن عواد:

كانت المصادر التي اعتمد عليها في ذلك الوقت، ما يتردد على الساحة من أخبارٍ، سواء على تويتر أو فيسبوك. كذلك، فبعد أن كتبت أول مقالتين، اتصل بي من كنيته أبو بكر القحطانيّن أحد الشرعيين المعروفين بالتنظيم، وحمل لي رسالة أنّ قادة التنظيم يهمهم أن يجعلوني على بينة من الأمر بشكل مستمر، فاستبشرت خيراً. ثم ذكر لي أن إبراهيم ابن عواد حاصلٌ على شهادتيّ دكتوراه في الشريعة، وأنه آية في العلم، وأنه في الثالثة والخمسين من عمره، مما تبين بعد أنه كذب صراح. ثم بعدها، اتصل بي البنغلي، بعد أن رحل للشام، فأكبرني على ما أكتب، ودعا للتواصل المستمر. وأذكر هنا أنني حين بدأت تدوين ردّى على مزاعم الحازميّ، اتصل بي وقال إن الجماعة تطلب ألا تلصق بها هذا الردّ، إذ ليس هو مذهبها، وهي لا تؤمن بكفر العاذر. فاستبشرت، وذكرت ذلك في تغريدة لي أنّ أحد رجال التنظيم أكد لي أنهم لا يؤمنون بهذا الفكر. وقد تبين بعدها أنّ البنغلي جهميّ عند طائفة منهم! كذلك اعتمدت على أخبار كان ينقلها لي الشيخ الحبيب هاني، من حيث كان ثلاثة "قضاة" من التنظيم يتصلون به من حين لآخر، لتهدئة مخاوفه، واللجوء إلى علمه في القضاء بالذات. وكانت السمة لتلك الاتصالات كلها هي التأخر والاقتضاب والتعميم في الجواب.

فقد بدأت أول مقالاتي "**نصيحة للمُجاهدين في العراق والشام**"[1] حيث كانت فترة استطلاع لما يجرى في الساحة السورية الشامية، ولم هناك لدينا أي ميل لطرف دون الآخر، حيث قلنا "ثم إنه قد وقع بين طائفتي المجاهدين في العراق والشام، "دولة العراق والشام" في العراق، و"جبهة النصرة" الشامية، خلاف يعرفه المُتَتبع لأخبارهما. وقد بسط الفريقان، المؤيدون والمعارضون، أدلتهم من الشرع والعقل. وهي أدلة تتدافع عند أبواب الإجتهاد، وتدعُ الكثير من الناظرين يقفون موقف الحياد. لكن يمكن للناظر الأريب أن يرى بعض شواهد الإعتبار، ليستدل بها على ما يجب النصح به في هذا المضمار". وانتهينا فيه إلى النصح، الذي كان حادينا طوال تلك الفترة، لكلا الطرفين المتخاصمين، قلنا "وليس فيما قلنا والله إلا إرادة الخير لجميع

---

[1] [1] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72462

المجاهدين، وعلى رأسهم أبناء "دولة العراق والشام"، وجبهة النصرة الشامية، فهم ثمرة هذه الأمة ورحيقها المختوم، قد جعلهم الله في مقدمة الصف، منافِحين عن الأمة ودينها، فليتَحرّوا في قصدهم التجرّد عن الحظوظ، وفي عملهم استصحاب النية الخالصة لوجه الله تعالى، كما نحسَبهم".

ثم جاء مقالي الثاني "**عودة إلى مجاهدي العراق والشام**"[2]، يتحدث خاصة عن "الجبهة الإسلامية"، خاصة بعدما عُرف عن علاقتها بآل سلول، إلا أني احترزت من التخوين، واكتفيت بسرد ما عُرف بالأخبار وتواترها، قلت "وإني والله لأستعيذ بالله من أن أُخوّن من ليس بخائنٍ، ولا أدّعي الدخول في النوايا، وأستغفر الله إن كان وقع منى ذلك بغير قصد. لكن المؤكد الذي لم ينكره أحدٌ هو أن زهران علّوش، و"جيش الإسلام" من ورائه، على علاقة بآل سلول، وببندرهم على الخصوص، كما انّ جبهتهم الجديدة التي تضم الجيش الحرً، الذي يقوده من يعرف الكلّ توجّهاتهم". وقد سردت فيه شبهات وأورت أسئلة تحتاج لإجابات من " الجبهة الإسلامية"، لكن لم أجد مجيباً.

وفي المقال الثالث، تحدثت عن تسجيل للعدنانيّ، تحدث فيه عن عقيدة "التنظيم" الذي أسموه الدولة، في مقال "**عقيدة "الدولة الإسلامية في العراق والشام"**[3]، فصححت ما صح فيه، لكن نقدته في قولي "وقد رأيت أن أنبه على أنّ ما جاء في هذا التسجيل، صحيح لا غبار عليه، إلا في البند الثالث عشر، ونصه "نرى أنّ أبناء الجماعات الجهادية العاملين في الساحة إخوان لنا في الدين ولا نرميهم بكفرٍ ولا فجور، **لكنهم عصاة** لتخلفهم عن واجب العصر وهو الاجتماع تحت راية واحدة. والمشكلة في هذا البند هو الحُكم بالمعصية على من لم يبايع الدولة، وهذا مُشكلٌ على أرض الواقع العمليّ، كما أنه غير صحيح على المستوى الشرعيّ. أمّا عن الحكم الشرعيّ بالمعصية، فلا يصح في هذا الموضع بلا ريب. فأين الدليل على أنّ الدولة هي صاحبة الراية الوحيدة المرفوعة، إلا عند من تبعها؟ فهذه الجماعات كلها بدأت حركاتها الجهادية، وتطورت إمكاناتها وعدد جنودها، زيادة ونقصاً. وحتى تظهر إحداها على جلّ أراضى العراق، بله الشام، فإنه لا يصح أنْ تبادر أحدها بتفسيق أخرى لعدم اتباعها". وهذا يثبت بما وراء أيّ شك، أننا إنما كنا نصدر عن إرادة الحق دون تحيز أو تعصب، منذ أول الأمر.

ثم عدت للكتابة، بعد فترة انقطاع صحية، في مقال "**عودة إلى جهاد الشام 1**"[4]، وقد أثبتّ فيه ثوابت في الحركة الجهادية عامة، وأسئلة لكلا الطرفين تنظيم الدولة وجبهة النصرة، هي:

1. "هل "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، دولة خلافة متكاملة الجوانب، مبايعتها واجب في عنق كل مسلم، أم هي جماعة تسمت "بالدولة"؟ أم إنها "دولة" تجب مبايعتها لمن يقع تحت سيطرتها في الأراضي التي تقع في حوزتها؟
2. هل تلزم بيعة الجولاني للدولة الإسلامية في العراق والشام، من حيث كانت مبايعته للبغدادي بيعة عامة، أم هي كانت مبايعة "لجماعة" في العراق، لا لأمير مؤمنين أو لخليفة للمسلمين، وإن أسموها "دولة" وقتها؟
    a. الدولة تقول بالإلزام في هذه البيعة، وإنْ صرّحت بعدم كفر من لم يبايع.
    b. النصرة تقول بعدم الإلزام بهذه البيعة.
3. هل تلزم بيعة كافة الجَماعات المجاهدة في الشام للدولة؟

---

[2] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72471 [2]

[3] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72473 [3]

[4] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72495 [4]

4. هل يجب مقاتلة الخَوَنة من الصَّحوات الشامية في الجبهة الإسلامية والأحرار وغيرهما ممن تابعوا آل سلول، أم إنه لا يجب أن تُقاتَل اليوم من باب السياسة الشرعية ودرأ الخطر الواقع من القتال؟

5. ما هو حجم الحظوظ الدنيوية في هذا الأمر كُلّه؟ ولإيضاح هذا الأمر، فإن القتال يدور اليوم بين المجاهدين بعضهم بعضاً من جهة، وبين المجاهدين والخونة من جهة أخرى. كما أن هناك خلاف في الاجتهاد الشرعيّ، وفي حظ النفس في الدنيا. وهذه الحظوظ الدنيوية تتخفى وراء خلافٍ في اجتهاد. فالسؤال هو هل موقف الجولانيّ في عدم مبايعة الدولة فيه من هذه الحظوظ، وإن تخفى من وراء إجتهادٍ شرعي؟ وهل موقف البغداديّ في الإصرار على امتداد الدولة إلى الشام، وإن لم يُلزِم بها، فيه من حظوظ النفوس، وإن كان من أمامه اجتهادٌ واضح؟"

وهي أسئلة تدل على الحيدة، وحاولة الوصول إلى الحق في هذا المعترك الشائك المظلم.

ونحب أن ننوه إلى أنّ تنظيم إبراهيم بن عواد العراقيّ لم يكن، حتى هذا الوقت، قد أظهر قتلاً ولا ذبحاً للسنة، ما كان يبيّن اعتدالاً واستضعافاً، وهو ما جعلنا، حتى ذلك الوقت، ننظر اليه على أنه تنظيم جهادي، حريّ بالاتباع، على أخطائه.

ثم أتبعنا المقال في جزئه الثاني بقولنا "أبدأ، قبل الدخول في تفصيلاتٍ تحليليةٍ لِما سبق عرضه في الجزء الأول من مقالنا هذا، بأن أقرر عدة أمورٍ هامة يجب اعتبارها. أولها أنني وأشهد الله على ذلك، لست بمتحيز لطرفٍ ضد طرفٍ آخر، ولا لجماعة ضد أخرى، فالتحيّز صفة مقيتة إن لم تكن لمطلق الحق، وهو ما سنشير اليه لاحقاً. والتحيّز ليس من سمات من يدعى علماً، بل هو من صفات العوام ممن لا علم لهم. كما أنه خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين، إذ يتجافي عن بعض الحق لحساب بعضه، بالهوى والتشهي.

ذلك أنّ الحق كاملاً لا يقع في جانبٍ واحد، إلا ما كان من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ كلها وحيّ يوحى. أما أفعال البشر دون ذلك، فيختلط فيها حقٌ بباطل، على وجه العموم، وإنْ كان الحق قد يقع منهم كاملاً في أمرٍ من الأمور، فلن يقع على الدوام، كما قد يقع ناقصاً. هذا لا يناقض قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ظاهرين على الحق"، فإن الحديث يُعنى بالحق الذي هو منهجه وسبيله صلى الله عليه وسلم، لا أنّ كل أقوالهم وأفعالهم حقٌ، فهذا لا يكون لبشر من بعده صلى الله عليه وسلم. ولهذا تجد العامي المتحيز ينظر إلى الحق في قول خصمه ويغفل أو يتغافل عن الباطل أو المشتبه". وهو كلام لا يحتاج إلى إيضاح في باب الحيدة والنصفة.

ثم عالجت موضوع الدولة من الوجهة الشرعية والواقعية، في الجزء الثاني"**عودة إلى جهاد الشام 2**"[5] وقلت في أول ذلك "كما يجب أن ننبه إلى أن هذا الأمر برمته أمر إجتهاد لا نصّ فيه، ومن ثم فهناك الراجح والمرجوح من الرأي. ومن اتخذ رأياً بعينه على أنه دين الله الذي لا سواه فقد أبعد النّجعة وضلّ الطريق، خاصة إن تعلق بالأمر دمٌ ومالٌ وعرض". وقد بيّنت قوة التنظيم من ناحية، ورددت عليه في أمرين، أمر ضرورة وجود حدود مرسمة ثابتة، وأمر حمل الناس على البيعة. لكن كان التركيز على عدم جواز خلع يد من طاعة، كما حسبنا وقتها أنّ هذا من فعل الجولانيّ، قبل أن يظهر أن البغدادي هو فارس هذا المضمار، وأول من خلع يد من طاعة أميره الظواهريّ. وهو سؤال وجهناه لإبراهيم بن عواد والشيخ الفاضل الظواهري مرات عديدة، حتى خرج الشيخ الظواهري بالإجابة، أخيرا، في رده على د هاني السباعي، (2 مايو 2014)/ ثم رده علينا (24 مايو 2014)[6].

وقد كان تقييمي للواقع، في هذا المقال، بناءً على ما كان معلوماً لديّ، وما كان مشوشاً عليه في الواقع، قبل أن ترتكب جماعة الحرورية القتل والذبح للمجاهدين، كان تقديري خاطئاً لا صواب فيه، كما ظهر في آخر ذلك المقال.

---

[5] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72496

[6] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72622

ثم صدر بعد ذلك بيان مشترك، مع فضيلة الشيخ د هاني السباعي، بعنوان **"دعوة للصلح والصفح بين المجاهدين في الشام"**[7]، في 21 يناير 2014، وفيه بيّنا صدق نوايانا في الصلح وتوحيد الصف بين الفريقين.

وللحق، فإن الشيخ الفاضل هاني السباعي، رغم تقارب نظرنا، كان أكثر تحفظاً مني في ترجيح كفة ذلك التنظيم وقتها، وهو أمرٌ يحسب في ميزان حسناته، بارك الله فيه.

ثم كتبت مقالين بعنوان **"جهاد الشام .. والمؤامرة على الإسلام"**[8] و **"دولة العراق والشام .. لماذا يهاجمها الجميع"**[9] دعمت فيهما الدولة، وكنت لازلت تحت تأثير ما يرد من أخبار، بل ما لا يرد من أخبار، على وجه الحق. فأخذت بظاهر وقوف الكلّ ضد ذلك الكيان دليلا على الشك في أنه على حق، حيث لم يكن يظهر منه خلاف ذلك حتى ذلك الوقت، لي على الأقل.

ثم جاءت حادثة مقتل الشيخ أبي خالد السوري، فكتبت مقالاً بعنوان **"ماذا بعد استشهاد أبي خالد السوريّ؟ أعلى جهاد الشام السلام؟"**[10] فكانت فيه أول بذرة الشك، تساءلت فيه "والطرف المُتَهَم، الدولة، لم يصدر عنها بيانٌ رسميّ، من قيادتها، يوضح موقفها من هذه التهمة. كما لم يصدر لها بيانٌ رسميّ سابق بشأن المفخخات وبعض الأحداث الأخرى. صمتٌ وسكونٌ وإغضاء!".ثم حاولت وقتها أن ألجأ إلى الإنكار بناءً على ما أعلنوه تصريحاً بعد فترة من الوقت كعادتهم. كما وضعت أحد عشر سؤالاً، كنت فيها لا أزال أحسن الظن بهذا التنظيم، لكن لم أتلق عن أحدها جواباً، إلا لاحقاً حينما اتضحت الأمور وتبينت الحقائق.

ثم جاء مقالي المطوّل **"قول الحق في تعيين الفريق الأحق"**[11] والذي أردت فيه بيان منهج في النظر في الأمر، أكثر من تمييز طائفة على أخرى. وجاءت تساؤلاتي الموجهة لتنظيم الدولة تكشف عمّا رأيته واضحاً، وما رأيته يحتاج إلى إيضاح لا يزال، مثال ذلك:

- "الكذب والتدليس في موضوع البيعات: وهذه النقطة هي من النقاط التي فيها أخبار تحتاج لتأكيد. فالحق الثابت هو أن للجولاني بيعة في عنق البغدادي. أما ما قال عن بيعة البغدادي للظواهري، فهذا خبر يحتمل الصدق والكذب، ولا يرتفع للصحة أو البطلان إلا بتوضيحٍ من الدولة. وسكوت الدولة عليه قرينة قوية ضدّ موقفها عامة.
- الاستيلاء على الأموال والمقرات: وهذا أمرٌ لا يمكن الحكم في تفاصيله إلا لمن عايشه عياناً. لكن يمكن أن يقال أنّ مقرات النصرة قد كسبتها برجال وعتاد ومالٍ حين كانت تحت إمرة الدولة بلا خلاف، فالواجب أن تردها إن ردت البيعة، بغير قتال أو قتل أنفسٍ مجاهدة. وقد يقال إن البيعة كانت للشيخ الظواهري فلا يصح هذا القول، فيتحصّل أن أمر بيعة الشيخ البغدادي للشيخ الظّواهري وحقيقتها، مرة أخرى، يجب بيانها. من ذلك:
- قتل المصلحة: ولا أدرى مدى صحة هذ الفتوى! ..... يحتاج الأمر توضيحا من الدولة.
- قطع الطريق وطرق الإمداد عن المجاهدين المتوجهين لقتال الرافضة كما في دير الزور، وهو مرة أخرى خبرٌ يحتاج إلى توضيح من الدولة عن مدى صحته، وتقريره الشرعي إن صحّ وقوعه.

---

[7] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72497

[8] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72521

[9] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72522

[10] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72538

[11] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72545

- تفاصيل حادثة الأتارب، وقد طلبنا أن ترد الدولة، ولا مجال لمنصف أن يعرف الحقيقة دون بيان يوضح ما حدث، لا مجرد إيمان محبٍ. وقد حاولت استنباط المغالطات في لقاء المحيسني بهذا الشأن، لكن الشاميّ جاء بتفاصيل فيها وفي غيرها، منها قتل أبرياء، ولا يمكن لمثلي ولا لغيري الرد عليها، إلا من هم من قواد الدولة.

- رفض الدولة لعدة اقتراحات تقدم بها الجولاني والجبهة: منها تنازل الجولاني وتعيين بديل، ورفضهم الإندماج تحت القاعدة، أو أن يتقابل مع البغدادي للوصول إلى حل ملزم. وهذه الأخبار عن المبادرات تحتاج إلى توضيح من الدولة عن سبب رفضها إن كانت هذه الاقتراحات قد قُدمت حقيقة، أو إعلان أنها كذب لا حقيقة لها ابتداءً".

ومما قدمت يتضح أنني كنت أرجع الكثير من التساؤلات إلى قادة ذلك التنظيم، وأطلب إيضاحهم لمواقفهم، دون ردود، وهو ما كان يزيد من شكوكي مع الوقت، كما يؤكد عدم تسليمي المطلق لدعواهم، أو دعمهم دعماً أعمى كما يفعل بقية أذنابهم.

ثم جاء مقالي "**السّاحة الشامية .. أين حَدث الخلل**"[12] فكان عنواناً على بدء تغير نظرتي إلى ذلك التنظيم، ورؤية الخلل في منهاجهم، دون التصريح لإعطاء الفرصة للإصلاح. وقعّدت فيه مسائل في الفتوى، خاصة في الإقدام على الفتوى دون علم، وما يتبعها من تكفيرٍ وقتل. قلت في مقدمته "وأحسب أن غالب هذه المقال سيكون عبارة عن سردّ شبه تاريخيّ، أن سمه إن شئت تتبعاً للأحداث، يحتاج أكثره إجابات، لكنه سردٌ ستضع القارئ، إن شاء الله، على بينة من أمره فيما يجب أن يكون علي بينة منه. فتحديد السؤال نصف الجواب، وتحديد موطن الخلاف نصف الطريق إلى حلّه". كذلك بيّنت "ثم إن جيش المقاتلين على الأرض عادة ما يتبع قواعد الجيوش في عمومها، ومبدؤها السمع والطاعة، وهي سنة نبينا صلى الله عليه وسلم. لكنها، في هذه الحالة، التي ليس فيها راية واحدة مجتمعة، ليست على إطلاقها، بل تدخل تحت نصّ رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" كلّ مخلوقٍ، جنديّ أو غير جنديّ، مُبايع أو غير مُبايع. لهذا يجب على المقاتل أن يتحرى الحق قدر إمكانه، وأن لا ينزع يداً من طاعة إلا إن أمر بمعصية واضحة جلية، كأن يؤمر بقتل مسلمين. وهنا تقع مشكلة، أن من القيادات، بل ممن هم دون القيادات، من يبرّر "شرعييهم" لجندهم قتل المسلمين بدعاوى قد أنزل أدلتها عنده على غير محلها لقصور علم أو لهوى نفس، أو لكليهما، فترى الجند يستحلون قتل المسلم المجاهد، ثم يأتونك بأدلة ألقيت إلى أسماعهم ما أنزل الله بها من سلطان". وقد جاء هذا بعد انتشار أخبار القتل والذبح على يد جنود التنظيم، والتي حاولنا أولاً أن نراها كأحداث فردية، ثم رأينا التناغم والتتابع والقصد فيها، السكوت عنها، كما قلت "ثم الطامة هنا أن من أصحاب العلم، من أفتى فتاوى، دون النظر إلى مآلاتها اليوم، جرّت خراباً كثيراً وأثراً مدمراً على الساحة، كفتوى أنّ العامي له أن يُفتى في التكفير، ومن ثم في الدماء والأعراض. فتلقفتها أيدى بعض الشرعيين، وكثيرٌ من الأتباع المقلدين، من قيادات ألوية أو رؤوس كتائب، فصار الدم لديهم كالماء، لا نقول دم النصيريّ، بل دم المسلم الموحّد المخالف لهم، وإذا هذا المسلم أصبح كافرا مرتدا بتأصيلات ما أنزل الله بها من سلطان، تعتمد على عمومات وإطلاقات ومبهمات ومشكلات". وكان هذا بتاريخ 18 مارس 2014.

ثم جاء بعد ذلك مقاليّ "**مسائل في السياسة الشرعية تخص الجهاد في الشام-1**"[13]، حيث بدأت في فضح منهج التنظيم بطريق مباشر، دون ذكر الاسم، أملاً منى في الإصلاح. ثم تجد من يتقول علينا بإننا لم نسع لإصلاح، ولم نعط فرصة لهؤلاء الحرورية! قلت بالحرف الواحد "وأكرر هنا حرفاً بحرف نقلته سابقاً "ولا يظنن أحدٌ أنني أقرر ما سأقرره نصرة لأحدٍ، فو الله لا أحيد عن موقفي الداعم للصلح بين المسلمين. وإن كنت بيني وبين الله سبحانه أرى طائفة أقرب من الأخرى إلى الحق، وأبعد من الباطل، فهذا شأني مع الله لا يسألني فيه أحد. ثم إني مُسَلِمٌ لكلّ طائفة بما تستدل به من آياتٍ كريمة، وأحاديث صحيحة، لكن الغرض هنا هو رسم طريقة النظر في هذه الآيات، لا نقل نصوصها"

وقد ناقشت فيهما أربع مسائل، في المقال الأول:

المسألة الأولى: هل أخذ بيعة من رجلٍ انتمى إلى الجيش الحر كفرٌ؟

---

[12] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72552

[13] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72553

المسألة الثانية: هل قتال مسلمين لمسلمين آخرين بالاشتراك مع مرتدين، كفرٌ؟

ثم في المقال الثاني "**مسائل في السياسة الشرعية تخص الجهاد في الشام-2**"[14]:

المسألة الأولى: الخوض في الإعذار بالجهل وحكم العاذر به، إعذاراً أو تكفيراً.

المسألة الثانية: مسألة تسميات جماعات المجاهدين، بين الشرع والتطبيق، حكماً وإفتاءً

ثم دونت مقاليّ "**مسائل حاسمة في العلاقة بين الدولة والنصرة-1**"[15]، حيث حاولت أن أحدد مواطن الخلاف بين التنظيمين، لعل ذلك يعين على إصلاح. فناقشت ثلاثة أمور:

أولاً: نقاط الاشتباك العقديّ

ثانياً: نقاط الاشتباك السياسي

ثالثاً: أجندة التقارب وخطتها الزمنية والعملية

وقد وضعت أجندة عملية محكمة، عرضتها على البنغلي آنذاك، وعلى الشيخ الحبيب د سامي العريدي، الذي كانت ردوده دائما واضحة وسريعة، خلاف تنظيم ابن عواد، حيث قال البنغلي "يجب أن أعود للقيادة"، ثم لم يرجع لنا على الإطلاق، مما يبيّن نوايا هؤلاء في عدم الإصلاح، وتصميمهم على أجندة السيطرة عن طريق القتل والذبح. وقد تحدثت في المقال الثاني بالذات "**مسائل حاسمة في العلاقة بين الدولة والنصرة-2**"[16] عن مشكلة التكفير بوضوح وقلت "فهذه النقطة يتساوى فيها الطرفان، ويقع فيها اللوم على كليهما، وإن كان تأثيرها السلبيّ على الأرض يقع على عاتق الدولة بشكلٍ أكبر، فالحديث عن الكفر والرمي به شئ، وحزّ الرؤوس وشق الصدور وبقر البطون بالفعل شئ آخر. وهذه، مع الأسف، هي الصورة التي رسمتها يد الدولة لنفسها بنفسها، على أيدى أتباعها في الجيشين، جيش القتال وجيش النت على السواء، تحت شعار التمسك بالحق والقوة فيه، وهو خلاف السايسة الشرعية والأحكام الفقهية على السواء. ومن ثم، فإنه يجب على الدولة تتبع هذا العيب المقيت، والضرب على يد من يقوم عليه بقوة وحسم وصدق، إذ إننا لم نر من الدولة إلا تبريرات على ما فعل أمراؤها على الأرض، إلا إحالة على أقوال الشيخين البغدادي والعدناني على الشرائط، وهو ما لا يوقف عدواناً ولا يصلح انحرافاً. كما يجب عليها أن تنقل فقهها الصحيح، إن كان حقاً هو ما تراه، إلى أتباعها على الأرض وعلى النت، فقد والله أساء كلاهما لشكل الدولة وسمعتها، إلا عند أنصارها بالطبع، فهم في نشوة من هذا الأمر، نخشى ألا تنتهى على خير. وكم من محاولات سبقت رأينا ما آلت اليه، ولكن كثر القائلون وقل السامعون".

كما تناولت في ذاك المقال موضوع البيعات، ووضعت تساؤلات أمام جبهة النصرة، وتنظيم الدولة، بل نقدت فيه موقف الشيخ الظواهري حفظه الله، لعدم بيان هذا الأمر، وعلاقة القاعدة بذاك التنظيم، حيث تساءلت "لماذا لم يكشف الشيخ الظواهريّ عن بيعة البغدادي له بشكلٍ واضح صريح، بعد هذا الصراع الذي بدأ بين إخوة المنهج، رغم ان ذلك كان سيؤدى إلى حسم آراء الكثير من المجاهدين. إلا إن قيل في الاعتذار عن ذلك أن هذا أمرٌ يجب أن يحاط بالكتمان، وهو مردود عليه بأن بيعة الشيخ الجولاني لم تحط بكتمان"، كما قلت في نفس المقال "أمرٌ آخر لم يتضح يقيناً، وإن كانت القرائن عليه قوية جداً، وهو أنّ الشيخ البغداديّ رضي بتحكيم الشيخ الظواهري بينه وبين الشيخ الجولانيّ، ثم لمّا أتى جواب الشيخ الظواهري على غير ما أرادت الدولة، لم يأخذ به، والرضا بهذا التحكيم قد ثبت من عدة جهاتٍ، منها من هم من الدولة. فلماذا رجع الشيخ البغدادي

---

[14] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72553

[15] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72554

[16] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72557

عن نتيجة التحكيم؟ وهي نقطة تردّد فيها الكثير من الأقوال لنفيها أو تبريرها، ولكنها كلها لم تسلم من تجريح معتبر". وهو ما ردّ عليه الشيخ الفاضل الجليل ببيان واضح في رسالته بتاريخ 3 رجب 1435 الموافق 2 مايو 2014، حيث أعلن تبعية تنظيم ابن عواد للقاعدة، وأنه أمير إبراهيم بن عواد العراقيّ، ولم يعارض ابن عواد في ذلك. وبعد هذا البيان، اتضح أنّ النقطة الرئيسية التي كان ذلك التنظيم يبنى عليها شرعيته، قد سقطت، خاصة بعد استشراء الذبح والتنكيل والاغتيال بين صفوف قادة الجهاد على يد هؤلاء المجرمين المتلبسين بمسوح الاسلام.

وحتى ذاك التاريخ، 27 مارس 2014، لم أكن قد يئست من الإصلاح، فكتبت الجزء الثالث من المقال ذاته"**مسائل حاسمة في العلاقة بين الدولة والنصرة-2**"[17]، وعرضت خطوات إصلاح للنوايا، وللأقوال وللأفعال.

ثم زادت حدة حديثي مع تنظيم ابن عواد، لذلك كنت أتلقى من ساعتها الكثير من السباب والشتائم، رغم عدم معارضتي لهم بالكلية، فتعودت أن أبدأ مقالاتي "للعقلاء فقط" لعلمي أن أكثرهم لا عقل لهم على الحقيقة. فكتبت مقالي "**بصراحة .. في أمور الشام**"[18] حيث قررت أنّ "لكن اليوم، وبعد هذه التجربة التي دامت أكثر من أربعة أشهر في هذا المجال، ومع العلم أنه لم يعد في العمر بقية لمداراة أو مناورات، أشعر أنه يجب أن أضع بعض النقاط على الحروف، رغم أنني قد ضمّنت رأيي فيما كتبت من قبل. وسأذكر هنا مآخذي على التنظيمين الأكبر على الساحة، رغم الإقرار بأنهما ليسا وحدهما على تلك الساحة، بل غيرهما يتواجد هناك بصحيحه وسقيمه، وبصوابه وخطئه، وبحقه وباطله. فقد تحدثت من قبل عن نقاط الخلاف بينهما في مقاليّ "مسائل حاسمة في العلاقة بين الدولة والنصرة – 1 & 2. لكن هذا المقال في نقاط الخلاف بيني وبينهما، وفقهما الله جميعا للخير. ويجب أن أنبه إلى أنّ ذلك ليس "طعنا" في الدولة ولا في النصرة، وإنما هو بيان لما أراه عليهما من خطأ في التصرف وحياد عن الحق". وهاجمت فيها تنظيم الدولة لما ظهر فيه من غلو، ومجانبة للأمر الشرعي، وعدم المبالاة بأقوال العلماء، والتركيز على التوسع على الأرض، دون دعمه بغطاء شرعي صحيح على منهج النبوة، بل مجرد اعتساف لأدلة يموّهون بها على صغار الفهوم وخفاف العقول، ممن يلتقمون كل ما يلقى لهم من فتات علم.

وقد تناولت في هذا المقال، غلو كثير من أنصار تنظيم الدولة في التكفير، وسكوتها عنهم، وتبريرها لهم، والغموض في مفهوم الدولة، وعدم وجود تبريرات شرعية علمية لهذه التصرفات، وغير ذلك ما يجده القاري في نص المقال.

ثم أصدرت بعدها في 16 أبريل 2014، مقالا بعنوان " **عوامل يجب اعتبارها في جهاد الشام - قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**"[19] ،كررت فيه نقدي ومخاوفي مما يجرى على الساحة من تصرفات ذلك التنظيم، قلت "ونودّ أن نشير هنا إلى حقيقة إننا لا نوالى أحداً من الأطراف ضد آخر، ولا ننصر أحداً على أحدٍ، إلا من ظُلم. وما نقول ما نقول إلا لوجه الله تعالى، **ورجاء أن يكون هناك آذان تسمع وعقول تقنع**، بحقيقة أن ما يجرى اليوم. فهو إثم عظيم وخطأ استراتيجي، سيعرف أذاه من يتولى كبره "قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ"الأعراف 164. فلا نجامل أحداً فيما نقول ولا نخشى لوماً أو تعصبا أعمى أو سبّاً أو قدحاً أو تعريضاً أو تجريحاً، فإن الله هو حسيبنا" ، وقد ركزت فيه على غموضومفهوم الدولة كذلك، قلت "الشاهد أنّ "الدولة" هنا، قد ألزمت نفسها، وعاملت غيرها، بمفهوم غير واضح ولا مستقر. فإن عنت بإطلاق لفظ "الدولة" ما يقصد به القانونيون في العصر الحديث، فلابد لها من عاصمة، وحدود مستقرة، لا تتغير كل فترة حسب ما تفقد من أرضٍ، أو تستولي عليها. وأظن أن "الدولة" لا تقصده، من حيث إنه اتباع لمفهوم سايكس بيكو في تقسيم أرض الله! وقد كانت الدولة الكندية عرضة للإنقسام عام 1996، من قبل الجزء الفرنسي فيها، وكانت تستعد لتغيير كلّ ما هو متعلق بكيانها إن حدث الانشقاق، إذ تغير الحدود يملى تغيرات كثيرة تتبعه، في منطق الدول الحديثة. وإن لم تكن تقصد هذا المصطلح بمعناه الوضعيّ، فلماذا تحارب دونه، وتوالى وتعادى دونه، بل وتغرس في عقول أتباعها وأنصارها كلّ هذا التحيز والتعصب للمصطلح، حتى إنهم

---

[17] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72559

[18] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72564

[19] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72580

يفاصلون عليه. ثم إن "المدينة المنورة" لم تكن دولة، ولم يُطلق عليها أحد اسم الدولة إلا المؤرخين المحدثين في القرن الماضي".

وفي ذلك الحين، اتصل بي البنغلي، وذكر لي أن القادة مهتمون بما أكتب نقداً للدولة، ولكن إن كان هذا بلا بد، فلعلى أرسله لهم بشكل خاص، حتى لا يحدث بلبلة، وقد رحبت بالطلب، حيث أني كنت قد فاض بي الكيل، وكتبت خطاباً للتنظيم، تحت عنوان **"الإنصاف فيما يجرى على أرض الشام من اختلاف"**[20]، أبين فيه عواره بعد حملة الاغتيالات الأخيرة، وتصرفاتهم التي لا تؤدى إلا إلى حرورية الفعل والمعتقد. فأرسلت هذا الخطاب في 2 أبريل 2014، وأرسلته له مع قضاة شرعيون في تنظيمهم، إذ توقف آنذاك عن الرد، ولم أنشره. وانتظرت 16 يوماً ليصلني أي رد، بلا فائدة، فنشرته على الموقع.

ثم، بعد مشاورات، وحوارات، وتحقيقات من صحة الأحداث، أصدرنا بيانا مشتركا مع الشيخ الفاضل د هاني السباعي تحت عنوان **"بيان براءة ومفاصلة"**[21]، أعذرنا فيه إلى الله من هذا التنظيم الحروري، بعد أن ثبت لدى الشيخ د هاني، نفس النتيجة، من محاوراته مع أولئك القضاة، الذين ظهر أنهم يموهون ويضيعون الوقت، ويدلسون.

وأختم بما قلت في تأريخ سريع لما حدا بنا إلى هذا الموقف من الجماعة الحرورية، في مقال **"هذا منهاجكم معوجّا فاتركوه"**[22]، قلت "لكنّ الحوادث تَرِد بما لا يَرِد على الخاطر، والنائبات تصيب من حيث لا يحتسب الناظر. وقد كنا قد وصفنا جماعة الدولة من قبل، بالنقاء والجدة في الجهاد، كما قال عنها الشيخ الشهيد أسامة بن لادن أول نشأتها، وما ردّده معه الشيخ الجليل د أيمن الظواهري، حفظه الله. وكلنا، في هذا كنا سواء، شهدنا بما علمنا، وما كنا للغيب حافظين.

إلا أنّ الأيام قد أظهرت لقيادة القاعدة، ولنا، ما خيّب الظنون، واستبدل الآلام بالآمال، بعدما بدا منهج تلك الجماعة يظهر رويدا رويداً، تتكشف حقيقتُه، وتتكامل صورته.

ولا تثريب علينا، ولا على مشايخ القاعدة، في انخداعهم بما لم يكن ظاهراً في أول الأمر، فإن هذا حال البشر، لا يأتيهم وحي يخبرهم عن حقيقة من حولَهم، إلا بخبرة الزمن، ودلالة السيماء، وشهادة التصرفات.

ومما ساعد على تكشّف الأمور، بالنسبة لنا، هو بعض ردود الأفعال التي رأيناها من قيادات تلك الجماعة، مما أخذ طريقه في النفس، تساؤلاً، ثم تعجباً، ثم نقداً، ثم استنكاراً، ثم تبرأً ومفاصلة.

فعلى سبيل المثال، وضع العراقيل أمام كلّ محاولة للصلح والتقارب. وقد تفهمنا هذا فيما قدّمه مبادرة الأمة، خاصة بعد خروج الشيخ المحيسني عشية اشتراط الجماعة شروطاً على المبادرة، يحرّض على القتال، ويدفع عليه الناس. وهو أمر، لا زلنا إلى لحظتنا هذه، ونحن نقرر ما في عقيدة هذه الجماعة من خلل، نقرر أنه لا يصح الدعوة إلى الاقتتال بينها وبين المسلمين من الطوائف الأخرى. بل يجب أن تستمر محاولة رأب الصدع.

ثم حاولنا، والشيخ هاني السباعيّ، مراراً، أن نتحدث إلى قيادات في تلك الجماعة، نعرض عليها أفكاراً وحلولاً، تحدثنا بشأنها مع جبهة النصرة، ووجدنا منها ترحيبا، لكن دون فائدة، يشهد الله!

لكننا، لم نمل من تكرار المحاولة، ولم ندعُ إلا للصلح ووقف القتال. إلا أن هذا التصرف قد بذر بذرة الشك في النفس، أنْ لماذا لا يريد هؤلاء أن يقبلوا أية وساطة، ولا أن يخضعوا لأي تحكيم أو محاكمة إلا على ما الطريقة التي يريدون؟ وبدأ موضوع ردّهم لتحكيم الشيخ الظواهريّ يعود إلى سطح الوعي، وينمو التساؤل، ما هي حقيقة توجهات تلك الجماعة؟

---

[20] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72582

[21] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72583

[22] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72584

ثم بدأت الدورة الثانية من مسلسل "انجلاء الحقيقة"، وهو ما كان من أمر ما اتخذته الدولة طريقاً لها من فتاوى الشيخ الحازميّ، خاصة فيما يتعلق بتكفير العاذر، وترك المجال للعوام في الافتاء بالكفر والردة! وكانت سلسلة مقالاتنا. وكان أن اتصل بي الشيخ تركي البنعلي يومها وطلب منى أن لا أشير إلى الدولة في حديثي عن الحازميّ، وأن أجعله رداً علي الشيخ لا على جماعة الدولة، إذ ليس ما يقول من عقيدتها ولا هي تدين بها. فقبلت مسروراً، وكتبت تغريدة بشأن ذلك عمن "وثقت به تمام الثقة" حينها. ثم كان ما تعرضنا له من سفاهة كوكبة جهال على تويتر من كبار أنصار الجماعة ومن إعلامييها، الذين تولوا كبر الترويج للحازميّ وفكره في هاتين النقطتين بالذات. فطلبنا من الجماعة أن تنكر على هؤلاء تبنّيهم لهذا الفكر علنا، وأن تتبرأ منهم، إذ، كما ذكرنا مراراً، هذا مما يشوه عقيدتها أمام أهل العلم، ممن لا ينخدع بتزويق الكلام. لكن، سمعنا كلّ غثّ في عدم إمكانية ذلك، بدعوى أنهم لا يمثلون الجماعة، وأن الجماعة لها بيانٌ عام في هذا الشأن، وأنه لا وقت لدى المجاهدين ليردوا على أحد! فبدأت بذرة الشك تترعرع في نفوسنا. أيّ "دولة" هذه التي ليس لديها من يذبّ عن عقيدتها حين تخرج عصابة تنسب لها ما لا تعتقَده؟ وكان هذا أول مرحلة التعجب ثم النقد لهذا الموقف، هيناً ثم عنيفاً. ثم اعتبرنا السكوت رضا، بل موافقةً، بل توجهاً وتوجيها.

ثم بدأت أحداثٌ تتوالى على الساحة الجهادية، عن عمليات قتل فردية، لا علاقة لها باقتتال على حواجز أو محاولة السيطرة على مدينة أو قرية. ومنها، حسب ما وصلنا، موضوع حزاز الرؤوس، وجزار الجماعة أبو عبد الرحمن العراقيّ. ثم جاءت حادثة ذلك القاتل الأوزبكي. وقد حاول البعض أن ينفي علاقتَهما بالجماعة، وأن يروج أن الأوزبكي مطلوب للمحاكمة. وهي كذبة دارجة عند هذه الجماعة، استعملوها مع الشيخ د هاني السباعي بشأن ذلك المتشرعن أبو معاذ، أو أيا كان اسمهّ.

ثم جاء حدث قتل الشيخ الشهيد أبو خالد السوريّ، وأشارت كافة القرائن على أن أعضاء من هذه الجماعة الحرورية هم من نفذوها. وأبت الجماعة إلا أن يُبعث أبو خالد من موته ليدل على من قتله منهم. وكأن الحكم بالأمارات ليس من الشرع! وهو ما سنتناوله بعد إن شاء الله. وكان هذا الحدثُ حجراً ثقيلاً ألقي في بركة أخطائهم، فأثار النقع، وهيج الشكوك.

ثم جاءت أخبار توجهِهم إلى البوكمال وغريبة لقتال المسلمين، وهي منطقة محرّرة من النصيرية أصلا. ثم تزامن قتالُهم مع ضرب النظام للمسلمين بداخلها. ثم توجهُهم إلى إدلب، وأخيراً، قتلهم أميري النصرة، وعائلاتهما، ثم حشدهم حول الدير. وهو ما طفف ميزان سيئاتهم، وجعل السكوتُ عن إظهار عوار مذهبهم جريمةً لا يحتملُها صاحبَ دين وعلم، إلا من اتبع هواه أو كان ممن تلبّس بثوبي الزور، فظهر في لباس العلم، زورا وبهتانا، وقد أشرنا في تغريداتنا إلى بعض منهم بالفعل.

ثم إننا نظرنا فيما أصدرت قاعدة الجهاد من تبرأ من أفعال تلك الجماعة، التي لخص أسبابَها الشيخ الجليل الظواهري في تسجيله مع مؤسسة السحاب، في الدقيقة التاسعة وبعدها[23]. ثم ما جاء من طامة متحدث جماعة الدولة، مما لم يدع شكاً في النفس في توجهات هذه الجماعة وعقيدتها وسياساتها.

ونكرر هنا أنني لا أنتمي لأي من هذه التنظيمات، لا القاعدة ولا جبهة النصرة ولا جماعة الدولة ولا الإخوان ...

وكان أن خرج عنّا بيان البراءة والمفاصلة. إذ لا مجال إلا أن نعلن البراءَة منهم حتى يتوبوا إلى الله، ولا نظنهم يفعلوا، فكما جاء عن السلف "لا يرجى لصاحب بدعة توبة"، إذ يرونه، وأتباعهم المغرر بهم، دينا يتقربون به إلى الله، وهو لا يزيدهم إلا بعداً منه. والله المستعان"اهـ.

هذا ما كان من تأريخ لتلك الفترة، والخاص بعلاقتي وتطور موقفي من ذاك التنظيم. وقد كتبت، إلى يومنا هذا، ما مجمله **92** مقالاً، شاملا الثلاثة بيانات. من هذا المقالات مفردات، في ردود على ما ينشر مثل رد على د حاكم المطيري وغيره، ومنها مسلسلات "الرد على الحازميّ **5** مقالات"، و "قيام دولة الإسلام بين الحقيقة والأوهام **13** مقالاً"، ومنها بيانات ثلاثة مشتركة مع الشيخ د هاني السباعي، ومنها تلك المقالات الستة عشر التي أوردنا قبل أن نصل إلى حقيقة الوضع في الشام. فمجموع ما دونا قبل تبيان الحقيقة **31** ، شاملاً بيانين، قبل ظهور الحق، 61 بعد الحق، شاملاً البيان الأخير.

---

[23] https://www.youtube.com/watch?v=MFuBuV__1CE

والله على ما نقول شهيد.

د طارق عبد الحليم

3 ذو القعدة 1435 – 28 أغسطس 2014

قليل من الجرائم التي قام بها تنظيم إبراهيم ابن عواد العراقيّ، خلال الفترة المؤرخ لها:

10 / 11 / 2013 : أبو أيمن العراقي والي داعش في الساحل يعدم الشيخ جلال بايرلي قاضي الهيئة الشرعية

16 نوفمبر 2013 : جنود البغدادي يدخلون مشفى يُعالج فيها أحد مجاهدي أحرار الشام ويقطعون رأسه بالسكين ،المجاهد محمد فارس تقبله الله.

2014/1/5 : جنود البغدادي ينفذون مجزرة بشعة بحق سجناء في مدينة حارم طالت 30 من المدنيين والثوار.

2014/1/5 : جنود البغدادي تصفي الشيخ أبي سليمان الحموي أمير جماعة جند الشام وأحد قادة الجهاد الشامي البارزين.

2013/12/31 : مقتل الطبيب أبي ريان القيادي في أحرارالشام تحت التعذيب في سجون خلافة البغدادي.

2013/11/10 : جنود البغدادي تنفذ مجزرة بحق عدد من ثوار الساحل في اللاذقية بعد إعطائهم الأمان وتمثل بجثثهم.

2014/1/13 : جنود البغدادي تعترف بخطف وقتل أمير جبهةالنصرة في الرقة أبي سعد الحضرمي.

2014/1/15 : خروج عدد من الثوار والنشطاء من سجون خلافة البغدادي في حلب وعلى أجسادهم آثار تعذيب وحشية

2014/2/15: جنود البغدادي تغتال أبرز قادة المجاهدين الشيخ المجاهد أبا خالد السوري القيادي بأحرار الشام.

11 ابريل 2014: استشهاد أبو الليث محمد مجول الراوي في البوكمال على يد الحرورية

16 أبريل 2014: استشهاد أمير جبهة النصرة في إدلب الشيخ أبو محمد الفاتح الأنصاري مع زوجته وأولاده وكذلك أخوه مع زوجته وأولاده بمنطقة رأس الحصن على يد الحرورية.

نصيحة للمُجاهدين في العراق والشام[24] 26 نوفمبر 2013

لا شكّ أن ما يحدث على أرض العراق والشام هو أهم ما يشغل المُسلم في أيامنا هذه، إذ همْ من يواجه حملة من أشرس الحملات الإلحادية العالمانية الرافضية، بعد أن انتهت الصهيو-صليبية من تدمير العراق، كما عرفناه وعرفه التاريخ منذ فجر الإسلام. وبعد أن تحولت قوى الإلحاد النُصيريّ إلى القضاء على أهل السُّنة، كما يفعل كفار الرافضة في العراق وفي الأحواز وفي لبنان، وبمعاونتهم، قضاءً عنصرياً تامّاً.

ولا أقصد في مقالي هذا إلى تحليل الوضع السياسيّ، مقدماته ومآلاته في العراق والشام، فلهذا الغرض خبراؤه العارفون بما هو واقع على الأرض، معرفة ترفع صفة الجهل الذي لا يجوز أن يصحب أي توجيه أو تحليل لواقعٍ سياسيّ، وتقوم على الحقائق وحدها.

بل القصد من مقالي هذا هو النصيحة العامة، التي تقوم على معرفة بما يجرى، بشكلٍ عامٍ، بين إخواننا المجاهدين هناك، نصيحة نبتغي بها وجه الله، ولا نقصد فيها إلى نصر فصيل دون فصيل[25]، بل قولة حقٍ تكشف الصواب، وتردّ الخطأ، بإذن الله.

والناظر إلى الساحة الجهادية اليوم، يرى طوائف عُرف عنها الإخلاص والتجرد، قدر الطاقة والمستطاع، وطوائف عُرف عنها التجافي عن السّنن بفعل اعتقاداتٍ فاسدة في الديموقراطية والحلول السياسية، وفصائل عميلة تنتمى لدول أصحاب "العروش والكروش"، وتُموَّل منهم.

حديثنا، ونصيحتنا هنا، ليست للفرقة العميلة التي تتواصل مع آل سلول، وممثليهم الخونة أصحاب الصهيو-صليبية، بل حديثنا هنا من شقين، شقُّ زجرٍ ومَلامة، وهو مُوجهُ إلى الفصائل الإخوانية، إنتماءً أو هوى. وهؤلاء، وإن كان الأمل في تغيير عقائدهم التي نشأوا عليها شبه مفقود، فإننا نحذرهم بمآل انحرافهم وضياع عقيدتهم، وهو خسارة الدنيا والآخرة.

وننبه إخواننا إلى الحذر كلّ الحذر من تلك الجبهة الإسلامية الجديدة، التي فيها من هم من الخائنين الموالين لآل سلول، ومنها ممن رأينا فيهم إخلاصا وصحة توجه، ولا نعرف دافعهم في الإنضمام لجبهة الضرار هذه. ولعل الأيام تأتي بما لا نعرف.

والشق الآخر هو نصح لمن خلصت نيته، وصحت تصوراته، وهم بإذن الله من ينتمون إلى ما عُرِف بدولة "العراق والشام" في العراق، وأبناء جبهة النصرة في الشام، وعدد من المخلصين في كتائب أخرى ممن يعرفهم من تتبّع أخبارهم.

أول النصح أن ندعو الكلّ إلى تقوى الله وتجميع الصف والكلمة، والتوحدّ على هدفٍ واحد هو إعلاء كلمة الله سبحانه، وكسر شوكة الكفر المُتراصّ في مواجهتهم، والتآمر الذي يحاك للقضاء عليهم، تآمر رافضيّ خليجيّ صهيو-صليبيّ.

إن أنباء الأزمة التي تبدو بعض مظاهرها في اقتتالٍ اللسان والمقال، بين طوائف العقيدة الواحدة، لا يبشّر بخير على أرض المعركة الدائرة. وإن اقتتال طوائف القتال في أفغانستان، قبل سيطرة طالبان، ليس منّا ببعيد. والنصيحة هنا عامةٌ لكل قياديّ مجاهد، أو فردٍ مجاهد، وإن وقع عبؤها على القادة بالمقام الأول.

---

[24] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72462

[25] وقد وقع في حديث أحد المتحدثين بالعلم النَعيَ على استخدام كلمة فصيلٍ في هذا الموضع، وتعالم فيها بأنّ المعنى اللغويّ للفصيل هو ولد الناقة، أو الحائط القصير بلا سور. وأنبّه أمثاله إلى أن الإطلاقات اللغوية لا يُعتمد فيها على المعنى اللغويّ فقط، وإلا تاهت عنّا معاني الصلاة والصوم وكثيرٌ مما يجرى على ألسنة الناس، بل الإستعمالات اللفظية إمّا لغوية أو استعمالية أو شرعية. واللغوية هي أضعفها وآخرها اعتباراً. والفصيل، يُستعمل في أيّ مما قد ينفصل عن اصله لغرضٍ كما ينفصل "فصيل" الناقة عن أمّه.

أحد أسباب هذه الأزمة، هو ما تنطلق به ألسنة عدد من المجاهدين، من كلّ الأطراف، ممن ليسوا رؤوساً في العلم أو القيادة، بأقوال تكفيرية أو تفسيقية أو تبديعية، يطلقونها على المُخالف لهم في الرأى، بحقٍ أو بباطلٍ، لكنه، في كلتا الحالتين، قول بلا علم، فهو مردودٌ على صاحبه، وهو محاسبٌ عليه.

والحق، كما ذكرت، أنّ مسؤولية هذا التشويش والتغبيش تقع على عاتق قادة المجاهدين، وأولوا العلم منهم. إذ يجب، إنْ أطلت فتنة برأسها، أن يتناولوها في بياناتٍ واضحة صريحة بيّنة، لا لبس فيها، تخرج عن علمائهم وقادتهم، إلى أتباعهم، تكفّهم عن مثل هذه الأقوال، وتردّهم إلى الصواب فيها. بل لا أرى غضاضة في التحذير من مقاطعة هؤلاء الأتباع، إن استمروا على مثل هذا الحديث المُشَتِّت للجماعة.

ثم إنه قد وقع بين طائفتي المجاهدين في العراق والشام، "دولة العراق والشام" في العراق، و"جبهة النصرة" الشامية، خلاف يعرفه المُتَتبع لأخبارهما. وقد بسط الفريقان، المؤيدون والمعارضون، أدلتهم من الشرع والعقل. وهي أدلة تتدافع عند أبواب الإجتهاد، وتدعُ الكثير من الناظرين يقفون موقف الحياد. لكن يمكن للناظر الأريب أن يرى بعض شواهد الإعتبار، ليستدل بها على ما يجب النصح به في هذا المضمار.

فنقول أولاً إنّ الدولة لها أفضالٌ على الحركة الجهادية في العراق وفي الشام، وقد قدّم مجاهدوها الكثير في سبيل الله سبحانه، ولا يجازيهم عن هذا إلا الله سبحانه. ونحذّر من الكيد لها أو إشاعة السوء عنها، كما يفعل البعض على صفحات التواصل الإجتماعيّ، من مجاهدي الكيبورد، أو كما يفعل العملاء من أمثال عرعور آل سلول وصاحبه قُفّة "دمشقية"، وما أكثرهم.

كذلك فإن جبهة النصرة قد أبلى مجاهدوها بلاءً حسناً، وقاموا بعملياتٍ ناجحةٍ كادوا فيها للعدو أشدّ الكيد، وشفوا بها صدور قومٍ مؤمنين.

وعلى هذا فالنصح متوجّه بما يلي:

أن يعزم كلّ طرفٍ على التعاون مع إخوانه بما يمكن من المال والعتاد والرجال، مع وجود الخلاف حتر يرتفع بإذن الله، وبصلاح النية. فالخلاف تعددّ في الآراء، ولا يصح أن يفسد للودّ قضية، وهو غير الإختلاف الداعي إلى التفرق المذموم.

ثم أن تُحدِّد الأطراف المختلفة موطن الخلاف بدقة، وعلى سبيل الخصوص لا على سبيل العموم، وأن يُحرّر مناطه. فالتعميم لا يصلح في فضّ قضية فقهية بحال.

ثم أن يُنظر في أصل القضية، إن كانت مُحِصِلتها جلب مصلحة للمجاهدين، أم دَفعِ مضرّة عنهم. وهذا الأمر من أهم ما يجب القيام بالنظر فيه من قبلِ مجتهدى الطرفين. ولا شك أن كلّ أمرٍ مشروعٍ تجتمع فيه مصالحٌ ومفاسد، ولكنّ مدار الطلب يقع حيث يَطِفُ ميزان المصلحة عن المفسدة، ويقع مدار النهي حيثُ يَطِفُ ميزان المفسدة عن المصلحة.

ثمّ أن يّنظَر في القضية الخِلافية، هل هي من الضرورات التي لا محيد عن التمسك بها، أم إنها من التكميليات التي فيها مجالٌ للإجتهاد، حسب الواقع زماناً ومكاناً وحالاً.

فمثلاً إن كانت القضية الخلافية تتعلق بالإمامة، فإن وجوب الإمامة ونصب أميرٍ للمؤمنين أمرٌ لا يدفعه إلا معاند للشرع أثيم، لكنّ الحديث هنا يجب أن يتوجّه على توقيت هذا التنصيب من ناحية، ومدى تحصيل ثمرته في هذه الظروف من ناحية أخرى.

والسؤال المُكمّل لهذا هو: هل وجوب الإمامة مقصودٌ لذاته أم لغيره؟ أهو واجبٌ ضروريّ أصلي أم تكميليّ لضروريّ؟ فإن قيل أنه ضروريّ، فهذا فيه حرجٌ واضح لا يصح. بل الصحيح أنّ وجوبَه تكميلٌ لضروري وهو حفظ الدين وإقامته. وما كان هذا حاله وجب مراعاة مآله. فإنْ كان تنصيب الإمام واجب مكتمل الشروط، فلا بأس من الوقوف في وجه المخالف، إلا أن تكون الشوكة مكسورة والبلاد مقهورة، فحينها، يجب الإلتفات إلى مقصد الشارع من الإمامة، وهي جمع الصفّ لا تفرِقته. تماماً كما في مثال الجهاد تحت راية إمامٍ فاسق، فإنه يصحّ إن كان النصر لا يتحقق إلا بهذا، إذ العدالة شرط كمال، لا شرط صحة.

إن إعلان الإمارة العامة في العراق والشام، أمرٌ مآليّ يُحب كلّ مسلمٍ أن يراه متحققاً على الأرض، بل إن إقامة البيعة العامة لأمير المؤمنين على كافة أنحاء بلاد الإسلام هي أملُ كل مسلم. كذلكٍ فإنه من الواجب النظر في مآلات الأمر حتى لا نستبق الأحداث الجاريات، ونصطنع الأحوال والمناطات، ونحاول قطف الثمار قبل بدوّ صلاحها، وأن نوقع النتيجة قبل أن يتم سببها، فهذا أمرٌ يضاد مقصد الشريعة في كافة أبواب الفقه، بما فيها الإمامة.

كذلك فإنه يجب إعتبار مسألة إعطاء البيعة وصفقة اليد، وما هي حدودها ومدى التحرّى في الخروج عنها لأيّ سبب من الأسباب، فإنها مما لا تهاون للشرع فيها بلا شكٍ كما في حديث عبد الله بن عمرو، قال" سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "من أعطى إماما صفقة يده ، وثمرة فؤاده ، فليطعه ما استطاع، فإن جاء آخر ينازعه، فاضربوا عنق الآخر" رواه مسلم . والفقه هنا في النظر في مناط النزاع على المنصب، إذ هو المقصود بقتل المنازع على منصب الإمامة.

كذلك إن ظهر من البيعة ما يوقع الفساد، فالأمر فيه نظرٌ إذن، كما بيّن حديث عليّ بن أبي طالبٍ رضى الله عنه قال "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ بَعَثَ سَرِيَّةً ، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلا مِنَ الأَنْصَارِ ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ ، قَالَ : فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ يَوْمًا ، فَقَالَ : عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَلا جَمَعْتُمْ حَطَبًا . قَالَ : فَجَمَعُوا حَطَبًا ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ فَأَوْقَدُوا نَارًا ، فَقَالَ : عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَلا دَخَلْتُمُوهَا . قَالَ فَهَمُّوا أَنْ يَفْعَلُوا أَوْ تَحَاجَزُوا فَدَفَعَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا حَتَّى طُفِئَتِ النَّارُ ، وَسَكَنَ غَضَبُهُ ، قَالَ : فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ وَاللَّهِ لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ". فبيّن الحديث أن وقوع مفسدةٍ بسبب بيعة يُحلُ أن تُرفع بها البيعة، بل قد يُوجب رفعها. وهو ما يعيدنا إلى حسم قضية المصلحة والمفسدة في أصل الخلاف كما بيّنا.

وليس في هذا النظر تغليبٌ لرأي أحدٍ على آخر، بل هو نظرٌ شرعيّ عامٌ، قصدنا به أن يتروّى المتخالفون من كلتا الطائفتين، إعتباراً للمآلات، حتى ولو تحققت في أحدهم للإمامة جلّ الصفات.

وأيّا كان أمرُ الخلاف هنا، فلابد أن يقوم كلّ قطرٍ من الأقطار الحبيبة، بالجهاد ضد الأعداء، الذين يلونه، تحت إمرة من هم من أهل محلته ودولته، حتى تكون الشوكة قاهرة، والغلبة ظاهرة، حينها يجب أن يتحد قول أهل الحلّ والعقد على إمارة واحدة. وليكن هناك وقتٌ مقدور تُراجع فيه هذه الأمور.

وحتى ذلك الوقت، فإنه يجب على الفرقاء كلهم أن يمدوا يد العون بعضهم لبعض، بلا منّة ولا شِكاية. بل الأصل هو أن يتعاونوا، كانوا تحت إمرة هذا أو ذاك، إلا أن يكون بينهم من هم من خائني الإسلام ومن يوالي أصحاب "العروش والكروش".

وليس فيما قلنا والله إلا إرادة الخير لجميع المجاهدين، وعلى رأسهم أبناء "دولة العراق والشام"، وجبهة النصرة الشامية، فهم ثمرة هذه الأمة ورحيقها المختوم، قد جعلهم الله في مقدمة الصف، منافِحين عن الأمة ودينها، فليتَحرّوا في قصدهم التجرّد عن الحظوظ، وفي عملهم استصحاب النية الخالصة لوجه الله تعالى، كما نحسَبهم.

والله وليّ التوفيق

<u>عودة إلى مجاهدي العراق والشام[26] 6 ديسمبر 2014</u>

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

نعود مرة أخرى إلى حديث الجِهاد والمُجاهدين، وما أحبه إلى نفوسنا، بعد أن عجزت عن القيام بحقه أجسادنا، والله يخلق ما يشاء ويختار.

[26] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72471

المقاتلون على أرض الشام صنفان، صنفٌ علمانيّ ملحدٌ تابع للغرب بإطلاق، وعلى رأسهم سليم إدريس وأتباعه فيما يُعرف بالجيش الحر. والصنف الثاني هم المسلمون السنيون الذين يقاتلون ضد النظام العلوي ويسعون لإقامة دولة إسلامية بديلة له، بشتى فصائلهم وانتماءاتهم، وعلى رأسهم اليوم "دولة العراق والشام"، و"جبهة النصرة"، ثم الوليد الجديد "الجبهة الإسلامية"، الذي اختلط فيه الحابل بالنابل، والمُخلص بغيره.

أعود لأنبه من اطّلع على مقالنا السابق من قبل في هذا الشأن، أننا لا "نخوّن" مجاهداً، يحمل السلاح في وجه أسد الكفر بشار، ليقيم دولة الإسلام، إلا من ثبت بدليل قاطعٍ خيانته، وهو ما لم نره إلى يومنا هذا بين المجاهدين، صراحة. قلنا بالحرف الواحد "وإني والله لأستعيذ بالله من أن أُخوّن من ليس بخائنٍ، ولا أدّعى الدخول في النوايا، وأستغفر الله إن كان وقع منى ذلك بغير قصد. لكن المؤكد الذي لم ينكره أحدٌ هو أن زهران علوش، و"جيش الإسلام" من ورائه، على علاقة بآل سلول، وببندرهم على الخصوص، كما انّ جبهتهم الجديدة التي تضم الجيش الحرً، الذي يقوده من يعرف الكلّ توجّهاتهم"[27].

وحتى أوضح موقفي تمام الإيضاح، أعود إلى الحديث عن تلك الجبهة الإسلامية، والغرض من إنشائها، ومن دعم السلوليين لها. مع التنبيه إلى أنّ هناك فرق بين الغفلة في التعامل مع الأعداء، وعدم التبصر بعواقبه وضعف قراءة التاريخ، وبين الخيانة والتآمر ضد الإسلام والمسلمين، وهو ما أحسبه الفارق بين زهران علوش السوري وبين ياسر برهامي المصريّ، والله تعالى أعلم.

أود أن أعود بالقارئ إلى مقال غاية في الأهمية، نشرته التايمز الإنجليزية في عددها الصادر في 5 ديسمبر 2013، بعنوان "الغرب يمد يديه تجاه الإسلاميين في سوريا، عقب تمدد القوة الجهادية"[28]. وسأقوم هنا بترجمة المقال لأهميته في تصوير خطوات الغرب، وتصوراته عن الوضع العام في سوريا.

"عقد مبعوثون من الغرب عدة اجتماعات مع المعارضة الإسلامية في سوريا، في محاولة لتأمين مشاركتهم في مبادرة دولية للسلام ، وضمان دعمهم ضدّ قوة القاعدة المتنامية هناك.

وهذه التحركات هي اعتراف ضمنيّ بفشل الفصائل العلمانية المدعومة من الغرب في الحرب، حيث تتمدد السيطرة الإسلامية الجهادية في أنحاء البلاد. وهو ما حدث بعد أن تشكلت "الجبهة الإسلامية"، وهي جبهة مدعومة بالسعودية، تسعى إلى إقامة حكم إسلاميّ في سوريا، ولكنها تناهض فكرة عالمية الجهاد.

وتشمل هذه الجبهة الإسلامية، سبعة فصائل إسلامية، تمثل حوالي نصف القوى المقاتلة، ولكنها لا تشمل الفصيلين المرتبطين بالقاعدة، وهما "دولة العراق والشام" و"جبهة النصرة".

ويرى الغرب أنّ تصاعد قوة هذه الفصائل الجهادية، أخطر من نظام الأسد، حيث يخشى أن ينشأ وَكرٌ يَحمى الفِكرة الجِهادية، خلال تلك الفوضى التي تخلفها الحرب الأهلية في سوريا، ومن ثم يمكن أن تهاجم الغرب من خلاله.

وعل كل حال، فإن الغرب لم يَقُم بعد بأي خطوات عملية للتعاون مع هذه المعارضة، رغم تنامي قوتها على الأرض، وتضاؤل تأثير القوى الموالية للغرب، المتمثلة في الجيش الحر والمجلس القومي السوري.

وهذه المبادرة التي ذكرنا، هي لمحاولة إقناع الإسلاميين بالاشتراك في محادثات جنيف في الشهر المقبل. ويخشى الغرب أن أية اتفاقات يصل اليها المجتمعون هناك لن يكون لها أي أثر على الأرض دون دخول هذه القوى في العملية السلمية، حتى دون اشتراكهم في العملية السياسية الحزبية.

---

[27] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72464

[28] "West reaches out to Syrian Islamists as jihad threat grows"، http://www.thetimes.co.uk/tto/news/world/middleeast/article3940076.ece

وتقول مصادر حكومية سعودية أنّ هذه الجبهة الجديدة قد صُمِّمَ غرضها في الرياض ليس فقط لوقف تمدد نفوذ القاعدة (في الشام)، لكن كحكومة بديلة منتظرة للمجلس القوميّ السوري الساقط.

وتقف السعودية كذلك خلف تكوين "جيش الإسلام" في سبتمبر الماضى، وهو الجيش الإسلاميّ الأول في سوريا الذي اجتمع على قيادة واحدة، وهو الذي يعمل الآن كجناحٍ عسكريّ للجبهة. وقد رفض الجناح أية مشاركة للقاعدة، كما رفض أيّة سيطرة علمانية من الجيش الحر أو المجلس القومي السوري، اللذين يدعمهما الغرب، ويفقدان السيطرة بسرعة لصالح المعارضة الدينية.

يقول مصدرٌ أمني غربيّ في الخليج: هذه الجبهة، مع جيش الإسلام في محورها، هي رأس المعبر الذي تنشؤه السعودية لمحاربة الأسد والقاعدة معاً. وهذا التكوين الواضح المنظم سيساعد في هذا الغرض عن طريق ضخ أموال وعتاد له، مع ضمان أن يبقى في اتجاهه المرسوم.

وتريد السعودية أن تقوم مقام إيران كمصدّر للقوى (في المنطقة)، لكنها تخشى تمدد نفوذ القاعدة التى ستُنشأ موضع قدمٍ هناك في تلك الدولة المتساقطة. ومن ثم تتحرك (السعودية) لدعم الجَبهة وجيش الإسلام، مما أدى إلى تحسّس بعض الدوائر الغربيّة من تمدد قوى إسلامية معادية للعلمانية.

وقد صدر ميثاق الجبهة الإسلامية في الشهر الماضى، يدعو إلى إقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة ويرفض بحزمٍ كلّ أشكال العلمانية والدولة الديموقراطية". انتهى.

هذا المقال، على ما أحسب، يمثل وصفاً أكثر دقة للوضع في الشام من أية مصادر أخرى تتحدث عن هذا الوضع، ويتناسق مع التصنيف الذي وضعنا في بداية مقالنا هذا للمجاهدين في أرض الشام.

الخلاصة التي يخرج بها الناظر هنا هي كالتالي:

1. أنّ الغرب لا يدعم أية جبهاتٍ إسلامية، بعد، لخشيته من نتائج هذا الدعم.
2. أنّ الغرب أكثر ليناً تجاه الجبهة الإسلامية منه تجاه دولة العراق والشام أو جبهة النصرة، لعلاقتهما بالقاعدة، سواءً فكراً أو ارتباطاً.
3. أن السعودية تموّل الجبهة لتكون رأس حربة ضد القاعدة، وتكون موالية لها، وللغرب بالطبع، إن قامت حكومة إسلامية في الشام، وتحميها من تمدد الجهاد إلى أرضها أو إلى الغرب.

التساؤلات التي تبرز هنا هي:

1. لماذا يقف جيش الإسلام هذا الموقف من القاعدة؟ أهو خلافٌ عقديّ، كأن يكون زهران علّوش من سلفيّ السعودية، أم أن القاعدة لديها خلل عقديّ لا نعرف عنه؟
2. هل يمكن أن تُموّل السعودية جيشاً يحاربها أو يحارب الغرب مستقبلاً، بأي شكلٍ من الأشكال؟ وهل تقوم بالتمويل والتسليح بناءً على افتراض ليس لديها "أية" تأكيدات عليه؟
3. كيف يمكن ربط هذا التمويل السعوديّ للجبهة، مع تمويلها ودعمها لنظام السيسي العلماني الملحد في مصر، مع احتضانها للفارّين من رؤساء الدول الساقطة في الربيع العربيّ؟
4. لماذا لم تُقدِم السعودية على هذا التمويل في وقت الحاجة اليه مع بدء الجهاد، وانتظرت حتى أصبح المجاهدون يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع المعارضة، ويسيطرون على الكثير من الأراضي بالفعل، قبل إنشاء جيش الإسلام في سبتمبر الماضى؟ أين كان تمويل وتسليح ودعم السعودية وقتها؟

العديد من الأسئلة تُطرح هنا، وتشير إلى إجابة واحدة، وهي أن الدور السعوديّ يَقصِد إلى تطويق المجاهدين وإخضاعهم لسيطرتها، وإن قالوا في مواثيقهم ما قالوا، فحسابات البنوك لا تزيد ولا تنقُص بمواثيق.

كما أنها تشير إلى خللٍ في فهم مقاصد الجهاد وعمومية الخطاب الإسلاميّ من قِبَلِ قادة جيش الإسلام، بل وإلى بدعية في تناول الفهم الإسلامي على الجملة.

والغريب هنا أن يدخل جيش الإسلام تحت مظلة واحدة مع الجيش الحر! ولو ليومٍ واحد!! هذا ما لا يفهمه أمثالي من أصحاب النظر المحدود بحدود الشريعة والحكم بالظاهر. فإنّ المُتعللين بالحكم بالظاهر، يقولون نحكم على ظاهرهم من ميثاقهم، ونقول وماذا عن انضوائهم تحت إمرة سليم إدريس، أليس هذا بظاهرٍ أيضا؟ فإن تعارضت الظواهر، فهنا يأتي عقل الفقيه النحرير ليُقدّم أحد الظواهر على الآخر تبعاً للتاريخ والوقائع المماثلة.

إنه من الواضح هنا أن جيش الإسلام يتململ من قضية الشّراكة مع الجيش الحرَ، كما اتضح في انسحاب زهران علوش وأحمد الشيخ من هيئة أركان الجيش الحرّ[29]، لكنه مقيّدٌ بارتباطه مع الجبهة، لدعم السعودية لها، وله. والسعودية لا مانع لديها على وجه الإطلاق واليقين أن يكون الجيش الحرّ أحد مفاصل الجبهة، فهي تدعم العلمانية الصِّرفة إن تمكّنت من ذلك، كما هو الحال في مصر. لكنّ الوضع في سوريا يجبرها على تبنى ما لا تحبه من تمويل بعض الإسلاميين، على شريطة أن يكونوا على عهدهم في تبعيتهم لها يوم يتولوا السلطة.

هذه نظرات نحسبها أكثر وضوحاً وأسبر غوراً للموقف الحاليّ في سوريا، والله تعالى أعلم.

عقيدة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" 8 ديسمبر 2013

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أما بعد، فقد كثر الحديث عن عقيدة الدولة الإسلامية في العراق والشام، ما بين محب ومبغض، وبين مناصر وشانئ. ولمذا كنا قد كتبنا على موقفنا من الجبهة الإسلامية"، وحذرنا من انتماءات بعضها، ، وتمويلها من جهات سلولية، أردنا في هذا المقال أنْ ننظر في عقيدة تلك الجماعة المجاهدة، من خلال ما قالوا. ونحن على رأينا في أنّ القول، شفاهة أو كتابة، لابد أن يصدّقه العمل، وإلا كان غثاءً لا قيمة له. وقد رأينا ميثاق الجبهة، الذي اعتمد بعض الغافلين من صغار الدعاة على مجرد كلماته لتصحيح اتجاهه، مع العلم بالاتصالات الجارية والتمويلات المتدفقة من أعداء الإسلام لها، وقلنا أنّ الكلام حلوٌ خلاب إن لم يشفع له عمل،أو ناقضه عمل.

وقد رأيت أن أنبه على أنّ ما جاء في هذا التسجيل، صحيح لا غبار عليه، إلا في البند الثالث عشر، ونصه "نرى أنّ أبناء الجماعات الجهادية العاملين في الساحة إخوان لنا في الدين ولا نرميهم بكفرٍ ولا فجور، **لكنهم عصاة** لتخلفهم عن واجب العصر وهو الاجتماع تحت راية واحدة".

والمشكلة في هذا البند هو الحُكم بالمعصية على من لم يبايع الدولة، وهذا مُشكلٌ على أرض الواقع العمليّ، كما أنه غير صحيح على المستوى الشرعيّ.

أمّا عن الحكم الشرعيّ بالمعصية، فلا يصح في هذا الموضع بلا ريب. فأين الدليل على أنّ الدولة هي صاحبة الراية الوحيدة المرفوعة، إلا عند من تبعها؟ فهذه الجماعات كلها بدأت حركاتها الجهادية، وتطورت إمكاناتها وعدد جنودها، زيادة ونقصاً. وحتى تظهر إحداها على جلّ أراضى العراق، بله الشام، فإنه لا يصح أنْ تبادر أحدها بعصيان أخرى لعدم اتباعها.

[29] وأن كنّا لا نفهم موضع اشتراكهما فيه أصلاً!

أمّا عن الواقع، فحتى بفرض أنّ الحكم الشرعيّ يوجب الإجتماع، فإنه لا يصح مصلحة، في هذا الوقت، أن يُفتى بالمعصية ضد مجاهدين يحملون نفس العقيدة ويسعون لنفس الهدف، فإن هذا يؤدي إلى الإفتراق الذي هو عكس مقصود الشارع. وهذا باطلٌ لا ريب فيه. واعتبار المآلات ضروريّ لإصدار الفتوى، وقد كان من الحصافة وبُعد النظر الإشارة إلى وجوب الإتباع دون إعلان الفتوى بالمعصية. كما أنّ أقل ما يقال في نتيجة ذلك أنّ سوء الفهم لما يعينه من أفتى بها سيؤدى إلى تقاتلٍ وتصارع وانشقاقٍ على مستوى الجند، وهو، مرة أخرى، ضررٌ لا مبرر له.

وننصح إخواننا في الدولة أن يتراجعوا عن هذه الفتوى التي تنص بعصيان من لم ينضم اليهم، فضررها أكثر من نفعها بكثير في هذا الوقت، إلى أن يحين الحين، ووقتها يكون لكل حادثٍ حديث.

وقد وصلنا على الموقع عدة تسجيلات، يراد بها إثبات أنّ جماعة دولة العراق والشام غلاة في أصل عقيدتهم، ولكنّ مع الإسف أنّ من نشر هذه التسجيلات، وضع لها عناوين مضللة، كما في تسجيل عنوانه "قتل مدنيين من أهل الذمة من العلويين لأنهم لا يعرفون عدد الركعات"[30]، وهذا كذبٌ محضٌ، إذ إن الثلاثة نفر أقرّوا أنهم نصيرية، وما كان سؤالهم عن عدد الركعات إلا لكشف هويتهم. ثم ماذا يعنى قول الناشر "من اهل الذمة من العلويين"، إلا ما أجهل من قال هذا، فأيّ ذمة للنصيرية في بلاد الشام الذي يُقتل أهله ليل نهارٍ على أيدي النصيرية الكفرة الأنجاس. ثم تسجيلٌ آخر إدعى النّاشر أنّ الجماعة ستقتل أو تقطع أصابع من يدخّن، لكنّ المنشور[31] ينصّ بوضوحٍ أنه يجب على المحال التجارية التخلص من الدخان، لا غير.

ثم، في تسجيل يتعلق بحرق كنيسة وكسر صلبانها، فقد أضاف الناشر على البنود العشرة سطراً من عنده أنه "تمنع الفتاة من الجلوس على الكرسيّ"، وهو سخفٌ واضح التزييف، فإن صورة المنشور ذاته ليس فيها هذا البند، لكن تسجيلاً ورد عن قناة علمانية تتبع السلكة الرافضية، وتقرأه امراة ساقطة، عرض قطعة ورق مكتوب عليها "تمنع الفتاة من الجلوس على الكراسيّ"، وواضح لذي عينين ممن ليس له هوى أنّ هذه الورقة تختص بمحلٍ لا يصح أن يجلس فيه الفتيات، لا أنه منشورٌ عام كما أراد طفرة الإعلام أن يروّجوا!

ثم، عن تسجيل يدعى بعض من يعادى الجماعة أنهم غلاة في التكفير[32]، فهو تسجيل تسمع فيه مساجلة تكفير بين جنود من الجيش الحرّ التابع لسليم إدريس العلماني، وبين أحد جنود جماعة الدولة، يكفر كلاهما الآخر، فَلِمَ يعتبر الناشر أنّ جنود الدولة تكفيريون وليس غيرهم ممن يحدثهم؟ لا يقول بهذا إلا صاحب هوى.

هكذا تجد أصحاب الهوى يروجون لبلائهم، وترى السذج المخدوعين من أهل العراق، من أمثال شعب السيسيّ في مصر، يصدقون ويروجون لهذه الأكاذيب.

وفق الله المجاهدين في كلِ مكانٍ، وجمع كلمتهم، ولمّ شملهم، وهزم عدوهم، ووفقهم للصواب في القول والعمل.

عودة إلى جهاد الشام[33] .. (1)

[30] http://www.youtube.com/watch?v=H6nPvpplk8s

[32] http://m.youtube.com/watch?v=f2ZOOgZHbfM&desktop_uri=%2Fwatch%3Fv%3Df2ZOOgZHbfM

[33] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72495

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

آثرت أن أخالف نصيحة الطبيب، هذه المرة لا أكثر، في الامتناع عن الكتابة لحين من الزمن، تحسّباً من إرهاقات قلبية وجسدية قد لا يكون فيها المصلحة، والله سبحانه يزيل الغمة بفضله. إذ الأمر يتعلق بالجهاد في الشام الحبيبة. وأكثر تحديداً، بالقتال بين المجاهدين في الشام، والذي نزل على قلوب المسلمين كالصاعقة الحارقة خوفاً ورعباً، ونزل على قلوب الروافض والصليبيين كالثلج والبرد أمناً وطمأنينة.

هذا والله جرمٌ عظيم، وإثم كبير، أن يقتتل الإخوة من أصحاب الهدف الواحد. على ماذا يتقاتلون؟ ولماذا يتناحرون؟ هذا ما نود أن نختبره ونحاول أن ننظر في أصله ومنشأه، ومن ثمن كيفية حلّه بإذن الله، إن صلحت النية وتوجهت للصلح، فبدون ذلك لا يكون صلحاً بين متناحرين، قال تعالى "وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ"النساء 35، فشرط سبحانه إرادة الإصلاح لضمان فعالية التحكيم. هذا في مسألة زواج وطلاق، فما بالك بقتال ودماء.

(1)

هناك ثوابتٌ سنثبتها هنا، كي لا نحيد عنها فيما نعرض بعد. كما أنّ هناك شواهدٌ سنعرضها لتكون عنواناً ومرشداً لما سنقرر بعد.

أمّا **الثوابت** في:

1. أنّ القتال بين المسلمين لا يحلّ كما جاء في مفهوم الآية الكريمة "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما" فأَمَرَ بالإصلاح أولاً، حتى يظهر البغي.
2. إنّ ظَهَرَ البغي، وأتفق أهل الحل والعقد على أنّ طائفة تبغي حَلّ قتالها من باب "رفع الإثم والجناح"[34]، لا الإباحة الأصلية. لذلك يجب أن يكون في أضيق نطاق ممكن، ما يكفي لرفع البغي لا أكثر، ثم يعود إلى حرمته الأصليّة.
3. أنّ التحيّز لأحد الفريقين يتوقفُ على أيّهما الباغي. وهذا لايثبت إلا بأدلة وشواهد قطعية، إذ إنّ التحيز لفئة مُسلمة ضد أخرى تُباح به دماء مسلمة لا يمكن أن تُباح إلا بأدلة يقينية لا بقرائن ظنية.
4. أنّ البغي قد يكون نتيجة عنصر دنيا، وإن خَفي وتلوّن، يسعى اليه فريق من المتقاتلين، أو أن يكون نتيجة خطأ في الاجتهاد يُصِرُّ صاحبه عليه.
5. أنّ قتالاً من هذا النوع، في أيام الناس هذه، غالباً ما يدخل فيه عنصر الدنيا، مختلطاً بسوء الاجتهاد.
6. أنّ هذا القتال قد بُيّت بليلٍ، تعاونت على إذكائه دولة بني سلول، لعنها الله وسخط عليها وقلب قادتها قردة وخنازير بإذنه، بالتعاون مع العدو الصليبيّ الأمريكيّ، وأشعلوه بإعلامٍ مجرمٍ، وخيانة وعمالة وأموال نفطية.

أمّا **الشواهد** التي نعرضها هنا فهي:

1. أنّ الدولة الإسلامية في العراق، منذ بداياتها في 2006، قد جاهدت في العراق وأبلت بلاءً حسناً، وخلص جهادها لله. ولا عبرة بإشاعاتٍ لا حقيقة لها عن علاقات مشبوهة أو اختراقات على مستوى القيادة.
2. أنّ الدولة الإسلامية قد فوّضت الشيخ محمد الجولاني على رأس جبهة النصرة للقتال في الشام، وأمدته بالعتاد والرجال والتموين. وكانت العلاقة التنظيمية والعقدية قائمة بين الدولة وبين جبهة النصرة منذ 2011.

[34] الموافقات ج1 ص144 وبعدها

3. أن الدولة الإسلامية أعلنت امتدادها في الشام، لتصبح الدولة الإسلامية في العراق والشام، بناءً على إجتهادٍ من قيادتها الميدانية والشرعية في العراق، وبموافقة من هم حول هذه القيادة في العراق ممن يمكن أن يكونَ من أهل الحلّ والعقد لديها.

4. أن الشيخ الجولانيّ قد بايع الشيخ البغدادي على إمرته على الدولة الإسلامية في العراق، ولم يبايع على الدولة في العراق والشام.

5. أنّ الشيخ الجولانيّ قد رفض الاندماج في الدولة الاسلامية في العراق والشام، وبايع القاعدة لتكون درءاً من هذه المبايعة.

6. أنّ الجيش الحرّ وثوار الشام وجيش المجاهدين هم من الصحوات، يقومون بنفس الدور الذي حدث في العراق من قبل، فهم خونة عملاء، يحلّ قتالهم.

7. أحرار الشام فيهم من تابع الفتنة وقاتل الدولة، وفيهم من المخلصين، ممن استغلق عليه الأمر، ومنهم من فارق بالفعل.

8. أنّ الجبهة الإسلامية فيها طرفٌ مُتمكنٌ من الصحوات، يعمل بتوجيه من آل سلول ومن ماكين وصحبه، اختلط ببعض المجاهدين المُخلصين، الذين إن لم يدركوا ما هم فيه من تورط في الخيانة كان حكمهم حكم الخونة.

9. أنّ قرار أبي محمد الجولاني بالوقوف على الحياد في صراع الصحوات مع الدولة هو قرار خطِرٌ خاطئٌ حين النظر في صورة الواقع ومآلات الأمور، بشكل كليّ في الداخل والخارج.

10. أنّ الدولة لم تقاتل جبهة النُصرة حين رفضت من أول الأمر أن تنضَم لها بميثاق البيعة الأصلية للدولة. وهذا يدلّ على أن الدولة لم تكفّر الجبهة، بل عملت معها رغم موقف الجبهة.

11. أنّ ما يحدث على الأرض اليوم من حوادث قتل وأسرٍ ومفخخاتٍ، إن هي إلا أعراضٌ للمرض الأصليّ، ولا يجب التركيز عليها أو الوقوف عندها لمن أراد إصلاحاً، إلّا ما كان من أمر مُحرّضى التويتر أو جهّال الدعاة من المُتحيزين أصلاً.

12. أنّ وقوف جبهة النصرة على الحياد هو أسوأ ما يمكن أن تتخذه جهة إسلامية في حق الجهاد الشرعيّ، إذ إن الصحوات الشامية ستترك النصرة اليوم جانباً، بل قد تقرّظ بعض مواقفها، حتى تنتهي من إخراج الدولة ورجالها والمهاجرين اليها من الشام، ثم تتحول بعدها إلى القضاء على جبهة النصرة بعد أن تصير مُفردة في الساحة.

الأسئلة التي تقوم في هذا الأمر، والتي يجب أن تخضَع للنّظر الشرعيّ، تنحصر في ثلاثة، هي الأهم، وغيرها تبعٌ لها:

6. هل "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، دولة خلافة متكاملة الجوانب، مبايعتها واجب في عنق كل مسلم، أم هي جماعة تسمت "بالدولة"؟ أم إنها "دولة" تجب مبايعتها لمن يقع تحت سيطرتها في الأراضي التي تقع في حوزتها؟

7. هل تلزم بيعة الجولاني للدولة الإسلامية في العراق والشام، من حيث كانت مبايعته للبغدادي بيعة عامة، أم هي كانت مبايعة "لجماعة" في العراق، لا لأمير مؤمنين أو لخليفة للمسلمين، وإن أسموها "دولة" وقتها؟

   a. الدولة تقول بالإلزام في هذه البيعة، وإنْ صرّحت بعدم كفر من لم يبايع.

   b. النصرة تقول بعدم الإلزام بهذه البيعة.

8. هل تلزم بيعة كافة الجَماعات المجاهدة في الشام للدولة؟

9. هل يجب مقاتلة الخَوَنة من الصَّحوات الشامية في الجبهة الإسلامية والأحرار وغيرهما ممن تابعوا آل سلول، أم إنه لا يجب أن تُقاتَل اليوم من باب السياسة الشرعية ودرأ الخطر الواقع من القتال؟

10. ما هو حجم الحظوظ الدنيوية في هذا الأمر كُلّه[35]؟ ولإيضاح هذا الأمر، فإن القتال يدور اليوم بين المجاهدين بعضهم بعضاً من جهة، وبين المجاهدين والخونة من جهة أخرى. كما أن هناك خلاف في الاجتهاد الشرعيّ، وفي حظ النفس في الدنيا. وهذه الحظوظ الدنيوية تتخفى وراء خلافٍ في اجتهاد. فالسؤال هو هل موقف الجولانيّ في عدم مبايعة الدولة فيه من هذه الحظوظ، وإن تخفى من وراء إجتهادٍ شرعي؟ وهل موقف البغداديّ في الإصرار على امتداد الدولة إلى الشام، وإن لم يُلزِم بها، فيه من حظوظ النفوس، وإن كان من أمامه اجتهادٌ واضح؟

يتبع بإذن الله تعالى ..

11 ربيع الأول 1435

يناير 12، 2014

عودة إلى جهاد الشام[36] ..(2)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أبدأ، قبل الدخول في تفصيلاتٍ تحليليةٍ لِما سبق عرضه في الجزء الأول من مقالنا هذا، بأن أقرر عدة أمورٍ هامة يجب اعتبارها. أولها أنني وأشهد الله على ذلك، لست بمتحيز لطرفٍ ضد طرفٍ آخر، ولا لجماعة ضد أخرى، فالتحيّز صفة مقيتة إن لم تكن لمطلق الحق، وهو ما سنشير اليه لاحقاً. والتحيّز ليس من سمات من يدعى علماً، بل هو من صفات العوام ممن لا علم لهم. كما أنه خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين، إذ يتجافي عن بعض الحق لحساب بعضه، بالهوى والتشهى.

ذلك أنّ الحق كاملاً لا يقع في جانبٍ واحد، إلا ما كان من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ كلها وحيّ يوحى. أما أفعال البشر دون ذلك، فيختلط فيها حقٌ بباطل، على وجه العموم، وإنْ كان الحق قد يقع منهم كاملاً في أمرٍ من الأمور، فلن يقع على الدوام، كما قد يقع ناقصاً. هذا لا يناقض قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ظاهرين على الحق"، فإن الحديث يُعنى بالحق الذي هو منهجه وسبيله صلى الله عليه وسلم، لا أنّ كل أقوالهم وأفعالهم حقٌ، فهذا لا يكون لبشر من بعده صلى الله عليه وسلم. ولهذا تجد العامي المتحيز ينظر إلى الحق في قول خصمه ويغفل أو يتغافل عن الباطل أو المشتبه.

من ثم، فإن الطائفة التي يكون فيها من الحق أكثر ما فيها من الباطل هي دائماً الأولى بالإتباع. على هذا يجب أن يُنظر في أمر "الأخطاء" التي يدعيها كلّ طرفٍ في تصرفات الآخر عند التحاكم.

كذلك فإنه يجب أن ننوه إلى النقص أو التحريف فيما يُنقل عن الأحداث الواقعة على الأرض. وذلك لأمور عدة، منها وأهمها التدخل السلوليّ في المسألة الشامية بثقلٍ كبير ودعاية مضَلِّلَة، للتشويه والتحريف والتعمية، ومن ثم إفساد الجهاد على العباد، فإن السلولية وأتباعهم هم كلاب الأرض وكفارها، لا همّ لهم إلا إفساد الدين ونصرة الصليبيين على المسلمين لضمان بقاء كروشهم على عروشهم، لعنة الله عليهم أجمعين. ومنها عدم دقة النقل من عينٍ للسان، كما هو معتاد. ومنها التسرّع في إلقاء التهم ونسْب الأعمال إلى غير فاعليها للتحيّز الأصلي. وهذا النقص والتحريف سببٌ أساس في عدم القدرة على التمييز بين

---

[35] وليسامحني الإخوة على إضافة هذا البعد، إذ نحن بشر ممن خلق الله، وقد كان من الصحابة من تعلق قلبه في الدنيا وهو يجاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما في أحد "مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ"آل عمران 152. قال أبو بكر الرازي : دلت هذه الآية على تقدم وعد الله تعالى للمؤمنين بالنصر على عدوهم ما لم يعصوا بتنازعهم وفشلهم.

[36] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72496

الحق والباطل، وبين الصحيح والموضوع، ومن ثم، زيادة التعصّب والتمسّك بالرأي والشّدة في الخصومة، مما يمنع احتمالات الحل والصلح.

كما يجب أن ننبه إلى أن هذا الأمر برمته أمر إجتهاد لا نصّ فيه، ومن ثم فهناك الراجح والمرجوح من الرأي. ومن اتخذ رأياً بعينه على أنه دين الله الذي لا سواه فقد أبعد النّجعة وضلّ الطريق، خاصة إن تعلق بالأمر دمٌ ومالٌ وعرض.

وسيقوم المنهج الذي سنتبعه في هذا العرض التَحليلي على شقين رئيسين، شقُ الأحكام الشرعية، وشقُ الواقع القائم على الأرض، فإنه لا تتم الفتوى إلا بصحة كلا الشقين لا أحدهما، كما رأيته حاصلاً في الكثير من المحاورات والمساجلات بين الإخوة، إذ يكون التركيز على جانب الحكم الشرعيّ وحده، وكأن الواقع الحال ليس له في رسم الفتوى مقال.

<u>الدولة الإسلامية – نظرة شرعية: ويتعلق بها مسائل الإمامة، والبيعة وأهل الحل والعقد</u>

لا نريد إضاعة الوقت والجهد في اثبات ما هو ثابتٌ متفقٌ عليه من الجميع، أو إيراد أدلة لا يختلف عليها أحد، من ضرورة إقامة الدولة الإسلامية، التي تعنى إقامة وليّ أمرٍ قادرٍ على تنفيذ الأحكام الشرعية، وعلى تأمين حدود الدولة، وعلى ضبط مصادرها ومواردها، وهو ما يقال عنه "التمكين". و"التمكين"، هو نتيجة خضوعٍ وبيعة من أهل الحل العقد، الذين يتبعهم الناس ويستمعون اليهم، بعد إعطائهم صفقة اليد واللسان. فتمكن الإمام تابعٌ للبيعةً إلا في حالة إمامة المتغلب. وعادة ما يعطى الناس صفقة اليد واللسان بناءً على ما يرونه في الإمام من صفاتٍ مدونة في كتب الفقه، لكن من أهمها قدرته على تحقيق مصلحة الدولة في تحقيق الأمن وإقامة الشعائر والشرائع.

فالشرط الأول في إقامة الدولة، هو في وجود الإمام الذي وصفنا، وفي قيام عصبة تؤيده وتعينه على تحقيق الغرض من الدولة. ولا يقال هنا أن هذا يعنى حدوث خلط في طرق البيعة بالجمع بين طريقة أهل الحل والعقد، وبين تمكّنه بعصبة تعينه. ذلك أنّ البيعة لا تقوم أساساً إلا ببيعة أهل الحل والعقد، وهم يقومون بهذا بعد إعتبار كافة الصفات المرعية، ومنها تحقق القدرة على العمل على الأرض، ووجود الأجهزة والتجهيزات اللازمة له، فهذا من شأن الدول في عصرنا، ثم تكون بيعتهم هي أساس التمكين وقاعدة الرضا التي تصبغ الشرعية على تلك الأجهزة والتجهيزات اللازمة. ثم حقيقة يجب أن لا يغفلها الناظر، وهي أنّ أرض الدولة أرضٌ محرّرة من يد المغتصب، تجعل الإمام المعتبر من ذوى الشوكة ابتداءً، ولا يضيره هذا إلا إن قابله أهل الحل والعقد بالمعارضة والتناوش. فالإمام مُمَكّن بالبيعة، وإن كان من ذوى الشوكة والمنعة، طالما أنه لم يُجبر أهل الحل والعقد علي مبايعته.

وقد رأينا أنّ جماعة الأخ المجاهد البغداديّ قد تمّ لها هذا الأمر، باعتراف العدو والصديق، في أول نشأتها وسيطرتها على الأنبار وحلب والرقة وغيرها من المواقع والأقاليم، بعد تطورات مرت بها على عهد البغدادي الأول وأبي حمزة المصري رحمهما الله. وقد كان من الضروري أن يأخذ الإخوة المبادرة، أو على الأقل قد رأوا أن يأخذوا المبادرة لحلول وقتها، وأن يقنعوا في ذلك بما تيسر من أهل حل وعقد، لإعلان دولة في مقابل دولة الرافضة التي هي والله ليست بأولى بالتسمية من دولة العراق والشام آنذاك، إلا بمقاييس الأمم المتحدة أخزاها الله.

ثم يأتي سؤال الحدود، فهل يجب أن يكون للدولة حدوداً مرسومة لتكون دولة في الشرع الحنيف؟ لا شك أنّ الحدود كانت معروفة أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكانت العرب تتحدث عن جزيرة العرب، وعن العراق والشام وفارس. فقول أنه لا حدود في الإسلام فيه حقٌ وباطل، الحق فيه أنه لا حدود في حق المسلم، بل يتنقل من إقليم إلى آخر كما يتنقل اليوم الأمريكي بين الولايات المختلفة بناء على التصور الفيدراليّ. كما أنّ جنسية المواطن المسلم على أرض الإسلام هي دينه لا غير، وإن انتسب إلى إقليمه، فما زال علماء المسلمين يُنسَبون إلى أقاليمهم في كلّ عصر، بل كثيرٍ منهم اتخذوا كُنيتهم من نسبة بلادهم. والباطل هو أن يقال أنّه لا عراق ولا شام بل كلها أرض الله، فهذا مُخالفٌ لما تواضع عليه البشر منذ أيام أبيهم آدم، وما لم يخالفه شرعنا الحنيف.

ودولة المدينة، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت لها حدود معروفة مرسومة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متحيزاً فيها، وإن كان يبيت بها خائفاً في العهد المدني الأول، فهذا لا يمنع أنها متحيزة محددة. كما أنه كانت له الغلبة والشوكة واليد العليا فيها، مع وجود جماعات مسلحة داخلها. وكانت أحكامه هي السائدة، بدليل أنه حين نقض اليهود عهدهم في غزوة الخندق، مشى اليهم على التو، وأنهى وجودهم بالكلية.

فالمقارنة أو الاستدلال بدولة المدينة قد لا يصح لصاحب كتاب "إعلام الأنام بميلاد دولة الإسلام"[37] من كل جوانبه، لكن الأمر أنه لكل عصر وضعه وظروفه، وليس هناك ما يُلزم باتباع النموذج المدنيّ حذو القذة بالقذة. وقد كان من الضروري أن تتصدى أحد جماعات الجهاد لمثل هذا الواجب، أعنى إعلان كيان موحّدٍ ورفع راية واحدة تكون كرأس حربة لأهل السنة ضد دولة الرافضة. ولم يكن من المعقول أن ينتظر الأمر حتى يأخذ من قام بعبء هذا الواجب حتى يوافق عليه القاصى والداني، فهو أمر دونه خرط القتاد، لتعذر التواصل، أو لوجود أهواء وحظوظ دنيوية. فإن قامت دولة، واستكملت شرائط، ذلك فلا مانع يمنع من السير في ركابها والالتحاق بركبانها إن صحب نية الجهاد في سبيل الله، وصَفت النفوس من الحظوظ. فنحن نقف في صف الدولة من حيث أنّ أهل الحلّ والعقد ساعتها كانت تقوم بهم البيعة.

ومن ثم، فإن البيعة التي أعطاها الأخ المُجاهد الجولانيّ للدولة بيعة صحيحة يجب مراعاتها، ولا يحلّ الخروج عليها بأي دعوى من الدعاوى. فالإمام الذي يبايعه الناس، لا تلزم مشورة كلّ أحد ممن بايعه عند بسط سيطرته على إقليمٍ جديدٍ، سواءً داخل ما تسميه الأمم المتحدة دولة العراق أم خارجها. ولم نعرف في التاريخ، الإسلاميّ أو العالميّ، قائداً ميدانياً أرسله قائده الأعلى على رأس كتيبة ليحارب في إقليم مجاور، ثم قرر القائد الأعلى أن يعلن مدّ سلطانه لهذا الإقليم، فوجب عليه تجديد بيعته على هذا الأمر الحادث.

قد يقول قائلٌ، لكنّ إعلان السيطرة وامتداد النفوذ قد يكون فيه عيوب وقد تنشأ عنه مشاكل، لوجود كتائب مستقلة، أو لأنه يستدعى العداء الدولي، أو غير ذلك من المَحذورات. فيقال قد يكون هذا صحيح، لكنه لا يحل خلع يدٍ من طاعة، بل يكفي النصح والتوجيه، ويكون للأمير الذي أعطاه المسلم صفقة يده أن يسمع ويطيع كما يسمع ويطيع كلّ جندي على الآرض في كافة دول العالم، شرقاً وغرباً، وقديما وحديثا لقياجته وإن اعنتقد خطأ تعيرها في أمرٍ من الأمور.

ونحن هنا نسأل الأخ المجاهد الجولانيّ، على ماذا أعطيت صفقة يدك للدولة؟ أكانت على أن تكون قائداً لكتيبة تحارب في الشام بذاتها لاغير؟ أم أنك بايعت على أنّ الأخ المجاهد البغداديّ هو أميرك؟ فإن كانت الأولى، فلا نعرف بيعة بهذا الشكل إلا بين شركاء في الإمارة! وإن كانت الثانية، فكيف يحلّ لك أن تنزع يداً من طاعة؟ هذا والله لا يجوز، إلا إن كان هوى النفس وحظها يلعب دوراً في الخفاء. إن البيعة التي أعطيتها إلى الشيخ الظواهريّ هي، لكلّ صاحب عقلٍ ، تهربٌ من بيعتك للدولة، إذ كيف بالله عليك تقدم بيعة لرجل يقبع على بعد آلاف الأميال منك، ولا يقدر على نصرتك، على بيعة قد أعطيتها بالفعل لرجل أقرب اليك وأكثر نصراً وإمدادا بالعدد والعدة؟ فإن كانت حجتك هي أنّ امتداد الدولة إلى الشام يستعدى أعداءها في الداخل الخارج، فكيف ببيعتك للقاعدة، التي هي العدو الأول للصليبيين والروافض وكفرة الدنيا كلها؟ هذا لا يقول به عاقل بله رجلٌ مجاهد مثلك يا أبا محمد.

---

[37] ولنا على الكتاب بعض الملاحظات الفقهية التي لا تستقيم لكاتبه، مثل قوله "وأنه لا يحل لمسلم دفعها إلى غيرهم"، وهو قول مختلف عليه فهناك من استحبه وهناك من أوجبه في بعض أصنافها. أو ما ذكره من ضرورة وجود الإمام لتصح الفروض قال " والشاهد أن الزكاة كالحج والصلاة، عبادات لا تصح إلا بجماعة وإمام، وكذلك الصوم لا بد فيه من إمام يحدد بدء الشهور ونهايتها، ويجب على المسلم أن يلتزم برأي الإمام وجمهور الناس وألا يشذ عنهم في فطر أو صوم". فهذا قول لا يستقيم وليس بصحيح فقهاً، لكن نحن هنا لا نناقش فقهياتٍ يمكن أن يُراجع فيها الكاتب بعد، بل يجب مدارسة الأهم بالمهم، أن يكون التركيز على أولويات الموقف.

أما عن تقلّص المساحة التي تسيطر عليها الدولة مؤخراً، فهذا والله لا يصح أن يكون عذراً لأحد في التخلف عن نصرتها أو التخفف من بيعتها كما حاول صاحب كتاب "الدولة الإسلامية بين الحقيقة والوهم" من أتباع ما يسمى بجيش المجاهدين[38]، فإن الحرب كرّ وفرّ، ولولا الخيانة والتخفف من البيعة ما حدث ما حدث.

الدولة الإسلامية – نظرة واقعية: ويتعلق بها وضع الكتائب المجاهدة ممن لم يعطِ البيعة للدولة، ومن أعطاها البيعة

الحق، أنّ وجود كيانٍ موحد يضم المجاهدين، ويعلن "دولة" هو أمرٌ يشهد له الواقع بحكم الضرورة المطلقة. إذ إنّ استمرار الأمر كقتالٍ تقوم به جماعات متفرقة تسيطر كل منها على بقعة من الأرض هنا أو هناك، فيه إضعافٌ لشوكتهم جميعا، والشرع يوّجه إلى الاتحاد ويحذر من الفرقة، ليس هناك موضع أولى من هذا التوجيه أكثر مما هو في حال الجهاد.

فهبْ أن الدولة قد تسرّعت في إعلان وجودها، وهي لم تتسرع في نظرنا، سواء في العراق أو في امتداد سطوتها إلى الشام، فما الضير في أنْ ننصر هذا المشروع الذي صحت له أولوياته؟ وما ضير الأخ المجاهد الجولاني في أن يكمل المسيرة مع الدولة؟ وما ضير غيره من الكتائب أن تساير ما أعلنته الدولة بما فيه توحد للصفوف والجهود؟ أيكون البديل أن تظل جبهة النصرة وحده كجبهة النصرة؟ وأن يظل أحرار الشام كأحرار الشام؟

ثم ألا يرى الإخوة كيف أنّ الدولة الرافضية، والصليبيين الأمريكان، والعلوية البشّارية الملحدة في الشام، وآل سلول لعنهم الله بكفرهم، قد قاموا على قلب رجل واحد لطرد الدولة من الشام، ولتقليص قوتها في العراق؟ ألا يستشف الأخ المجاهد الجولانيّ من هذا شيئا، وإن تحدث هذا وذاك عن تصرفات الدولة؟ علماً بأنّ الدور السلوليّ الإعلامي يزيّف الحقائق، كما نراه في كثيرٍ من الدول الأخرى كما يحدث في مصر، إذ ينفق بعيرٌ في قنا، فيكون موته مسؤولية الإخوان!

إن من ينكر دور آل سلول في هذه الأحداث الأخيرة، أو يقلل من شأنها، أو يتغافل عن أثرها هو إما جاهل أحمق، أو غرّ أخرق أو عميلٌ أمرق. ولا عليكم من قول بعض "الدعاة"[39] ممن يتحدثون عن سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بن سلول، فالقياس فاسد والشبه منعدم، والعيب على عليم اللسان قليل البضاعة في العلم. فابن سلول كان فرداً معروفاً محدداً كشف عن نفسه وعرفه المسلمون بلا توارٍ ولا خفاء. فأثره محدود، يتعلق بإهانة الرسول صلى الله عليه وسلم، وانسحابه من أحد بثلث الجيش. أما عن الإهانة فلا متعلق لها في هذا الحديث، فإن إهانات السلوليين للدولة لم تكن سبباً في إشعال أي نار للقتال. أّما انسحاب قوات بن سلول، فقد كان عملاً من أعمال الشيطان، فهل تريد يا أيها "الداعية" أن يكون المجاهد الجولانيّ كابن سلول في انسحابه من نصرة الدولة؟ أم تريد أحرار الشام أن يمتثلوا بفعل بن سلول في هذا الأمر؟ أمّا عن أن يسير الناس في أنصار آل سلول سيرة رسول الله صلى الله عليه سلم في بن سلول فهذا خرطٌ وخبط ينطلى على العوام ومن يستمع بإذنه دون عقله. فإن هؤلاء يتغلغلون في صفوف المومنين، يخذلونهم، ويشترون الذمم وينشرون الأخبار، ويخذلون الناس عن المجاهدين، والأدهى والأخطر أنهم يقدمون بدائل ظاهرها الدين وباطنها الكفر والفسوق والعصيان.

ثم لماذا لا يتحدث اللاحون على الدولة عن ممارسات الكتائب التي تشن عليها الحرب، مثل الجبهة الإسلامية التي يوشك أن يقع الإجماع على عمالتها آل سلول؟ أو على جيش المجاهين الذي ما نشأ مُؤخراً إلا لقتال الدولة؟ أين أعينكم يا "دعاة"؟ يا من تتمسحون بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم تنسون أو تتناسون أن هؤلاء المنافقين كانوا، ظاهراً، على بيعة له صلى الله عليه وسلم وإن نافقوا. كما أنهم لم يقاتلوه بل انسحبوا من القتال بصفه، وشتان بين الموقفين، فهذا قياس شَبَه زائفٍ لا يقول به إلا غرٌّ ضحل المعرفة بالأصول.

---

[38] والذي هو كتابٌ ما أريد به وجه الله، إلا الشغب على الدولة، وإن كان فيه بعض حقٍ، إلا إنه أغفل الكثير من الحق ونصر الكثير من الباطل. وما قصدنا هنا إلى مناقشته، فهو أمرٌ فرعيّ لا قيمة له.

[39] وهو إياد القنيبيّ في شريط حديث له، من الشرائط التي يصدرها تباعاً وكأنها جهاز إعلام يتحدث إلى العالمين، ويتوجب سمعه وطاعته على المجاهدين! والرجل عليم اللسان، قادر على البيان، قليل البضاعة من العلم الشرعيّ بلا شك.

وقد عدّ بعض من كتب في صفات النفاق، بناءا على موقف بن سلول في غزوة أحد، فذكروا الانسحاب من المعركة والرجوع، ظهور علامات الفرح عليهم بعد تخلفهم عن الحرب، عدم المشاركة في القتال مع خروجهم مع الجيش ، أو القتال قليلاً، السعي بالفتنة بين جنود المسلمين لا يألونهم خبالاً، تجريح القيادة ، ونسبة ما يصيب المسلمين من سيئة لسوء تصرفها، والخوف والجبن، وموالاة الكفار. ولعمر الله إنك لتجدها كلها متحققة في هؤلاء الذين يدافع عنهم علماء اللسان، ممن لا باع لهم في علم ولا خَرَاج "فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ"الحج 46.

وبعد، فهل يجب على كافة الكتائب في الشام اليوم مبايعة الدولة؟ لا أظن أن هذا واجبٌ يأثم تاركه كما أشارت الدولة إلى ذلك، إلا على من أعطاها البيعة مُسبقاً كالجولاني. فإن ساحة القتال لا زالت مفتوحة، وسيطرة الدولة لا زالت محدودة. إنما الواجب هو التعاون والتراص، لا الاقتتال والتطاحن. ثم يكون من بعد ذلك مقالٌ لكل مقام. فهو إذن مندوبٌ اليه، لتقوية شوكة المجاهدين وخذل الكفار المرتدين أعداء الدين. وسينفرد الكفار بكلِ فصيل إن تفرد بذاته واستوحش عن إخوانه.

<u>الواقع وحكمه:</u>

ما يجب أن يراعيه "المجاهدون" اليوم هو الواقع على الأرض، لا التنظيرات في أصل المسائل، إذ هذا ما ينحرف بمقصد الشارع من تلك الأحكام. ومن المعروف في الأصول أنّ تقدير الفعل يختلف بعد وقوعه عنه قبل وقوعه[40]. وقد كان إعلان الدولة الإسلامية سابقاً لما يتحدث به معارضوها اليوم، فحتى بفرض تخلف بعض الضوابط الشرعية في حينها، فرضاً، فإنه اليوم أصبح واقعاً يكيد للكفار ويزلزل وجودهم، فمن أي منطلق يحارب مجاهدون لهذا الكيان، إلا حظ الدنيا، والرغبة في التفرد بسلطة؟

إنّ الواجب اليوم أن تنضوى جبهة النصرة تحت لواء الدولة الإسلامية، ويكون المجاهد الجولانيّ والياً عليها في الشام، وأن يدعو، باسم الدولة إلى توحد صفوف المجاهدين، ضد الروافض أولاً، وضد من يحارب الدولة من أتباع سلول. فإن أبت حظوظ النفس أن تقبل بهذا، فلا أقلّ من أن تقف الجبهة إلى جانب الدولة، بكل ما لديها من قوة وعتاد، ضد الرافضة وأتباع سلول كلهم، فلا يجب أن ينسوا الفضل للدولة في إيوائهم في العراق أولاً، ثم مدّهم بالسلاح والرجال. ويا للعار أن يقف هؤلاء الذين يتحدثون عن الدين والشريعة موقف الحياد ممن يريدون إقصاء ذوى الفضل في إنشاء جبهة النصرة وإخراج المهاجرين من الشام، وأن تعمى أبصارهم عن الهدف من وراء ذلك، وأن يكون همّهم جمع أشلاء الدولة من عتادٍ ورجالٍ بعد أن يتغلب عليها الكفار وهم شاهدون محايدون.

والله ولي التوفيق وهو يهدى السبيل

د طارق عبد الحليم

14 ربيع أول 1435
15 يناير 2014

دعوة للصلح والصفح بين المجاهدين في الشام[41]

دعوة للدولة وجبهة النصر وأحرار الشام وغيرها من كتائب

بقلم الشيخين

---

[40] كما في تصحيح عقد النكاح بعد الدخول وإن لم يكن هناك وليّ للمرأة، وإن اسموه البعض فاسداً ولن تترتب عليه آثاره للمصلحة.

[41] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72497

د. طارق عبد الحليم ود. هاني السباعي

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شُرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يَهد الله فلا مُضل له، ومن يُضْلل فلا هادي له. ونصل ونسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، آمين. أما بعد:

يقول الله تعالى في محكم التنزيل: (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) الحجرات آية 10.

ويجيب الله تعالى على سؤال الذين يسألون عن الأنفال: (يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ(الأنفال آية 1. فإصلاح ذات البين فريضة شرعية ولا سيما بين المجاهدين الذين نحسبهم يقاتلون في سبيل الله.

ويقول سبحانه أيضا: (وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ) النساء آية 128. وهذا الصلح الذي هو خير وفلاح وأمن وأمان لا يكون إلا على أساس قول الله تعالى (وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟) آل عمران آية 103. فقد أمرنا الله تعالى بالاعتصام بحبله وحده وليس بحبائل الناس! بحبل الله ولا بحبل الاتحاد الأوروبي ولا بحبل أمريكا والناتو ولا بحبائل آل سعود! فحبل الله المتين هو القرآن العظيم والسنة النبوية الصحيحة! فحبل الله هو الذي ينجينا من التنازع الذي يجرنا إلى الفشل والهزيمة والتشرذم (وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ) الأنفال آية 46. وعلى أية حال (وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ) آل عمران آية 101

وبعد تلكم التقدمة نقول:

إنه بتاريخ 18 ربيع أول 1435هـ الموافق 19 ينار 2014م بثت وسائل الإعلام كلمة صوتية للشيخ أبي بكر البغدادي أمير الدولة الإسلامية في العراق والشام ونحسب أن الكلمة موفقة ومنصفة بإذن الله حيث نستطيع أن نبي بموجبها جسراً للتواصل والتناصح والصلح بين من خرجوا لنصرة دينهم وللذب عن عباده المظلومين المستضعفين الذين قال الله في شأنهم (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا) النساء آية 75.

فقد ذكر الشيخ أبو بكر البغدادي في كلمته أنهم دفعوا إلى هذا القتال مكرهين: " إن الله يعلم ثم أنتم تعلمون، أنَ الدولةَ بذلت ما بوسعها لوقفِ هذهِ الحربِ التي شُنت عليها من قبلِ بعضِ الكتائب المُقاتلة فيلعمُ اللهُ ثم أنتم تعلمون أننا ما أردنا هذهِ الحرب ولا سعينا أو خططنا لها لأن في ظاهرها وما يبدو لنا أن المُستفيدَ الأكبر منها هم النُصيرية والروافض وقد أُكرهنا عليها وبقينا على مدارِ أيامٍ ندفعُ بها ونسعى لإيقافها رغمَ الغدرِ الواضح بنا والتعدي السافر علينا"أهـ

ويوصي الشيخ البغدادي أتباعه بعدم الظلم: "وإياكم إياكم والظلم، فمن كان قد ظلم وتعدى على أحد فليبادر مُسرعاً لردِ الحقوقِ والتوبة فإننا نرد كلَ مظلمةٍ تبلُغنا ونبرأ إلى الله من كلِ ظلمٍ يصدرُ عن أفراد الدولة ونأمر كلَ جُندي بردِ ما يبلغهُ من ظُلم ولا بارك الله بمجاهدٍ تبلغهُ مظلمةٌ ولا يردها إن كان قادراً أو يعمل على رفعها وأكثروا من التوبةِ والاستغفار وقولِ لا حول ولا قوة إلا بالله"أهـ.

ويرد الشيخ أبو بكر البغدادي على شبهة تكفير الدولة لأهل الشام: "حسبنا أن الله يعلم أننا سعينا بكلِ صدقٍ وإخلاص لنحميَّ المسلمين ونذودَ عن أعراضهم ونصونّ دماءهم فنُتهم بين ليلةٍ وضحاها أننا نُكفرُ أهلنا في الشامِ معاذَ الله، ونستبيحَ دماءهم كلا والله"أهـ.

ويوصي الشيخ أبو بكر البغدادي أتباع الدولة بالعفو والصفح"واتقوا الله فإن العاقبة لكم إن اتقيتموهُ، لا تظلموا ولا تغدروا، ونوصيكم بإن تكفوا عمن يكف نفسه ويُلقي من وجهكم سلاحه ممن قاتلكم من الكتائب مهما بلغ جرمهُ وعَظُم ذنبهُ، وغلِّبوا العفوَ والصفح لتتفرغوا لعدوٍّ فاجرٍ يتربصُ بأهلِ السُنةِ جميعا"أهـ.

نقول: رسالة الشيخ أبي بكر البغدادي واضحة لاتحتاج إلى تعليق حيث قطعت الطريق على المتربصين بالجهاد في الشام الدوائر! ومن ثم فقد اتخذناها تكأة للدعوة إلى رأب الصدع والصفح والصلح بين المجاهدين الذين يردون عادية العدو الصيال والذين ويجاهدون بأموالهم وأنفسهم حتى يكون الدين كله لله هذه رسالتنا إليهم نستعرضها في النقاط التالية:

النقطة الأولى: قد عرف القاصي والداني عن تلك الأحداث المؤلمة التي بدأت منذ أسابيع قليلة في أرض الشام الحبيبة، والتي أسفرت عن قتال بين الإخوة المجاهدين، بل وقتل العديد منهم، خاصة أولئك الذين هاجروا إلى الشام رغبة في الجهاد، وطلباً للشهادة في سبيل الله، رجالاً ونساء، مما تتقطّع له أنياط القلوب وتجفّ منه ماء العيون، فلا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

النقطة الثانية: ولمّا أمرنا الله سبحانه أمراً صريحاً مباشراً بالتدخل للصلح بين طائفتين من المؤمنين اقتتلوا (وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ) الحجرات آية 9. كما قال تعالى "والصلح خير"، ولمّا رغب الينا بعض أهل الخير والجهاد في عدد من بلدان المسلمين أن نسعى بالخير بين تلك الأطراف المتناحرة لعل الله أن يحقن دماء المسلمين وأن يوجّه قوى المجاهدين إلى قتال كفار الرافضة العلويين، ودحر خطط الصليبيين، وكشف خيانة كفار آل سلول العلمانيين المجرمين.

النقطة الثالثة: وحين نتحدث عن الأطراف المتناحرة فإننا نقصد من عُرف عنهم الجهاد والإخلاص وبذل النفس في الجماعات الجهادية الكبرى، مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، وكثير من كتائب أحرار الشام، وغيرهم ممن لا يذكرهم الإعلام عامة، ويتعامى عنهم الإعلام المعادي للإسلام خاصة.

النقطة الرابعة: ولا نقصد بحديثنا هؤلاء الذين باعوا ذممهم، وأماتوا ضمائرهم، واستسلموا لقنوات ضرار الإعلامية وتابعوا مؤامرات الصليبيين وآل سلول، في تشكيل جبهات وجيوش مصطنعة مركبة من حق وباطل، حقٍ غافل، وباطلٍ مُترصد.

النقطة الخامسة: وخلصنا بعد أن تدارسنا الوضع القائم في الشام، وما ذكر وما ذكره الشيخ أبو بكر البغدادي في كلمته إلى الصفح والعفو والصلح وكف الأذى والعدوان وما يتصل بالوضع من أحكام الشرع، وما يستدعيه النظر المصلحيّ في مناط هذا الجهاد ووضع البلاد هو ما استبان لنا من تقرير توصية ونصح لا تقرير تكليف وإملاء إن نريد الإصلاح ما استطعنا فإنه ليس لنا إلا الحضّ على الخير، والنصح والتوجيه الي وسائله وأدواته. نقول وبالله التوفيق:

أولاً: مبادئ عامة مرعية:

1. لا يزعم أحد أن الحق الكامل يقع في جانبه إلا ما كان من فريضة محكمة أو سنة نبوية متبعة إذ كلها وحيّ يوحى. أما أفعال البشر دون ذلك، فيختلط فيها حقٌ بباطل، على وجه العموم، وإنْ كان الحق قد يقع منهم كاملاً في أمرٍ من الأمور، فلن يقع على الدوام، كما قد يقع ناقصاً.

2. ننوه إلى النقص أو التحريف فيما يُنقل عن الأحداث الواقعة على الأرض. وذلك لأمور عدة، منها وأهمها التدخل دولة آل سعود في المسألة الشامية بثقلٍ كبير ودعاية مضَلِّلَة عبر قنوات ضرار وفبركة الإفك، للتشويه والتحريف والتعمية، ومن ثم إفساد الجهاد على العباد، فإن أنصار السلولية لا همّ لهم إلا إفساد الدين ونصرة الصليبيين على المسلمين لضمان بقاء عروشهم المغتصبة للسلطة.

3. ومنها عدم دقة النقل من عينٍ للسان، كما هو معتاد. ومنها التسرّع في إلقاء التهم ونسْب الأعمال إلى غير فاعليها للتحيّز الأصلي. وهذا النقص والتحريف سبب أصيل في عدم القدرة على التمييز بين الحق والباطل، وبين الصحيح والموضوع، ومن ثم، زيادة التعصّب والتمسّك بالرأي والشّدة في الخصومة، مما يمنع احتمالات الحل والصلح.

4. إنّ القتال بين المسلمين لا يجوز ولا يحلّ شرعا كما جاء في مفهوم الآية الكريمة "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما" فأَمَرَ بالإصلاح أولاً، حتى يظهر البغي.

5. فإنّ ظَهَرَ البغي، واتفق أهل الحل والعقد من المؤمنين على أنّ طائفة تبغي على أختها المؤمنة "حَلّ قتالها من باب "رفع الإثم والجناح" (لموافقات للشاطبي بتصرف يسير ج1 ص144) لا الإباحة الأصلية. لذلك يجب أن يكون في أضيق نطاق ممكن، ما يكفي لرفع البغي لا أكثر، ثم يعود إلى حرمته الأصليّة.

6. إنّ التحيّز لأحد الفريقين يتوقفُ على أيّهما الباغي. وهذا لايثبت إلا بأدلة وشواهد قطعية، إذ إنّ التحيز لفئة مُسلمة ضد أخرى تُباح به دماء فئة مسلمة لا يمكن أن تُباح إلا بأدلة يقينية لا بقرائن ظنية.

7. إنّ البغي قد يكون نتيجة انفعالات بشرية كالهوى وحظوظ نفس، وإن خَفي وتلوّن، يسعى اليه فريق من المتقاتلين، أو أن يكون نتيجة خطأ في الاجتهاد يُصِرُّ صاحبه عليه.

8. إنّ هذا القتال الذي يدور الآن في الشام نحسب أنه قد بُيّت بليلٍ، تعاونت على إذكائه دولة بني سلول بالتعاون مع العدو الصليبيّ الأمريكيّ، وأشعلوه بإعلام الأفك والتضليل وبأموال نفطية.

9. وبناء على تلك التصورات، ومن إيماننا بأن الدعوة للتحاكم قد استنفذت غرضها، ولم تثمر ثمارها، وأنّه إن لم يكن للمرء وازعٌ من نفسه وقاهر لها، لم ينفعه حكم المحكّمين ولا نصح الناصحين، بل سيحيا في عناء، ويموت في بلاء ويُبعثُ في رياء، أعاذنا الله وإياكم من ذلك الشقاء.

والنصيحة التي نوجهها اليهم هي:

النصيحة الأولى: أن يتذكر جميع الفرقاء أنهم إنما يعملون لوجه الله، فلا يغتروا بمنصب لائح أو غنيمة متوقعة، فإن الموعد هو الجنة بإذن الله، لا غير.

النصيحة الثانية: في حالة المظالم المتبادلة بين جميع الأطراف سوءا مظالم في الدماء العمد أو الخطأ أو المال أو أي شيء آخر ننصح بتسوية هذه المظالم بين الدولة وأي جماعة جهادية أخرى عن طريق تشكيل لجنة مشتركة للتسوية أولا ثم الاتفاق على تشكيل محكمة شرعية مشكلة من قاض يمثل الدولة وقاض يمثل الجماعة الأخرى والاتفاق بين الطرفين على اختيار شخصية علمية مرضية بين جميع الأطراف كقاض ثالث. أو الالتجاء إلى التحكيم أن يختار الطرفان طواعية شخصية أو أكثر للتحاكم على أن يكون حكمه ملزما لجميع الأطراف بعد الحكم. ومعلوم لشيوخ الجهاد وقادته أن التحكيم معمول به ولو في دولة الخلافة التي بها قضاة شرعيون وقد لجأ الصحابة رضوان الله عليهم إلى التحكيم في ظل خلافتهم الراشدة.

النصيحة الثالثة: حيث إن الأمة تشرئب أعناقها إلى بلائكم ونصركم بإذن الله فإننا ننصح الشيوخ الأفاضل قادة الجهاد؛ شيخ وأمير الدولة أبا بكر البغدادي، وشيخ وأمير جبهة النصرة أبا محمد الجولاني، وشيخ وأمير أحرار الشام أبا خالد السوري، وغيرهم من قادة المجاهدين؛ أن يتقوا الله في أمة محمد صلى الله عليه وسلم ألا يُضرب الجهاد من قبلهم فقد رمتكم قوى الشر بقوس واحدة! ننصحهم بجمع شعث المجاهدين على الحق وأن تلين قلوبهم لإخوانهم في الجهاد نوصيهم بالاستجابة لدعوة الصلح والصفح الممدودة من بعضهم لبعض وألا يشمتوا بالأمة الأعداء.. وأن ينحصوا أتباعهم بالصبر والتؤدة ولين الجانب لإخوانهم المجاهدين من غير الدولة أو الجماعات الجهادية الأخرى المقاتلة في سبيل الله التي لا تتبعهم. ولأن الحق مر وصعب فيحتاج إلى جرعات كبيرة من الصبر يقول الله تعالى (وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر)..

النصيحة الرابعة: ننصح لو صفت نفوس قادة الجهاد نسأل الله أن يؤالف بين قلوبهم ويجمع شملهم ويوحد كلمتهم أن يكون لهم مجلس شورى يجمع المجاهدين من الدولة، وجبهة النصرة، وأحرار الشام وغيرهم إن قبلوا بذلك، سواء من الذين أعطوا بيعة للدولة أو ممن لم يعط بيعة للدولة من سائر الكتائب المجاهدة من المخلصين، وأن يكون الأمر شورى بينهم في شؤون الجهاد

وإدارة الأماكن المحررة، وأن يراعى تولية من قام بتحرير أرض عليها، حسب موافقة مجلس الشورى، دون استقلال من فريق دون فريق.

النصيحة الخامسة: يُستبعد من مجلس الشورى أيّ فصيلٍ ثبت تورطه مع آل سلول، أو دخوله في تفاوضات وتعاقدات خزي وعار مع العدو الأمريكيّ. وإن ظهرت منهم خيانة أو غدر نبذ إليهم المجاهدون على سواء، فخطرهم، كطابور خامسٍ، كخطر الرافضة وشبيحة النصيرية الأنجاس، بل قد يكون أشدّ خطراً لا سيما خطرهم الداهم على عوام المسلمين.

النصيحة السادسة: ننصح بأن يلتزم كل طرف بالأماكن التي حرروها فإذا حررت الدولة مكانا ما فعلى الجبهات الأخرى ألا تتدخل في شئون تسيير أعمال الدولة طالما كان في سلطانها وتحيزها. وكذلك جبهة النصرة أو أحرار الشام وغيرهم من كتائب إذا حررت مكانا فعلى الجميع احترام سلطانها على الأماكن التي حررتها ولها سلطان عليها ويكون التعاون بين جميع المجاهدين على البر والتقوى وعلى نصرة الجهاد وأهله.

النصيحة السابعة: ننصح بالسعي للتواصل مع علماء وشيوخ ودعاة الأمة داخل وخارج العراق والشام الذين ليس له انتماء لجماعة بعينها في الشام اللهم إلا نصرة الحق والوقوف مع المظلوم على أن يتوافر فيهم العلم الشرعيّ والحكمة وحنكة التجربة وصفاء النفس وحسن السيرة.

وفي الختام هذا اجتهادنا في بذل النصح قدر المستطاع لعل نصيحتا تلامس شغاف قلوب المجاهدين وقادتهم فتتسع صدورهم لقبولها.. اللهم اجمع كلمة المجاهدين ووحد صفوفهم وألف بين قلوبهم وأنزل نصرك ورحمتك عليهم .. اللهم. عليك بأعداء أعداء الإسلام.. اللهم أبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أولياؤك ويذل فيه أعداؤك يؤمر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر .. اللهم عليك بطواغيت العرب والعجم .. اللهم أرنا فيهم عجائب قدرتك فإنهم لا يعجزونك.. انصر الإسلام وأعز المسلمين اللهم آمين .. آمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الشيخ د. طارق عبد الحليم	الشيخ د. هاني السباعي
الأمين العام للتيار السني بمصر	الأمين العام المساعد للتيار السني بمصر
	ومدير مركز المقريزي بلندن

20 ربيع أول 1435 هـ

21 يناير 2014

<u>جهاد الشام .. والمؤامرة على الإسلام[42] 8 فبراير 2014</u>

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

يرى الباحث المنصف اليوم أنّ الساحة الجهادية في الشام هي مصغّرٌ لحال الأمة الإسلامية، فيما تتعرض له من مؤامرات، وما يُكاد لها من دسائس، لتدمير الإسلام وإنهاك أهله، وتحويلهم لعبيد يعملون في مزارع خاصة بحكامٍ خونة، حتى تنفذ مصادرهم، فيلقونه كما يُلقى الكلب العظمة القديمة.

[42] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72521

ذلك أنّ أطراف المؤامرة على جهاد الشام، هي نفسها أطراف المؤامرة على الإسلام في كلّ مكان. وهي أطراف تتمثل في هرمية تتوالي طبقاتها حسب موقعها قرباً وبعداً من رأسها، ويزداد أثرها قرباً من ذاك الرأس الخبيث، وإن كانت كلها خَبَث وقَبْح وحقدٌ على الإسلام وأهله.

رأس الهرمية، والطرف الرئيسيّ القويّ هو الغرب الصهيو-صليبيّ، الذي يبغي القضاء على الإسلام ديناً، واستمرار احتلال بلاده اقتصادياً، وضمان بقاء الكيان الصهيونيّ دون تهديد، بل وضمان توسعه من النيل إلى الفرات، وشاهد ذلك ما يحدث في مصر اليوم.

والطبقة التالية في الهَرميّة إن هي إلا أدوات هذا الرأس، وهم أطرافٌ عدة، بل نقول أذنابٌ عدة، على رأسهم المنتفع الثاني في القضاء على شوكة الجهاد، وهم حكام دول سايكس بيكو وخدّام الغرب الصهيو-صليبيّ، متمثلين أولاً في حكام آل سلول ثم بقية حكام المنطقة كلها، تابعين لهم، بلا استقلالية إلا في الظاهر، وهو صحيح فيما بين المحيط إلى الخليج، بلا استثناء.

ثم أدوات هؤلاء الحكام، والطبقة التالية في الهرمية، هم مشايخ ودعاة، إن صحت التسمية، وأصحاب لحى، من طراز الإخوان والسرورية الخبيثة، أو ممن ينتهج نهجهم دون انتماء لهم. وهؤلاء تتراوح عمالتهم بين عمالة صريحة وانتماء للحكام، وبين أبواق للنظم الخبيثة، تنعق بما لا تفقه إلا دعاء ونداء. ومهمة هؤلاء أن يخترقوا الجهاد بالمال وإغراءات الدنيا، أو باستغلال حاجة المجاهدين لدفعهم في اتجاه مخالفٍ لمقصد الجهاد، ثم تدميرهم بعد ذلك. ومن هؤلاء أمثال زهران علوش ربيب آل سلول، بنكهة سلفية، يتعاون مع الجيش الحر العلماني وأمثال جمال معروف، وجيش المجاهدين الذي ما نشأ إلا لجهاد الدولة الإسلامية في العراق والشام بالمال السلوليّ من خلال بندر الكلب.

وعلى رأس هؤلاء في الشام من ينتمي للإخوان والسرورية والجامية، فكلهم عميل كارهٌ للإسلام الذي أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، داعٍ لإسلام صهيو-صليبيّ مُروّضٍ ديموقراطيّ، أخزاهم الله. ومنهم أمثال عدنان العرعور العميل كاره الجهاد، ثم شافي العجمي وسلطان العطوي وبقية النخبة ضلت وتعصبت، وإن تمحك بعضها بالمجاهدين. ثم في الطبقة التالية من هؤلاء أمثال إياد القنيبيّ، الذين صاروا بوقاً لأغراض حكام المنطقة دون أن يدرك قصداً من وسيلة. ومنهم حاكم المطيري وحجاج العجمي الذيْن تسربا إلى جبهة النصرة لإيجاد موطئ قدمٍ لحزب الأمة، فزرعا أبو الحسن الكويتي في شرعييها لإملاء فتاوى الخراب على قيادتها[43]، ومن ثمّ الدولة الديموقراطية التي تخدم العلمانية الموالية للصهيوصليبية. وحاكم المطيري، مثله كمثل عبد الرحمن عبد الخالق المصري، يتحدث بالسلفية والتوحيد، ثم يناصر الديموقراطية والانتخابات، ويراها الوسيلة للنصر! وقد انخدع به أناس كثيرون من المخلصين لما وجدوا في حديثه من سلفية تبيّن أنها من قبيل السلفية الاستئناسية الخاضعة. وهذه الأسماء تتبدل حسب البلاد، ففي مصلر ترى البرهامي وبكار وأمثالهما، كذلك في تنس تجد الغنوشي وصحبه، وهكذا، مكرٌ واحد وأوجه متعددة.

فالمؤامرة اليوم على جهاد الشام لها وجهان، الأول المكر والخديعة والإغراء بالمال والمساعدة، أو بالمناصب، فإن لم تفلح، فهي الحرب المفتوحة من الصليبية الأمريكية على المجاهدين. وهو ما نودّ أن نلقي عليه ضوء في هذا المقال.

ذلك أنّ هزيمة الروافض، وإقامة دولة إسلامية سنية في العراق والشام، أمرٌ لن تسكت عليه القوى الصهيوصليبية مها كان الثمن. وهم يستخدمون المكر، وأدوات الخيانة بطبقاتها المختلفة التي ذكرنا، لمنع أو تأجيل تدخل عسكريّ سافرٍ في العراق والشام، والظاهر أنهم نجحوا، حتى اللحظة، في شرخ الجبهة الجهادية السنية، فإن استمر الوضع في تدهور الجهاد واختراق جبهاته فلن يحتاج الصهيوصليبية للتدخل المباشر.

لكن إن نجح إخواننا في لمّ الشمل وجمع الكلمة، فيجب ان يكون معلوماً من الآن أنّ القوي الأمريكية ستتدخل تدخلاً مباشراً سافراً. ومن ثم، فإن هذا السيناريو يجب أن تُبنى عليه الاستراتيجية الجهادية، وأن لا يستغرق المجاهدين في صراعاتهم الصغيرة المحلية دون أنْ يحسبوا حساباً لهذا الإحتمال الغالب. والسؤال الآن، ما هي الخطة التي يجب اتباعها لمواجهة هذا

[43] وهي قراءة قوية للأخ أبو مالك شيبة الحمد http://justpaste.it/ecfn

التدخل؟ هل من المصلحة أن يستمر التوسع والتمدد، أم يثبت المجاهدون أقدامهم فيما استحوذوا عليه ثم يتقدموا بالهوينى. ثم ما هي وسائل التصدى لغزو أمريكيّ شاملٍ، ينطلق من الدول الخائنة المجاورة؟

كلها أسئلة يجب ان تكون على طاولة البحث، بدلاً من أن يصرف المجاهدون الجهد والعتاد في قتال بعضهم البعض، فأطراف المؤامرة معروفون، ووسائلهم وطرقهم وأسماؤهم معروفة، فما الأمر إذن؟ وأين الإخلاص إذن؟

عدوكم، بكل طبقاته ودرجاته متربصٌ بكم، إن لم تقتلوا بعضكم بعضاً قتلكم بآلاته الجهنمية، فأجمعوا أمركم ثم لا يكون أمركم عليكم غمّة، فإن الحق أبلج والباطل أعوج.

دولة العراق والشام .. لماذا يهاجمها الجميع؟[44] **10 فبراير 2014**

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

السؤال الأكبر الذي يطرح نفسه في جهاد الشام اليوم، لمن إراد الإنصاف، هو لماذا يهاجم الناس، كلّ الناس، أفراداً دعاة وجماعات واتجاهات وجبهات، دولة العراق والشام؟

ونحن والله لا ننتمى لأحدٍ من المُتنازعين، ولسنا بمتحدثين باسم أحدٍ منهم، بل ولا موالياً لأحدٍ بالذات، فإنّ لكلٍّ منهم متحدثيهم وشرعيّيهم، كما يسمونهم، لكنّ الأمر أمر ملاحظة يجب على المُنصف أنْ يجد لها إجابة يلقى بها الله سبحانه، إن كان يقف في صف فصيلٍ ضد آخر.

الملاحظة أنّه قد تكالب علي الدولة، إعلامياً ثم عسكرياً، منذ أنْ تكوّن ما يسمى "الجبهة الإسلامية" بقيادة زهران علوش، ودخل فيها أحرار الشام وكتائب التوحيد وأنصار الشام وغيرهم، كافة الجبهات، بما فيها الجيش الحرً، وجيش المجاهدين الذي تشكل أصلاً لقتالها[45]، ثم أخيراً جبهة النصرة التي هي وليد من مواليد الدولة أصلاً، كما يعترف بذلك أميرها الجولانيّ. كذلك كلّ من هُم من أتباع آل سلول كالعرعور ودمشقية، وكثير من أساتذة جامعيين في الجزيرة والكويت خاصة، فضلاً عن أتباع الإخوان والسروريين والجاميّين في كلّ البلاد المحيطة بالشام. هذا غير دعاة يتّصفون بالغفلة وسوء التقدير والاعتزاز بالرأي، فساروا في ركب القافلة المعادية، منهم الهواة مثل د. القنيبي ومنهم الأكاديميّ مثل د. محمد الخضيري، ومنهم دون ذلك، مثل المِسعَريّ السعوديّ وناصر العمر المُتعاطف مع السرورية.

هؤلاء كافة، يهاجمون الدولة الإسلامية في العراق والشام، هجوماً لا تراهم يشُنونه على أعتى أعداء الإسلام، أمريكا وآل سلول، ويكادوا أن يُجمعوا على أسباب الهجوم، أنّ الدولة خوارج، وأنهم بغاة، وأنهم تكفيريون، وأنهم يبغون هدم الإسلام، وأنّ حربَهم واجبٌ شرعيّ، كما قاد ذلك الزَعم المحيسني بعد أن سقطت مبادرته التي أسماها "مبادرة الأمة"، وكأنّ مُخالفها مُخالِفٌ لدين الله أصلاً وفرعاً!

فما هو سبب هذا التكالب؟ ما هو الجُرم الذي قامت به الدولة إلى هذا الحدّ الذي يجعلها كالشَيطان الرجيم، ويجعل موالاة آل سلول والأمريكان حلال حلال حلال، في مواجهة هذا العُصبة من المجاهدين المجرمين؟

الدولة الإسلامية في العراق والشام، كيانٌ ظهر تدريجياً في العراق، منذ إعلان مجلس شورى المجاهدين أيام الشيخ الزرقاوى رحمه الله، وحتى تولّى الشيخ أبو بكر البغدادي حفظه الله، ثم امتدادها إلى الشام بإمرة الجولاني وبيعته للبغداديّ. ولا شك أنّ

---

[44] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72522

[45] http://www.alquds.co.uk/?p=119600

هناك من أثار شبهات حول شرعية الدولة، وشرعية إقامتها، وشَرعيّة امتدادها، وشرعيّة بيعتها، وغلظة أفرادها، وما إلى ذلك من شبهات واتهامات، ليس هذا موضع النَظر فيها، سَلباً أو إيجاباً.

الأمر كما سألنا آنفاً، هل يستدعي هذا هجوم وقتالٌ وتمالؤ ونكاية ودعوة لفض البيعة وهدم الدولة؟ في مصلحة من يصبّ هذا الهجوم والقتالٌ والتمالأ والنكاية ودعوة فضّ البيعة وهدم الدولة؟

لا يشكّ عاقلٌ أنّ القول أنها في مصلحة القضاء على بشار وعصابته، فهذه دعوى لا يتبنّاها إلا مُغفلٌ أو عميل. إذ كيف يكون طرد عددٍ هائلٍ من المجاهدين، ومنهم المهاجرين، من الشام، والقضاء على تنظيم قويّ، بل الأقوى والأكثر استقراراً في الساحة والأكثر تمسّكاً بعدم التفاوض ورفض التنازلات، والدعم السَلوليّ وأجندات جنيف التي يقوم بها عملاء التحالف الوطني العلمانيّ وأنصاره من السرورية، كيف يكون القضاء على هذا التنظيم فيه مصلحةٌ للحرب والمقاومة ضد بشار وعصابته؟ نبّؤني بعلمٍ إن كنتم صادقين.

لا نتحدث هنا عن موضوع من هاجم من، ومن حارب منْ، ولكنّ الصورة العامة هي أنّ هؤلاء الذين لا شكّ في عمالتهم، كالعرعور ودمشقية، بل ودول خائنة كآل سلول وبَندرهم، يتوحّدون مع أولئك الذين يقفون في ساحة جهادٍ، بل وتلقوا الدعم المباشر من الدولة في أثناء دخولها إلى الشام، ومع دعاة يُفترض أنهم مناصرون للجهاد، ثم هم يعملون على تدمير قاعدة جهادٍ، مهما قيل في غُلوٍّ بعض أفرادها، كما سمعنا ولم نشهد، رغم تلك الأخطاء التي تُنسب لغيرها، دون أن يعلّق عليها أيّ من المُعلّقين الذين سَلخوا الدولة على ما نُسب لها؟

لا أرى هذه الهجمة إلا ظلمٌ وعدوانٌ وبغيّ، لا لأنها تستهدف إصلاح ما تفسده الدولة، بل من باب أنها تدعم أجندات عميلة مجرمة كآل سلول، وعملائهم المباشرين وغير المباشرين، المغفلين والواهمين والمُغرضين على حدّ سواء.

<u>ماذا بعد استشهاد أبي خالد السوريّ؟ أعلى جهاد الشام السلام!</u>[46] <u>26 فبراير 2014</u>

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا شك أن الأمور على ساحة الشام تتدهور بشكل سريع إلى الأسوأ، خاصة بعد خبر استشهاد الأخ المجاهد الشيخ أبو خالد السوريّ.

الجبهات كلها أشارت بأصابع الإتهام إلى الدولة. قالوا: أرادت اغتياله لأنه كان على وشك إرسال تقرير إلى الشيخ الظواهريّ يدين به الدولة. وقال أنصار الدولة العكس، لا حاجة للدولة في اغتياله، إذ كان رحمه الله معتزلاً لقتالها، فكان من المتوقع أن يكون تقريره محايداً.

الحقيقة لم تظهر بعد، واضحة مُحكمة جلية. الطرف المُتَهِم خصمٌ للدولة، سواءً جبهة النصرة أو أحرار الشام أو الجبهة الإسلامية العميلة، أو جبهة ثوار سوريا الموالية للكفر. جلبة وتشنيعٌ واتهامات!

والطرف المُتَهَم، الدولة، لم يصدر عنها بيانٌ رسميّ، من قيادتها، يوضح موقفها من هذه التهمة. كما لم يصدر لها بيانٌ رسميّ سابق بشأن المفخخات وبعض الأحداث الأخرى. صمتٌ وسكونٌ وإغضاء!

وفي هذا التوقيت، يخرج الجولانيّ بحديثٍ ناريّ يهدد فيه بضرب الدولة بقوة، في العراق! ويمهلها خمسة أيام للإنسحاب. ويظهر بعدها بسويعات بيان تشكيل "جبهة المرابطين" في العراق، والتي هي بعثٌ جديد لجبهة متوارية هناك!

[46] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72538

كوارث متلاحقة، تتلاحق على جبهة الجهاد في الشام. لا أقول تنذر، بل أقول تدل على قرب انهيار عملية الجهاد كلية، وانتصار التوجه السلوليّ السروريّ الديموقراطي المدعوم من الصهيوصليبية هناك.

كيف انتصر هذا المخطط؟ كما قلنا في مقالنا السابق، العمالة والاختراق. أموال الخليج، ودسائس السرورية والسلولية، وتخطيط أمريكا، ثلاثيّ شيطانيّ. مع نفوس ضعفت عن الآخرة وباعت جهادها، وأرادت مناصب تعتلى كراسيها.

هل من حلّ لهذا الموقف؟ والله لا أرى نوراً في آخر النفق يوحى بحلٍّ، فقد باض الشيطان وأفرخ في عقول من تولى كِبر هذه المأساة، ولم يعد هناك مجال لتراجع أو تنازل. بل هي حرب دامية بين المجاهدين المسلمين، حتى يفنى ثلثيهم، ثم يقضى الغرب الصهيوصليبي على الثلث الباقي.

سيقول السروريون والديموقراطيون وقتها، ألم نقل لكم إنّ الجهاد لا يصلح في زماننا هذا؟ ألم يكن أولى حفظ كلّ هذه الدماء، وإقامة دولة شبه علمانية، أفضل من هذه القتل المستحرّ؟ ألم نكن نحن الأحكم والأعلم؟

ونقول، بعد لا حول ولا قوة إلا بالله، لا والله، ليس بصحيح. فأنتم من ساعد على هذه النهاية، بل من صنعها، ثم تأتون لتتباكون عليها. ولو أنكم كففتم أذاكم عن المُجاهدين، ولم ترسلوا عليهم دعاتكم وأكاديمييكم وكلابكم النابحة، تذكي نار الفتنة، ما حدث ما حدث. لو وقفتم على الحياد وقتها، لصح ما تقولون، لكنكم رسمتم النهاية أولاً، ثم حذرتم منها أخيراً. لعنكم الله بما اقترفت أيديكم وألسنتكم وأموالكم.

على كلّ حالٍ، لا تزال أسئلة تحتاج إلى إجابة، لا أظن أنها ستقدم أو تؤخر في الموقف الحاليّ، لكنها قد تكون عبرة لجيل مجاهد قادم، على رغم أنف السرورية السلولية.

أضع هذه الإسئلة بين يديّ المراقب وأترك إجابتها لمن أراد من أطراف النزاع، أو للتاريخ يقول كلمته فيها:

1. ماذا كان الدافع وراء خلع الجولاني بيعته للبغداديّ؟ وهي ما سببت هذه التداعيات برمتها.
2. لماذا أقرّ الظواهريّ بيعة الجولانيّ للقاعدة، مع علمه بهذا الانشقاق؟
3. لماذا بدأت بوادر أزمة الدولة مع التكفير والغلوّ تظهر على السطح بعد نقض هذه البيعة؟
4. هل يقصد أولئك الذين يصِمون الدولة بالغلو، أنها تكفّر العوام من الناس، أم تكفّر المخالف من البغاة، أم تكفر دتها والعلمانيين في الجيش الحر وأمثالهم؟ علماً بأن البغداديّ قد نصّ على عدم تكفير العامة بكل وضوح في كلمته.
5. ماذا تريد جبهة النصرة من الدولة تحديداً؟ أهو خروج قادتها والتحاق جنودها بجبهتهم؟ أم خروجهم كلية من الشام؟ أم مجرد التخلى عن لفظ الدولة حتى يكون هناك مجال للجبهة ليكون قادتها هم أمراء سوريا بعد التحرير؟
6. هل يدل حديث الجولاني الأخير بشأن قتال الدولة صراحة في الشام والعراق على أنه ساعد بعض مرتدي الصحوات في هجومهم على الدولة من قبل، في الخفاء؟
7. هل هناك غلاة بين أمراء الدولة على الحقيقة، بسبب صغر السن أو قلة العلم بالشريعة؟
8. هل يبرر وجود مثل هؤلاء، بين صفوف الدولة، قتالها ونسف عملية الجهاد بأكملها؟
9. هل تلقت جبهة النصرة دعماً مادياً، أو عسكرياً أو معنويا، أو كلها معاً، من جهات سلولية لتنشأ جبهة المرابطين وتقاتل الدولة؟

10. هل تعلم قيادات جبهة النصرة حجم الخطر الذي ستتعرض اليه بعد تشجيع الدول السلولية لها، وإنهاء وجود الدولة في الشام، إن استطاعت؟

11. هل هناك أيّ حلّ ممكن يكون فيه تنازلٌ من الطرفين، ولو على حساب ما يرونه الحق مؤقتاً، لوقف هذا النهر الدمويّ المرتقب؟ أم إنه أصبح حقيقة لا مجال لتفاديها؟

أسئلة لا أعرف إجابتها، لعلنا نعرف لها إجابة، عاجلاً أو آجلاً. ولعلنا لا نقول غداً "على جهاد الشام السلام"!

قول الحق في تعيين الفريق الأحق[47]

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

يتفق العقلاء على أنّ الحقّ بَيّنٌ واضح لمن عقل وفهم عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. لكن الأمر هو طريق الاستدلال والنظر الذي يسير فيه العقل ليصل إلى الحق. الكتب موجودة والقرآن محفوظ، لكنّ هذا لم يمنع من ظهور الفرق الثلاث والسبعين، وأنّ إحداها الناجية. وقد قال تعالى "وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ"البقرة213[48]. فبينت هذه الآية أمورٍ، منها أن المختلفين وقعوا في الخلاف بعد أن جاءتهم البينات، أي والحق بين أيديهم، وهذا للبغي الذي وقع بينهم. إذن وجود الحق لا يمنع انحراف الناظر اليه، ولا وقوع البغي منه.

وسنقوم بعون الله في هذا المقال بالتحقيق النظري في موضوعه، ثم ضرب مثالٍ من واقع المتخاصمين في أرض الشام.

(1)

البعض يظنّ أنّ تعيين الحق بسيطٌ مُيسر، وهيهات هيهات، ما كان قتال المسلمين فيما بينهم، في الأربعة عشر قرناً السالفة، إلا للخطأ في تعيين الحق، سواء موضوعه، أو أصحابه.

وهناك موانع عديدة تمنع من تمييز الحق، كما أنّ هناك سبل كثيرة توصل إلى الحق. فالراغب في الحق، يجب أن يتحرر من الموانع عنه، وأن يتخذ الأسباب الموصلة اليه.

ومن أهم الموانع "التعصب"، والذي يختلط في أذهان الكثير من المخلصين مع مفهوم "التمسك بالحق"، والفرق بينهما شاسع. وقد كتبت في هذا الأمر فصلاً من كتاب "مقدمة في اختلاف المسلمين وتفرقهم" الصادر عام 1983، حين كنت مقيماً بانجلترا، فسأنقلها لمنع التكرار، وأحيل القارئ على الفصل كله في موضعه.

"والتعصب عند الإطلاق ظاهرة ذميمة لاتؤدي إلا إلى التفرق والتعادي، وهو من خصال أهل الكتاب التي تكون في هذه الأمة قال تعالى "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ"البقرة 91. فوصف اليهود بأنهم كانوا يعرفون الحق قبل ظهور النبي فلما جاءهم من غير طائفة يهوونها لم ينقادوا له ، وهذا يبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة في العلم أو الدين أو إلى رئيس معظم عندهم ، فأنهم لايقبلون من الدين – لافقها ولارواية – إلا ماجاءت به طائفتهم.

---

[47] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72545

[48] والآية نزلت في الكفار، ولكن للمسلمين كفلٌ كنها كما هو مقرر في علمي التفسير وأصول الفقه.

ويقابل التعصب الثبات على الحق والتمسك به، وقد يتقارب المعنيان فلا يتميزا إلا في نظر المدقق الفاحص، وقد يخلط بينهما، فنرى البعض يمدحون التعصب على أنه دلالة قوة إيمان ورسوخ عقيدة، بينما نرى البعض الآخر يذمون المتمسك بالحق الثابت عليه ويرمونه بالجمود والتعصب، والحق أن البون شاسع بين المعنين في المنشأ والطريق والثمرة.

فمنشأ التعصب ضعف في النفس وجهل في العقل، بينما التمسك بالحق ينشأ من القناعة بالرأي ووضوح الدليل.

وطريق المتعصب هو الصد عن معرفة دليل المخالف أوالإستماع إليه أو اعتباره في النظر بأي وجه من الإعتبار.

بينما طريق المتمسك بالحق المناقشة الحرة والإستماع إلى دليل المخالف برحابة صدر واتساع أفق، والرد المشفق الذي يرجو هدى المخالف ولاينتظر سقطته.

وثمرة التعصب الإختلاف والفرقة والتباغض، وثمرة التمسك بالحق اجتماع المؤالفين عليه واتحادهم ومراجعة المخالفين لمنهاجهم، ثم نور في القلب يضيء لصاحبه الطريق ويهديه الصراط المستقيم"[49].

إذن يجب على الناظر[50] في اختلاف الناس، أن يكون حاله حال المتمسك بالحق لا المتعصب، حتى لا يقع في شَرَك الغواية والصدّ عن الحق من حيث يظن أنه يدعو اليه.

وتعيين الحق، يكون بثلاثة درجاتٍ متتاليات، أحدها أثبت من الآخر. الأول، وهو طريق العامة، أن يميّز رجال الحق، ثم يتبعهم. والثاني أن يميّز الحق في أقوال رجال، ويتبع ما قرب منهم منه، ثم الثالث أن يميز الحق بذاته، دون الرجوع إلى الرجال، إلا استئناساً. ولا شك أنّ كل من يهتم بأمور المسلمين واقعٌ تحت واحدة من هذه الفئات الثلاثة.

فإن وقفت درجة الناظر عند الطريق الأول، فهو العاميّ بإطلاق. وإن كانت في الثانية، فهي من ارتفع بنفسه عن قدر الهَمَلْ، وارتقي ببعض علمٍ ووعي، نتحدث عنهما بعد. أما الثالثة، فهي درجة من تشبّع بعلم وعقل وعدل، لا بأحدهم دون الآخر. فالعلم ضد الجهل، والعقل ضد الانحراف، والعدل ضد الهوى. وقد يكون علما تحصيلياّ بلا عقلٍ راجحٍ، وقد يكون عقلاً دون علم شرعيّ كالعلمانيين، وقد يكون علمٍ وعقل مع هوى غالب ونفس هاوية.

فمن هذا العرض تتبين لوازم تمييز الحق وأدواته. والجدير بالتنويه هنا أنّ هذه اللوازم والأدوات تختلف طبقاتها باختلاف عدد الناظرين. وأكثر المتكلمين اليوم يقفون عند حدود الطبقة الأولى، ويجب أن يكونوا تابعين للطبقتين الثانية والثالثة، وقليل عند الثانية، ويجب أن يتبعوا الطبقة الثالثة، والثلة النادرة تصل إلى الثالثة، فتتميز وتوجّه وتقود، وإن جاز أن تختلف فيما بينها كذلك. والمصيبة تقع حين يضع مسلما نفسه في الطبقة الثانية أو الثالثة، هو في الأولى، أو من ينتمي للطبقة الثانية فيضع نفسه في مصافّ رجال الطبقة الثالثة.

ويجب هنا أن نقرر أنّ الحق يتعيّن بأمرين، أحدهما تحديد الحكم الشرعي في مثله. فإن لم يوجد نص شرعيّ أُحيل إلى القواعد العامة والكلية ليُضاف اليها. والثاني صحة تحقيق مناطه، أو بعبارة أخرى دقة المعلومات الواردة عنه لتطبيق الحكم الشرعي عليها. فالحكم الشرعي معلّق في الهواء حتى يناط بواقع محدد.

والخلل في تمييز الحق يأتي من الخلل في كلا الأمرين جميعاً. فالخلل في الأول يأتي من الجهل بالشرع. والخلل في الثاني يأتي من الجهل بالواقع، ومن الهوى ومن قدرة الناظر العقلية ودرجة ذكائه وقدرته على التحليل[51].

---

[49] "مقدمة في اختلاف المسلمين وتفرقهم" ص32، http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-4

[50] وأقصد بالناظر هنا الباحث عن الحق

[51] تحدثنا من قبل عن بعض هذه الأمور في مقال سابق

أمّا عن القسم الأول، وهو الحكم الشرعيّ أو القواعد العامة والكلية التي يُرجع اليها، فهذا أمر يجب على الناظر أن يتعرف عليه إن كان من الطبقة الثانية، و أن يتحقق منه إن كان من الطبقة الثالثة. أمّا من هم من العامة، فالحكم الشرعي بالنسبة لهم هو ظاهر طاعة لله وقراءة الدليل وإن لم يكن فيه كثير غناء.

ومن هنا وجب أن يكون رجال الحق، من أصحاب العلم الشرعيّ، أو المتحققين به، ممن يمكنه النظر في الحكم الشرعي سواءً في كتب الفقه وأصوله، أو من الكتاب والسنة، حسب طبقته. ومن هنا كذلك وجب أن يكون هناك معيار يُقاس به هؤلاء الرجال، إذ واجب العامي أن يحسن اختيار من يسمع له، واجتهاده هو حسن اختياره لرجال الحق، ليس إلا.

ومعيار من لديه العلم قد اختلط في زماننا، حين اختلط مفهوم التحصيل بمفهوم العلم. وساعد على ذلك في بلدان الخليج تلك الجامعات الإسلامية وخرّيجيها، ممن حصّلوا ولم يصلوا، لكن ظهرت أسماؤهم ولمعت نجومهم، وهم لا يزالوا أحداث سنّ، ورضعاء علم. فالعالم من تحقق بالعلم وخبر الكتب وعايشها، وتفحص ما قرر فقهاؤنا، ثم نضجت فطرته وصار العلم طبعاً ملازماً له، لا يصطنعه، بل به يفكر ويتحدث. لذلك ترى العلماء الأكابر تقلّ في كتاباتهم الإستشهادات، وتكثر في كتابات حديثي العهد بالعلم. وهو نتيجة انطباع العلم في النفس وارتكازه في العقل فصار حديث الرجل مُتشبعٌ بما هو في النقل وإن لم يثبته هنالك.

ثم إن هذا العلم، لا يكون بإجازات لا يعرف معناها وحقيقتها إلا الله، ومن أصدروها! كما لا يكون بشاهدات جامعية بمجردها، إنما يكون بأثر العلم الذي لا يتأخر عنه، كأثر السبب في المُسَبَّب، وهو التدوين. فإن وجدت من يدّعى العلم، وليس له تدوين فاتهم الرجل في ادعائه. إذ التدوين للعالم كالعسل للنحل، أمرٌ مغروز في الفطرة. ولا يملك صاحب علمٍ أن لا يفرز مما علمه الله، كما تفرز النحلة عسلها. وقد جعل الله سبحانه الهدى في كتاب، ليس في شريط! فآية العالم ما كتبه، لا ما تحدث به. وليست كلّ كتابة بدليل على علم. فكم من مدوّن وضع عشرات الكتب، هي مجرّد قصّ ولصق، ونقل ومتابعة، دون جديد يُذكر أو فكرة تُضاف، أو تحليل يهدى.

ثم يجب أن يكون وعاء هذا العلم عقلٌ راجحٌ، وما أثقلها من كلمة لو فهموها. فالعقل الراجح هو العقل الذي يصل إلى راجح القول حين تختلط الأمور، وتحتاج المعطيات إلى ترجيح، لا من يجلس يتشدق بحفظ كذا وكذا من الأحاديث أو تحصيل كذا وكذا من إجازات القراءات! ثم يخبط خبطاً أعمى عند أول الملمات المشكلات. وهذا الرجحان في العقل يكون بالتحصيل الواسع، والذهن الأصيل المنطقي المرتب، الذي ننسبه الي الفطرة السليمة، ودرجة الذكاء العالية ابتداءً. وهذا المطلوب يصعب على الناظر في طبقته الأولى والثانية أن يميّزه بشكل عام. لكن هناك دلالات عليه، يمكن أن يستعين بها الناظر، مثل حاله في المناظرات، وترتيب حديثه في اللقاءات، وهذا لا يشمل تلاوته للآيات المحكمات أو سرده للأحاديث الصحيحات، فهذا يقع في جانب التحصيل، وتاريخه في النظرإلى المشكلات، تطبيقياً، أو فيما دوّن من مؤلفات.

كذلك من العلامات على توجه نظر الرجال، إعتبار البيئة التي نشأوا فيها، فالرجل ابن بيئته، وتأثير البيئة على انطباعات النفس في غاية القوة، حتى وإن خالفها، فتجده يتعاطف مع بعض مفرداتها من حين لآخر. كما تجده يستقى معلوماته وجزء من ميراثه العلمي من خلالها، وهي التي يسميها الغرب "الثقافة" Culture.

من هنا نضع الغالب الأعم ممن يشكاركون على صفحات التواصل الإجتماعي في الطبقة الأولى أو الثانية. ثم نرى عددا منهم يقول لمن هم أعلى طبقة "أخالفك في الرأي!" أو "أخطأت يا شيخ"، ومثل هذا الكلام العريض، ولا يعرف المسكين أين موقعه من إعراب العلم أو محرابه. وعلى هذا يجب أن ينتبه شبابنا، فيوجهوا الهمة لأن يرتقوا في الأسباب، وأن يحصلوا العلم حتى يكون اعتراضهم ذا قيمة فيعتبره المعتبرون.

كذلك فإن عمر الرجل قرينة على خبرته ونضجه واستواء العلم في عقله وضميره وسلوكياته، ومن ثم خططه وقراراته. ولا يعنى هذا أن لا محل لشاب في رأي، فقد يصيب شابٌ ويخطؤ شيخ، لكننا هنا نتحدث عن القاعدة العامة، التي لها شواذٌ تثبت

صحتها، والتي لها قضايا أعيان لا تخرجها عن عمومها. ومن هنا قدّم رسول الله صلى الله عليه وسلم مشايخ القوم وقادتها في عام الوفود.

(3)

فإن انتقلنا إلى الواقع وجدنا أن الوضع أشد تعقيداً وأكثر تشابكاً. فإن تحقيق مناط الواقعة، أي تحديد حقيقتها وملابساتها، ليمكن تطبيق الحكم الشرعي الملائم عليها، أو إدخالها تحت قاعدة عامة كلية لإستنباط الفتوى فيها، هو من أشد الأمور صعوبة على المفتي لأمور عدة، منها مصدر المعلومات، دقة المعلومات، مناسبة المعلومات لموضوع الفتوى.

ومصدر المعلومات، قد يكون خصماً أومحباً، وكلاهما متهمٌ، فالأفضل أن تكون المعلومة صادرة عن مصدر محايد ما أمكن، اذلك وجب التحقق من المعلومة إما ببينة ناقلها أو إنكار من تتهم.

ثم مناسبة المعلومات لموضوع الفتوى، ونعنى به أن تكون خاصة بموضوع الفتوى، فكثيراً ما يتحدث أناس بمعلومات عن واقعة، فلتكن نزاع بين زوجين، فيحكى كيف أنّه يرى الزوج يخرج مسرعاً من بيته كل صباح. وهذا أمرٌ لا علاقة له بسوء العلاقة مع زوجته، فلا ملاءمة مع موضوع الفتوى.

ثم دقة المعلومات هي أمرٌ جلل، فإن الكلمات والوقائع تتغير بعدد من يحملها إلى أذن السامع، فتزيد أو تنقص كلّ مرة تنتقل من لسانٍ إلى أذن. ومن هنا أقام علماؤنا الأجلاء علم مصطلح الحديث لتحرير ما قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم. كما أنّ الرائي قد يتوهم فيما يرى، أو السامع يصحّف فيما سمع، فهذا باب كبير يجب الحذر منه.

والمشكلة تتفاقم إن كان الحديث عن واقعٍ حربٍ أو نزاع مسلح، حيث الوصول إلى المصدر، والدقة والملائمة أكثر صعوبة، بل استحالة في بعض الأوقات. فإنك لا تجد هناك إلا ملابسات وقرائن أو شواهد، وتفسيرات مبنية على تلك الملابسات والقرائن والشواهد. فهي لا تمثل حقائق ومناطات محددة ثابتة، بل قرائن تميل في أيّ الإتجاهين، حسب نظر الناظر، وما استقر عليه منطقه الذي يتعامل به في حياته عادة. لذلك، يجب أن يفرق الناظر بين الحقائق التي تثبت بالدقة والإحكام والملاءمة، كما شرحنا في الفقرة السابقة، وبين القرائن والملابسات.

لكن، في بعض الأحيان، كما ذكرنا في الحروب ومواضع النزاع المُسلح في الغالب الأعم، هذه الملابسات والقرائن هي كلّ ما يملك الفقيه من متاح ليصل إلى رأي شرعيّ محدد. هنا يجب أن يكون هناك اعتبارات يسير عليها الناظر، فقيها أو غير فقيه، ليصل إلى الأقرب من الحق فيما هو بصدده.

من ذلك، قوة القرائن التي تدل على تغليب جانب على آخر، ثم تعدّد تلك القرائن الدالة عليه. ثم الأهم هو اعتبار مآلات التصرفات. ومعنى مآلاتها هو ما تؤدى اليه التصرفات. إذ هذا بابٌ يجب مراعاته إلى أقصى حدٍ مُمكن. كذلك، يجب أن تراعى أصول السياسة الشرعية، من باب المصلحة والمفسدة.

(4)

وحتى يكون لحديثنا نَفَسٌ عمليّ، ورغم حساسية الموضوع، وإمكان فقد الأنصار من كلا الجهتين، سنتخذ من الصراع الحاليّ بين جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام مثالاً على ما وصفنا، والله المستعان.

النظر في الجهة المُستفتاة: في الساحة اليوم عدة طوائف من المنتسبين إلى العلم، يتحدثون وينصرون جهة ضد أخرى في الصراع الذي برز بين إخوة العقيدة الواحدة، فالواجب أن ينظر الناظر فيما قرّرناه أعلاه، ليجد الأقرب إلى الصواب فيهم، والأرجح في إصابة الحق.

ففرقة نعرف خلفياتها، من انتماء إلى المؤسسات الحكومية في الخليج، بشكلٍ أو بآخر، كمدرسين في جامعاتها، أو أعضاء في هيئاتها التشريعية، دون أن يكون عليهم قيد في تحركٍ أو قول، بينما نرى غيرهم ممن يخالف هذا التوجه الرسميّ، يضيّق عليه، بل ويسجن في بعض الأحيان. وهي قرينة قوية على أنّ آراء هذه الطائفة تشوبها المواقف الرسمية للحكومة التي تتبعها.

ثم، إذا نظرت إلى عدد من هؤلاء وجدت أنهم إما مبتدئين في العلم، قريبي العهد بالدرجات علمية، أو لا يزالون ينتظرون الحصول عليها، مثل الأخ عبد الله المحيسني، وإما لهم تاريخٌ في التحصيل، لكن تشوب آراؤهم قرائن أخرى مثل انتمائهم لأحزاب برلمانية، ومن ثم، ضبابية رؤيتهم للحل الإسلامي ووسائله، فهم يتحدثون عن التوحيد والجهاد نظرياً، ثم تراهم يمنعون منه ويضادونه عملياً، باتخاذهم الطريق البرلماني واعتماد الوسائل الديموقراطية، والدخول تحت تشريعات نظمهم ودولهم، ومثالهم د حاكم المطيري. ومنهم من المستقلين وظيفة، لكنهم ممن تربوا في تلك البيئة المخلطة التي ذكرنا، من خليط السلفية السلولية والإخوانية والسرورية، فتراهم في اضطراب عامٍ في آرائهم، ففيهم إنكار صريح لجدوى الجهاد، وواقع ديموقراطي مؤيد لنظم الحكم التي يعيشون في ظلها ويعلنون الولاء لحكامها.

ثم طائفة أخر، هم من أفاضل الناس علماً وسيرة وجهاداً، مثل الشيخ العلوان، والشيخ أبو محمد المقدسي وأبو قتادة الفلسطيني، وهؤلاء لا نشك في نزاهتهم وعلمهم وفضلهم، وخلفيتهم البيئية السليمة، وعدم انتمائهم لنظم أو أطر فكرية غير كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه سلم. لكن قامت شبهة الأسر حائلاً بين أقوالهم وبيت القدرة على تصحيحها، من باب "الواقع" الذي تحدثنا فيه أعلاه، أي دقة المعلومات التي تصلهم، ومصدرها، وملاءمتها لما يقع على الأرض مما يناسب الفتوى. هذا ما يجب أن يكون عاملاً عند من يريد أن يرجع إلى هؤلاء الأفاضل. والتغافل عن هذا لا يكون إلا لهوى من مجرد محبتهم بإطلاق، أو التمسك بما وصلوا اليه بلإطلاق.

ثم مستقلون، لا يتبعون جهة معينة، منهم أبو عبد الله المحيسني و د قنيبي، لكنهم يقعوا في دائرة عدم التخصص وقلة العلم الشرعي أولاً، ثم عدم النضج العلمي أو السياسي أو الحنكة والدراية بالحياة وأساليبها، مما يغيب عنهم أبعاد اعتبار المآلات ومواضع المصالح والمفاسد.

ثم، آخرون مستقلون، لكنهم من ذوي العلم الشرعيّ والحنكة والحكمة والتخصص، وعدم التأثر بالبيئة، وصراعهم الطويل ضد الطاغوت في كل مكان، وسابقتهم في مصارعة الأنظمة المرتدة، مثل د هاني السباعي، وغيره ممن في طبقته.

(5)

فإذا انتقلنا إلى تعيين الأقرب إلى الحق عن طريق تحقيق مناط الوقائع رأينا أنّ الأهم الأوكد هنا هو معرفة مآل التصرفات من كلّ جانب. فإنه لا يشك عاقلٌ أنّ جبهة الشام إن خسرت جنود الدولة وعونها، بعد عون الله تعالى، ستتأثر دفاعاتها، وتنكمش انتصاراتها التي حققتها يوم أن كانت تابعة للدولة، لعن الله الخلاف، وقد بات ذا واصحا بالفعل على أرض الشام من انسابت من الطرفين وتقذم لجيوش العدو في جهات عديدة كحلب. بل والاشتباكات الحالية بين أبناء العقيدة الواحدة والتوجه الواحد هي مأساة في حدّ ذاتها. ثم رمي البعض بالكفر والردة من الطرفين. هذه كلها مآلات ترتبت، دون الدخول في تفاصيل البيعة وغيرها، على انشقاق النصرة عن الدولة، مهما تحجّجت النصرة بأفعال وأخطاء الدولة، وغلوها وما إلى ذلك، فمآل فعل الإنشقاق – في حدّ ذاعه - مُشاهدٌ معروف على الأرض اليوم، كان من الممكن علاجه وتلافيه، بل لو بقي أمر الأخطاء والغلو المزعوم علي ما هو عليه في الدولة، وانتصرت الدولة والنصرة، لكان أفضل بكثير مما نحن فيه اليوم. فهل دولة فيها غلوّ (غير ثابتٍ إلا من كلام الخصم) أفضل أم دولة بشارٍ؟ أم دولة ديموقراطية علّوشية سلولية؟ فليتفكّر الناظر الأمين.

وهذا ما حدا الصهيوصليبية أن تتغاضى عن مهاجمة جبهة النصرة اليوم، إلى حين، فهي تعرف توجهاتها الأصلية، ولن تسكت عنها، لكن ستدعها تقاتل الدولة حتى إذا سقط أحدهما بلابد، انقضت على الباقي بجبهة علوش وإخوانه. وساعتها لا يكون أمام النصرة إلا حلا من اثنين، إما أن تقاتل العلوشية، أحلاف اليوم ضد الدولة، ومن ورائهم السلولية والصهيوصليبية، وإما أن تتنازل وتقايض على ثوابتها. بل وقد تُنشأ "قاعدة" جديدة رخوة تناسب المرحلة المقبلة.

الأصل هنا إذن اتباع المآل، وهو لونٌ من تحقيق المصالح ودرء المفاسد، كما في حديث "حتى لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه".

ثم الآخر، وهو الالتزام بالثوابت، وعدم اللجوء لما يخالف الشرع، فإن حاكمنا الطرفين بهذا المعيار، وجدنا أن التعاون مع أي فريق من الفجار، كجمال معروف، للهجوم أو تسهيل الهجوم على إخوة العقيدة، هو باطل من الكبائر الخطيرة، والأفعال المشينة، على أيّ وجه فصّلته. أمّا لو نظرنا لمبررات من فعل هذا، فهي الاستيلاء على المقرات واستعادة السلاح، والقتال للتوصل إلى ذلك، فهذا ايضاً باطلٌ كبير، لكنه تأويل راجح أو مرجوح، أيا كان، والتأويل يتيح مجالاً لا يتيحه مجرد إرادة الانتصار بالتعاون مع الفجار. ولو قيل كان تعاونا محدوداً قلنا إثم هذا ليس بمحدود، فهل تتصور أن يستعين معاوية رضى الله عنه، أو يعين أحدا من الروم على قتال أو قتل أحدٍ من جند عليّ رضى الله عنه؟ لو صحت هذه الصورة في ذهنك، لاحتجت إلى أن تعيد قراءة توحيدك مرة أخرى.

فالمؤثر هنا هو، أين يقع الباطل الأكبر، وأين يقع الباطل الأقل، أو المفسدة الأعظم والمفسدة الأقل؟ هذا ما يجب أن ينظر فيه الناظر بدقة وحيادية، نظرة مستقبلية، لا ضيقة محدودة. وكل ما تبع انشقاق الجولانيّ عن الدولة، فيه باطل من كلا الطرفين بلا شك، لكن الأصل والباطل الأكبر هو ما يُحدّد المُحق من غيره.

أمرٌ آخر مفيد في الاعتبار، وهو الانتباه إلى المصطلحات. فنحن نسمع عن تكفير البعض لمن بعدم الخضوع لحكم الله. والصورة التي تمت على أرض الواقع هي رفض التحكيم. وهذا أمرٌ يعرف طالب العلم المبتدئ أنه باطلٌ محضٌ. فقبول حكم الله، غير قبول التحكيم في مسائل خلافية. ومع أنّ الأصح هو إقامة هيئة شرعية يتفق الطرفان على الالتزام بأحكامها، إلا أنّ الاشتراط في التحكيم، بل والرجوع عنه ليس فيه مخالفة شرعية البتة.

ثم أمر في غاية الأهمية، يعلمه أهل الأصول، وهو أنّ الاستشهاد بحوادث فردية وتعميم مدلولاتها، هو من فعل أهل الباطل والبدعة، وهي الوقائع التي يسميها أهل الأصول "قضايا الأعيان وحكايات الأحوال". وهذا النظر يجعل الواقعة أو الحادثة إن كانت مفردة بعينها أو قليلة، لا يمكن أن يقوم بها عُموم يعارض ما ثبت من عمومات مثل البراءة الأصلية وخلو الذمة، إلا إن تواترت لدرجة يقوم بها عمومٌ ينقض العموم الأصلي.

لذلك يجب أن يعود الناظر في مثل هذا الواقع بما فيه من شكوك وغموض، إلى التزام ما يثبت بما أوردنا من طرق للنظر، أمّا عن القرائن الشواهد، فكما قلنا، لا يمكن في وقت حربٍ وقتالٍ أن تظهر حقيقة واضحة بما لا يدع مجالاً للشك، بل هي قرائن عليها لا أكثر ولا أقل.

(6)

مثال: كيف نتعامل مع بيان أبوعبد الله الشاميّ

ولنضرب مثلاً بما جاء في حديث أبي عبد الله الشَاميّ شرعيّ الجبهة الأخير، كيف ينظر صاحب علم متحقق بما سبق من مُمَهِداتٍ، إلى محتويات جاءت في بيانه لتُثبت وتقرر، فنرى أين نجح في التقرير وأين فشل، وكيف نتعامل معها. وسنأخذ ما قال ببعض التفصيل، حيث أنّنا لم نجد تفصيلاً أو رداً من خصومه، ونحاول أن نبين من خلال ما قال، ما يَثبُت وما يحتاج لإثبات، دون أن نصحح أو نزيف أقوال أحدٍ، فلسنا كما قلنا من قبل أبواق لأحد، بل ننشد الحق ونصرة المجاهدين أيا كانوا وأينما كانوا. كما أن هذا المقال إنما يُقصد به ضرب المثل لبيان طرق النظر والاستدلال في مثل هذه النوازل.

ونقسّم ما سيأتي من قوله إلى ثلاثة أقسامٍ، حق ثابت وإن قلّ، وباطل ثابت سنشير اليه ما عرفناه، وأخبار تحتاج لرد رسميّ من الدولة لا يمكن التقرير فيها هنا بصوابٍ أو بطلان.

وقبل أن أبدأ في تحليل المثال هذا، أود أن أنبه على أنني أفرق بين موقف الدولة وقيادتها، وموقف أنصارها على مواقع التواصل الاجتماعي، وبين جنودها ورجالها على الأرض.

فهناك من الأقوال أو الأفعال ما يجب على الدولة أن تبيّنه قادتها وشرعييها، ولا يصح أن يُحمل موقفها بتويتات ينثرها أنصارها ومنهم المُحق والمُغالي، أو ببعض قضايا أعيان يقولها أو يفعلها جنودها على الأرض.

كذلك فإن ما يردّ به بعض أنصارالدولة من أنه "لا يلزم الدولة ردّا فهذه سفاسف أمور"، أو أن "ما يقوله الخصم كذب وافتراء"، هو مردود بل باطل محض. إذ كيف يكن سفاسفاً ويترتب عليه استباحة دماءٍ وهتك أعراض وسلب أموال، بل تخريب جهاد أمة ووأد أملها بالكلية؟ هذا العذر فيه استهانة بالوضع القائم وعدم تقدير لخطورة الوضع والثقة الزائدة بالنفس لحدّ الغرور. وهذا من عيوب بعض الأنصار ولا نحمّل الدولة عبئ هذا الكلام. كما أن الكذب والافتراء يجب بيانه لراحة المناصر، ولحسم رأي المتردد، ولبيان خسة المخالف. ولسنا بأعز من عائشة رضى الله عنها، وهي من هي، التي أنزل الله بيان تكذيب من رماها بالإفك قرآنا يُتلى.

نعلم أن عين المحبّ كليلة عن المعايب، لكننا نريد بيان الحقّ كما قال موسى لربه "بلى ولكن ليطمئن قلبي"، فإن زعم أحدٌ أن قلبه مطمئنٌ بحب جبهة ما أكثر من اطمئنان نبيّ لله بربه، فليراجع إيمانه ابتداءً، وليراجع ما دوّنا أعلاه عن معنى التعصب الأعمى.

يمكن تلخيص النقاط التي بني عليها أبو عبد الله الشامي حديثه، بعد حذف التكرار الذي جاء في عدة نقاط، فيما يلي:

- الكذب والتدليس في موضوع البيعات: وهذه النقطة هي من النقاط التي فيها أخبار تحتاج لتأكيد. فالحق الثابت هو أن للجولاني بيعة في عنق البغدادي. أما ما قال عن بيعة البغدادي للظواهري، فهذا خبر يحتمل الصدق والكذب، ولا يرتفع للصحة أو البطلان إلا بتوضيحٍ من الدولة. وسكوت الدولة عليه قرينة قوية ضدّ موقفها عامة.

- الاستيلاء على الأموال والمقرات: وهذا أمرٌ لا يمكن الحكم في تفاصيله إلا لمن عايشه عياناً. لكن يمكن أن يقال أنّ مقرات النصرة قد كسبتها برجال وعتاد ومالٍ حين كانت تحت إمرة الدولة بلا خلاف، فالواجب أن تردها إن ردت البيعة، بغير قتال أو قتل أنفسٍ مجاهدة. وقد يقال إن البيعة كانت للشيخ الظواهري فلا يصح هذا القول، فيتحصّل أن أمر بيعة الشيخ البغدادي للشيخ الظواهري وحقيقتها، مرة أخرى، يجب بيانها.

- قتل المصلحة: ولا أدرى مدى صحة هذ الفتوى! على من أوردها أن يتحقق من صحتها، فإن الحديث النبوي الذي ذكر الشاميّ أن شرعيّ الدولة يستدلون به، إنما هو صحيح في مناط تعدد الخلفاء أو في وجود إمامة عامة للمسلمين بلا شك. فما مدى صحة هذا الخبر ومن أفتى به من الدولة إن صح أنها أفتت به في المقام الأول؟ يحتاج الأمر توضيحا من الدولة.

- قطع الطريق وطرق الإمداد عن المجاهدين المتوجهين لقتال الرافضة كما في دير الزور، وهو مرة أخرى خبرٌ يحتاج إلى توضيح من الدولة عن مدى صحته، وتقريره الشرعي إن صحّ وقوعه.

- الفجور في الخصومة: وهو باطل نشهد عليه، فالدولة، ومعظم أنصارها إلا التافه السفيه، لا يزالون يمدحون الظواهري، إنما بعض جهال أنصارهم هم من يتعدون بالقول، وهو دليل على أنّ الشاميّ لم يلتزم بالأخذ من مصدر المعلومات المعتمد، بل صار يأخذ بأقوال أتباع لا رؤوس، وهو خلل في الاستدلال وظلمٌ وفجر في الخصومة وافتراء على الخصم.

- التكفير والغلو فيه: وهذا باطل بإطلاق وخطاب الشيخ البغدادي واضح في هذا الأمر. أمّا ما يكون من أفعال الجند أو الأنصار، فالنصح متوجه إلى الدولة أنْ تراجع جنودها وأمراءها لتتأكد من أنهم على منهج قادتهم دون انحراف.

- الغدر والخيانة: وكما قلت، حكى الرجل بعض وقائع منها بلدة الراعي بحلب، لكنها مرة أخرى لا نرى أنها ترقى إلى إطلاق عام أنّ الدولة "غادرة خائنة". وكيف يُقبل ذلك وهم أنفسهم بايعوها من قبل؟ فإن أخطؤوا من قبل في البيعة، فما يمنع من خطأهم مرة ومرات؟ لكن الدولة تحتاج كذلك أن ترد على هذه التفاصيل.

- نقض العهود والمواثيق: نقل الرجل عن الشيخ البغدادي قسمه أنه سيتنازل للجبهة إن جاء ردّ الظواهري بذلك، فهل حدث هذا بالفعل؟ وإن حدث فما هي ملابساته؟ أمرٌ لا يمكن إثباته أو نفيه إلا بتصريح الشيخ البغداديّ. وقد ذكر وقائع كثيرة كقصف قرية قبطان الجبل، وما اليها مما يحتاج إلى إيضاح. ولا يكفي قول "الرجل كاذبٌ" فهذا تعميمٌ لا يصح بهذا الإطلاق، إلا عند محبٍ متعصب لا يبتغي دليلا ولا يسعى لحق.

- الانسحاب من الجبهات: وهذامفهوم في ضوء قتال الكلّ للدولة، لتتمكن من مواجهة من يقاتلها، وهو من مفاسد ما حدث أصلاً، فهو باطل مترتبٌ على باطل.

- التقية: نقل الرجل مرة أخرى أن الشيخ العدناني أكّد صحة منهج أحرار الشام شفاها لعددٍ من الخلق أسماهم؟ فهل حدث هذا؟ مرة اخرى هذا خبر يحتمل التصديق أو التكذيب، ولا يمكن ذلك إلا بتأكيد من حضر بنفسه، فيجب على الشيخ البغدادي ردّه.

- إيواء المحدثين: وهي حكايات أحوال، وقضايا أعيان لا تثبت حتى تكون قاعدة يتعاملون بها، ولا نراها كذلك.

- التوسع في التترس والعمليات الاستشهادية كما في قرية رام حمدان، وهذا أمرٌ يحتاج لبيان من الدولة من إنها لا تعتمد هذا المنهاج في قتل المجاهدين.

- قتلهم المجاهدين كأبي خالد، وقد أخطا الرجل إذ أعرض عن النص الذي ذكرته الدولة من البراءة من قتله، إلى إشارة النص ومضمونه. ثم مطالبتهم بتقديم القتلة، وهو ما لا يكون بهذا المنطق في إثبات الدماء، ثم لِمَ لَمْ تنشر الجبهة صور الذين فعلوا هذه الفعلة ليتعرف عليهم الناس، فإن البينة على من ادعى، ولم تقدم النصرة بينة واحدة، إلا قرائن، بينما أنكرت الدولة، وهو نص المطلوب منها بالحديث. وقد قتلت الجبهة ولم تقدم قتلة كذلك، فلم إغضاء البصر عن ذلك.

- قال الشاميّ أن الدولة قالت في بيانها عن الجبهة والأحرار "أنهم ارتكسوا مع الصحوات"، وأنّ هذا يعنى أنها تراهم صحوات، بما يحمل المصطلح من معنى. ونحن نرى العكس هنا إذ في الكلام تمييز واضح بين الصحوات وبينهم لا العكس، إذ النص "ارتكسوا مع الصحوات" لا أنهم صحوات. فلا نرى في قوله هذا إلا التدليس.

- أقوالهم في السمع والطاعة: مثل نطيع ولو دخلنا النار. وهذا يجب إثباته عن قادتهم وأنه من مناهجهم، وليست حكاية حال عابرة من فرد مخلّط، وإلا فلا عبرة به.

- قوله إنه يجب إزالة الدولة لإستمرار الجهاد: وهذا باطل فجّ، فقد عرضت الدولة وقف القتال في ثلاثة بيانات رسمية، ولم يستمع لها أحد. ومن في عقله ذرة باقية من تقديرٍ للموقف يرى أن تدمير جماعة من المجاهدين، سَمّها دولة أو غير دولة، فيه صالح الجهاد!

- تفاصيل حادثة الأتارب، وقد طلبنا أن ترد الدولة، ولا مجال لمنصف أن يعرف الحقيقة دون بيان يوضح ما حدث، لا مجرد إيمان محبٍ. وقد حاولت استنباط المغالطات في لقاء المحيسني بهذا الشأن، لكن الشاميّ جاء بتفاصيل فيها وفي غيرها، منها قتل أبرياء، ولا يمكن لمثلي ولا لغيري الرد عليها، إلا من هم من قواد الدولة.

- رفض الدولة لعدة اقتراحات تقدم بها الجولاني والجبهة: منها تنازل الجولاني وتعيين بديل، ورفضهم الإندماج تحت القاعدة، أو أن يتقابل مع البغدادي للوصول إلى حل ملزم. وهذه الأخبار عن المبادرات تحتاج إلى توضيح من الدولة عن سبب رفضها إن كانت هذه الاقتراحات قد قُدمت حقيقة، أو إعلان أنها كذب لا حقيقة لها ابتداءً.

ثم أحتفظ بما أري في هذه النقاط التي تحتاج جواباً ورداً من الدولة، إذ هذا ليس محل آراء، بل ما أبتغي هنا هو مجرد بيان مثالٍ يتعرف به الناظر كيف ينظر في الوقائع والشواهد، وأن يفرزها بما فيه النصفة وابتغاء الحق.

وأدعو من يقرأ هذا المقال أن يقرأه بعين محايدة تبتغي العلم، والوصول للحق، ولا يتخذه سهماً يرمى به كاتبه بأيّ تهم عشوائية، إذ إننا والله لا نخاف إلا الله، ولا نسعى لإرضاء أحد على حساب ديننا.

والله وليّ التوفيق

د طارق عبد الحليم

5 جماد أول 1435

6 مارس 2014

السّاحة الشامية .. أين حَدث الخلل[52]؟

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أعلم أنّي أطرق اليوم موضوعاً من أكثر المواضيع التي تهم العالم الإسلامي اليوم ضبابية وخطورة، وأنّ السائر فيه سائر في طريق شائكٍ خطرٍ ملئ بالحفر والمنحدرات. لكن، أليس هذا دورنا في ظلّ ما نحن فيه من وهدات قاتلات، نترنح منها تحت ضربات المرتدين من كل لون ونوع، في كل أرض قام بها الإسلام يوماً؟

والموضوع بإختصارٍ هو، ماذا حدث في الشام؟ وماذا يحدث اليوم، ثم الأهم، لماذا يحدث؟

وأحسب أن غالب هذه المقال سيكون عبارة عن سردّ شبه تاريخيّ، أن سمه إن شئت تتبعاً للأحداث، يحتاج أكثره إجابات، لكنه سردٌ ستضع القارئ، إن شاء الله، على بينة من أمره فيما يجب أن يكون علي بينة منه. فتحديد السؤال نصف الجواب، وتحديد موطن الخلاف نصف الطريق إلى حلّه.

وجوهر المُشكلة اليوم في تلك الساحة، يرجع إلى أمرين، علميّ شرعي وآخر عمليّ تطبيقيّ.

وسنتتبع في هذا المقال تسلسلا شبه تاريخيّ للأحداث، باختصار غير مخلٍ إن شاء الله، قدر ما وصل إلى علمنا، لنرى كيف تنتهى بنا الصورة.

وكعادتنا، نودّ أن نشير إلى أمور معينة قبل أن نبدأ في تناول لبّ الموضوع، يجب أن يلاحظها الباحث في أمر الساحة الشامية اليوم، ليكون واعياً بمعطياتها قدر الإمكان، قبل أن نشرع في وضع تسلسل تاريخي للأحداث الهامة علي تلك الساحة، ومن ثم طرح التساؤلات الي هي، في حقيقتها، إشكلات، علمية أو عملية، تمنع الوصول لحلٍ في رأينا. فنقول:

1. يجب التمييز بين الواقعة وتفسيرها، فالواقعة هي ما نراه على الأرض واقعاً لا يختلف عليه اثنان، كأن يقال أن المجاهدين اليوم يقتل بعضهم بعضاً. هذا واقع لا يحتاج تفسير ولا تعليق. أمّا سببه فهذا أمرٌ آخر.

2. أن تفسير الوقائع يختلف عادة باختلاف الناظر فيها، والعوامل المُسّببة لهذا الاختلاف متعددة، منها، أنه قد يصل للبعض جزء من الحدث لا كلّه، ومنها دقة تحليل الناظر وسعة أفقه وخبرته وسابق علمه، ومنها الانحياز والتعصب المُسبق، مما يمنع المرء من النظر في الرأي المخالف، بله اعتباره، إذ يكون الناظر قد استقر مسبقاً على تحليل لكل حدث يأتى في المستقبل قبل وقوعه، بناء على تنظير تبناه مسبقاً، وهكذا.

3. أن الساحة اليوم فيها جبهتان، المقاتلون على الأرض، والمناصرون على النت، وهو ما يجعل أمر تمييز الحقائق وتفسير الوقائع من أصعب الأمور. إذ يتلقف جيش النت واقعة، فيخرج من فوره بتحليل، ينصر وجهة نظر من يتعصب له، قبل

[52] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72552

أن يدرى أحدٌ فيم وقعت الواقعة، أو كيف وقعت، فتنشر الآراء المتعارضة، ويبدأ كلّ جانبٍ في السبّ والقذف والتحريض على الآخر، وكأنه ملك الحق كله بوحي من الله يوحى اليه، شخصياً، وكأن الآخر شيطانٌ مريدٌ، لم يكن له اخاً بالأمس القريب! ثم كثيرٌ منهم صالحون واعون هم فخر الأمة وأملها.

4. ثم إن جيش المقاتلين على الأرض عادة ما يتبع قواعد الجيوش في عمومها، ومبدؤها السمع والطاعة، وهي سنة نبينا صلى الله عليه وسلم. لكنها، في هذه الحالة، التي ليس فيها راية واحدة مجتمعة، ليست على إطلاقها، بل تدخل تحت نصّ رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" كلّ مخلوقٍ، جنديّ أو غير جنديّ، مُبايع أو غير مُبايع. لهذا يجب على المقاتل أن يتحرى الحق قدر إمكانه، وأن لا ينزع يداً من طاعة إلا إن أمر بمعصية واضحة جلية، كأن يؤمر بقتل مسلمين. وهنا تقع مشكلة، أن من القيادات، بل ممن هم دون القيادات، من يبرّر "شرعييهم" لجندهم قتل المسلمين بدعاوى قد أنزل أدلتها عنده على غير محلها لقصور علم أو لهوى نفس، أو لكليهما، فترى الجند يستحلون قتل المسلم المجاهد، ثم يأتونك بأدلة ألقيت إلى أسماعهم ما أنزل الله بها من سلطان. وهذا يعود بنا إلى التساؤل، هل الجندي من العامة له أن يجتهد فيطيع أو لا يطيع؟ فنقول، نعم، في أمور عُلمت من الدين بالضرورة ومن العقل باللزوم، فإنّ قَتْل المسلم ظاهراً أمرٌ واضح جليّ، فإن دخلت عليه شبهات من قياداته، فالدم في أعناقهم، ويلزمهم كفلٌ منها. فإن قيل: فلم نحرم على العاميّ إذن واجب أن يُكفّر من لاح له منه عمل مكفّر، قلنا لا يستويان، فمعلوم أنّ رتبة إتيان المحرمات بتكفير مسلم أعلى من رتبة إقامة الواجبات بتكفير كافر، فإن التكفير يلزم عنه سفك الدماء، والكفّ عنه يلزم عنه حقنها. ثم عدم الطاعة هنا هي بكفٍ لا بفعل، فلا يستويان أصلاً. ثم قد دلّت السنة على التصرف في كلا الحالين، فحذّر رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكفير المسلم، كما في حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه "من قال لأخيه يا كافر ، فقد باء بها أحدهما"رواه مالك، بينما قال في حديث مسلم في شأن أسامة بن زيد، ".. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم" أقال: لا اله الا الله وقتلته؟" قال قلت: يارسول الله! انما قالها خوفا من السلاح. قال" أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها ام لا". فما زال يكررها على حتى تمنيت اني اسلمت يومئذ". كذلك ما رواه بن حجر في المطالب العالية "عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، قَالَ : "خَرَجَ الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي سَرِيَّةٍ ، فَمَرُّوا بِقَوْمٍ مُشْرِكِينَ فَفَرُّوا وَأَقَامَ رَجُلٌ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَقَتَلَهُ الْمِقْدَادُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقِيلَ لَهُ : أَقَتَلْتَهُ وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ فَقَالَ : وَدَّ لَوْ أَنَّهُ فَرَّ بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ . فَقَالُوا : هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْأَلُوهُ ، فَأَتَوْهُ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَقَتَلْتَهُ وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ " ؟ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَدَّ لَوْ أَنَّهُ فَرَّ بِمَالِهِ ، وَأَهْلِهِ ، قَالَ : فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : "يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا" إِلَى قَوْلِهِ "كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ" سورة النساء آية 94 يَعْنِي : تُخْفُونَ إِيمَانَكُمْ، وَأَنْتُمْ مَعَ الْمُشْرِكِينَ ، فَمَنَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْكُمْ ، وَأَظْهَرَ الْإِسْلَامَ فَتَبَيَّنُوا"، فدلّ على أنه قد يكون مانع يمنع من القتل. وكلها تشهد أنّ المقامين لا يستويان عند من له عقل، أو في قلبه تقوى. ثم إنّ هذا المقام ليس بموضع تفصيل، فليرجع من شاء إلى ما كتبنا، في مواضع أخرى، عن معنى التوحيد والشرك والطاغوت، ولا إله إلا الله ومقتضياتها، قبل أن يرمينا بإرجاءٍ أو غيره، فهذا داء المتسرع المتصيد للأقوال. إنما أردنا هنا أن نبيّن الفرق بين السمع والطاعة في المعصية، وبين إطلاق الحق للعاميّ في الاجتهاد بالتكفير، لما علمنا من انتشار هذه البدعة في أوساط الجهاد، لا غير.

5. ثم أنّ جيش النت، على حسن مقصد غالبه، فيه الكثير من قصر النظر وقلة العلم والجهل في الشرع، مع الهوى وإرادة الانتصار لما يراه حقاً، مما زاد الطين بلّه. وهي طبيعة العوام، ونتيجة مباشرة لما جرّتنا اليه النت باعتبار وجهها المفسد الضار. فترى صغيرا لم يتجاوز الحلم إلا منذ شهور، أو كبيرا لم يتحدث في دين قط ولا فتح كتاباً إلا منذ أن بدأ جهاد الشام، يقرر تقريرات، ويُخطّأ من هم من شيوخ العلم والجهاد، الذين شابت فيهما لحاهم واستنفذوا فيها أعمارهم. فترى هذا الصغير أو ذاك الكبير، يكتب تقريرات كأنما أفنى عمره في تحقيقها، بدلاً من أن يسأل عنها ليعرف ردّها ممن عنده العلم. وللإنصاف، فإن هذه الظاهرة لا تختص بالشام، بل هي مصيبة في أرض الاسلام بعامة، ولكن أحداث الشام هذه قد جسّدتها كأبشع ما تكون أثراً ونتيجة على مسار الأحداث، وعلى تكوين العقليات التي كنا نرجو أن تكون قيادات مستقبلية، فإذا هي بقدرة شيطان، مستقطبة متعصبة متعالمة مغرورة، فيها كلّ داءٍ، يعلم الله وحده كيف علاجه.

6. ثم، إنّ هناك ظاهرة "الشرعيين" التي هي في أصلها صحيحة، لكنها، نتيجة عوامل كثيرة، أصبحت أداة للتناحر بدلاً من الاجتماع. والرجوع إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، بالمنهج السديد، يوجب عدم التفرق بالضرورة، فإن وجدنا تفرقاً، فإنه

إما إنه لم يُرجع إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أو رُجع اليهما بشكلٍ باطلٍ ومنهج منحرف. والكل يدّعى الكتاب والسنة والمنهج، والكلّ يبدأ تسجيلاته بآيات قرآنية، ثم الكلّ ينتهى إلى نهاية متخالفة تمام التخالف! هناك خللٌ إذن. ولكن الكلّ يدعى العصمة، والكلّ يدعى عدم التقليد، وأنّ الخلل في الآخر! دائرة مفرغة لا تصل بها إلى نتيجة. وأساسها، فيما نحسب، أن كثيرا من هؤلاء الشرعيين، هم طلاب علمٍ لا زالوا، زجّت بهم الأحداث إلى مواقع إفتاءٍ في دماء وأعراض وأموال فغلبت علي فطنتهم وتجاوزت قدراتهم، وصارٍ منهم من يضرب ضربات عشوائية، ويستدل بأدلة في غير موضعها.

7. ثم الطامة هنا أن من أصحاب العلم، من أفتى فتاوى، دون النظر إلى مآلاتها اليوم، جرّت خراباً كثيراً وأثراً مدمراً على الساحة، كفتوى أنّ العامي له أن يُفتى في التكفير، ومن ثم في الدماء والأعراض. فتلقفتها أيدى بعض الشرعيين، وكثيرٌ من الأتباع المقلدين، من قيادات ألوية أو رؤوس كتائب، فصار الدم لديهم كالماء، لا نقول دم النصيريّ، بل دم المسلم الموحّد المخالف لهم، وإذا هذا المسلم أصبح كافرا مرتدا بتأصيلات ما أنزل الله بها من سلطان، تعتمد على عمومات وإطلاقات ومبهمات ومشكلات، يبسّطونها كأنهم أحمد زمانهم أو مالك عصرهم، بلا تردّد فيما يقررون! نقول في العامية المصرية "خيبة أمل راكبة جمل". والله المستعان. وهؤلاء "العلماء" كان من المفترض أن يراعوا المآلات كما فعل بن عباسٍ حين أتاه من يسأله "هل للقاتل توبة"، قال لا. فانطلق الرجل، فسأله أصحابه: كنت تفتى لنا بغير ذلك، قال رأيت في عيني الرجل شراً فأردت أن يرعوى عنه، أو أن لا أعينه عليه، أو كما جاءت الرواية. هذا فقيه الأمة وعالمها، يعتبر مآلات أقواله، ولا يلقى بفتاوى دون اعتبار مآلاتها.

8. ثم نعود إلى ما أردنا من المقال إن شاء الله تعالى

يتبع إن شاء الله تعالى.

د طارق عبد الحليم

17 جمادى الأولى 1435 – 18 مارس 2014

مسائل في السياسة الشرعية تخص الجهاد في الشام[53] - 1

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد،

أود هنا أن أتناول مسألتين من المسائل التي شغلت الساحة الجهادية عامة، الشامية خاصة في الآونة الأخيرة، وكانتا سبباً في اعتراك المجاهدين بين أنفسهم، ومن ثم استشهاد الكثير من المسلمين، من كافة جبهاتهم.

ولا يظنن أحدٌ إنني أقرر ما سأقرره نصرة لأحدٍ، فوالله لا أحيد عن موقفي الداعم للصلح بين المسلمين. وإن كنت بيني وبين الله سبحانه أرى طائفة أقرب من الأخرى إلى الحق، وأبعد من الباطل، فهذا شأني مع الله لا يسألني فيه أحد.

ثم إني مُسَلِّمٌ لكلّ طائفة بما تستدل به من آياتٍ كريمة، وأحاديث صحيحة، لكن الغرض هنا هو رسم طريقة النظر في هذه الآيات، لا نقل نصوصها.

المسألة الأولى: هل أخذ بيعة من رجلٍ انتمى إلى الجيش الحر كفرٌ؟

المسألة الثانية: هل قتال مسلمين لمسلمين آخرين بالاشتراك مع مرتدين، كفرٌ؟

[53] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72553

وأعلم أنّ الكثير من إخوة التواصل الإجتماعي عنهد قوالب جاهزة للإجابة، ومنهم من سيكفّرني ابتداءً لمجرد التساؤل! ولكن هذا والله لا يثنينا عن غرضنا في إبانة ما نراه حقاً، بعد أن قاربنا العقد الثامن من العمر.

ثم أقرر أمراً، وهو أنّ كافة من أخطأ فيمن انتسب لعلم، أو سبح في جهل، هو من باب التعميمات والاظلاقات، كما ذكرنا من قبل. فقصر النظر، تجعل المرء لا يرى للمسألة إلا وجهاً واحدا، وليس هذا لأنّه ليس لها إلا وجه واحد حقيقة، بل لأن عقلية الناظر وعلمه لا يسمحان له بتحليل المركب إلى مفرداته، ومن ثم تخصيص أو تقييد أو استثناء.

المسألة الأولى: هل أخذ بيعة من رجلٍ انتمى إلى الجيش الحرّ كفرٌ بإطلاق؟

فنقول في هذه المسألة، أنّ تكفير كلّ من أخذ بيعة من رجل انتمى إلى الجيش الحرّ، هو باطل وحرامٌ شرعاً، فإن الأمر يعتمد على عوامل عدة، يجب على الفقيه اعتبارها، وهي:

- ما هو دين المُبَايِع إبتداءً؟

فإنه يجب أنْ يُعرف دين المُبَايِع. فعلى سبيل المثال، فإن الجيش الحرً، بما أعلن عن نفسه وعقيدته، ليس مسلماً، بل قوميّ كافر مرتدٌ، يوالى كفاراً، ويقاتل كفاراً، ولا يرضى بحكم الله حكماً. لكن، هذا لا يعنى أنّ كلّ معينٍ في صف هذا الجيش كافرٌ مرتد. هذا من جُرم التعميمات والاطلاقات. بل منهم من يحارب دفعاً لضرر النصيرية، وممن يحب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ويرضى دينه، ولا يصله عن الجماعات الإسلامية إلا تناحرها وتقاتلها، فهو في حيرة من أمره، فيظل يحارب النصيرية مع من بدأ معهم المقاومة أولاً. فمثل هذا مسلمٌ على التعيين بلا شكّ. فإن جاءت جماعة تدعوه إلى بيعتها للجهاد، فوافق وترك الجيش الحرّ، فمن أي باب يكفّر هذا الرجل، وهو لم يخرج من الإسلام أصلاً؟ بل هذا حسنة لمن أدخله في طائفة من طوائف المسلمين. أمّا من حارب مع الجيش الحرّ، مؤمنا بعقيدته الشركية القومية الديموقراطية، فهذا أمره يأتي في النقطة التالية.

- هل ظلّ المُبَايِع على عقيدته بعد البيعة؟

فنقول، إن كانت عقيدة المُبَايِع هي عقيدة الجيش الحرّ، فعلى المُبَايِع أن يقيم عليه الحجة، وأن يفهمه دينه، فإن أبى إلا أن يكون الحكم الوضعي الديموقراطيّ هو دينه، فهو مرتدٌ عيناً. ويبقى موضوع إقامة الحدّ عليه واقع تحت مسألة أخرى تختص بالسياسة الشرعية، ولا محل لتفصيلها هنا.

- هل المُبَايِع فرداً أو جماعة لها شوكة؟

فإن كان مُعيناً، فحكمه ما ذكرنا. وإن كانت جماعة ذات شوكة، فهي المسألة الثانية.

المسألة الثانية: هل قتال طائفة من مسلمين لمسلمين آخرين، بالتعاون مع مرتدين، كفرٌ بإطلاق؟

لا شكّ أنّ التعاون بين طائفة مسلمة وأخرى مرتدة، لقتال طائفة مسلمة أخرى، عملٌ باطلٌ وحرامٌ شرعاً. ومن الحرام ما هو كفرٌ ومنه ما هو دون ذلك. والنظر في هذا ينقسم إلى نقاط عدة:

- هل ثبتت ردّة تلك الجماعة، التي قيل أن المسلمين تعاونوا معها، بيقين أم لا؟

وهذا أمرٌ جللٌ يجب ألا يتصدى له إلا العلماء بحق، إذ يترتب عليه استباحة أموال وأعراض وأموال، لا يجب استحلالها إلا بالحق. وتحديد اسلام طائفة من عدمه، يتوقف على أمرين، عقيدتها المعلنة، وتصرفاتها على الأرض.

  - فإن كانت عقيدتها المُعلنة هي الرضا بتحكيم الشرع، ورفض الكفريات الظاهرة والبدع المكفرة كلها، فهي مسلمة، سواء كانت باغية أو غير باغية، مرتكبة لمحرمات أم لا.

- ومفهوم المخالفة هنا لا يعمل، بمعنى أنه لو قالت: نرضى بحكم الإسلام ونسعى له بطريق ديموقراطيّ، فهنا تقع الشبهة التي يجب التحرى عنها، وعن مقصودها، فإن كان ذلك منها إيماناً بمبادئ الديموقراطية التي هي رفض حكم الله للشعب، وقبول حكم الشعب للشعب، فهذه ردة بيقين. وإن كانت ممن يقول هي وسيلة إلى حكم الله الذى هو الغاية، لا غيره، فهي طائفة بدعية، ثمّ يبين لها أن حكم الوسائل هو حكم المقاصد، وأن من اخترع الديموقراطية قصد بها حكم الشعب للشعب، فتحريف المُصطلح عن أصله فيه تشابه وتشويش وتعمية. ثم يّنظر في تصرفاتها التفصيلية، إذ وقوعها في شركيات تشريعية غالبٌ في معظم الأحيان، ويعامل كلّ تصرف بقدره.

- وإن شاب عقيدتها المُعلنة شرك واضح جليّ كأن ذكرت أنها لا تتحاكم إلى الشرع، بل إلى القوانين الوضعية وتتبنى العلمانية، فهذا نقض لعقيدة الإسلام، وردة صريحة بيقين.

- وهل حكم الردة ينسحب على كافة أفرادها أم لا؟

ثم ياتي هنا وقوع الحكم على المعيّن، فكما ذكرنا، المعيّن لا ينسحب عليه حكم الجماعة تلقائياً، إلا عند بعض الغلاة. لكن يجب استصحاب أصل الاسلام عليه، إلا إن كان كافراً أصلياً، ثم تقام عليه الحجة الرسالية، ويبيّن له الأمر بتفصيله، فإن استمر على عقيدة الكفر، كفر بذلك، وإن لم يفهم الحجة، فإن إقامة الحجة هي الواجب لا إفهامها، وإلا لم يكفر أحد على وجه البسيطة. وإن ظلّ على فهم البدعة ظلّ مبتدعاً، ويعامل على هذا الأساس.

- هل يعتبر هذا التعاون بين المسلمين ولاءً مكفراً، أم له صور متعددة؟

ثم نأتي لقضية التعاون، فنقول:

- القتال بين طوائف المسلمين حرامٌ ابتداءً ويجب وقفه وعدم تبريره وتمريره.

- إن تعاونت طائفة مسلمة مع طائفة مرتدة بيقين، فهذا حرام شرعاً، بل يكون ولاءً في بعض صوره:

1. فإن كان لقتال إخوة في العقيدة، سواءً طائفة سنية أو فيها بدعة غير مكفرة، فإن كان لدحر بغي رأوه واقع عليهم، فهذا حرام، وإن كان نصرة للمرتدين على المسلمين فهذا ولاءٌ مكفّر.

2. وإن كان لقتال عدو كافر مشترك، ففيه صور متعددة، إذ لا يجب أن يكون للكفار غلبة في القوة داخل ساحة القتال، وألا يعلو على المسلمين في القيادة، بل تظل القيادة في يد المسلمين، حتى لا يوجهوا مسار القتال ويحرفوه ضد المسلمين والاسلام، وأن لا يتمكنوا من إقامة قواعد تظل شوكة في حلق المسلمين تهددهم، فهذه كلها صور ولاء مكفّر، إذ إن الكفار أو المرتدين غرضهم من قتال الكفار ليس مَحضاً، وليس لنصرة الإسلام، بل فيه بغضٌ للإسلام وتربُص به وبأهله. وقد رأينا كيف أنّ الله قد أعلن فرح المؤمنين بنصر الله الذي هو نصر الروم على الفرس، لأنهم، وإن كانوا كفاراً، إلا أنهم أقرب للمسلمين من عبّاد النار. فالحكم هنا من ذلك النوع ويرجع إلى أصل الاعتقاد من ناحية وإلى السياسة الشرعية من ناحية أخرى.

هذا بيانٌ لما رأيناه في هاتين المسألتين، لعل الله أن يوفقنا فيما نسعى اليه من خير، وأن يكون قولنا وعملنا كله خالصاً لوجهه الكريم صواباً سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

17 جمادى الأولى 1435 – 18 مارس 2014

مسائل في السياسة الشرعية تخص الجهاد في الشام[54] - 2

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد،

للعقلاء فقط .. أكتب

أعود هنا لأتناول مسألتين أخريين من المسائل التي شغلت الساحة الجهادية عامة، والشامية خاصة في الآونة الأخيرة، وكانتا سبباً في اعتراك المجاهدين بين أنفسهم، ومن ثم استشهاد الكثير من المسلمين، من كافة جبهاتهم.

وأكرر هنا حرفاً بحرف نقلته سابقاً "ولا يظنن أحدٌ أنني أقرر ما سأقرره نصرة لأحدٍ، فو الله لا أحيد عن موقفي الداعم للصلح بين المسلمين. وإن كنت بيني وبين الله سبحانه أرى طائفة أقرب من الأخرى إلى الحق، وأبعد من الباطل، فهذا شأني مع الله لا يسألني فيه أحد. ثم إني مُسَلِّمٌ لكلّ طائفة بما تستدل به من آياتٍ كريمة، وأحاديث صحيحة، لكن الغرض هنا هو رسم طريقة النظر في هذه الآيات، لا نقل نصوصها".

والفارق بين هذا المقال وسابقه، أن المقال السابق[55] قد تناول مسألتين من أهم المسائل، من الناحية الفقهية الشرعية، أولها مسألة "هل أخذ بيعة من رجلٍ انتمى إلى الجيش الحرّ كفرٌ بإطلاق؟". فبينت بالتفصيل صوراً من حكم أخذ بيعة من معينٍ ينتمي لجبهة مخلّطة ولو أعلنت قيادتها العلمانية، وإن رفع قادتها شعارات القومية والديموقراطية. وأوضحت أنّ منها ما هو مباحٌ بل طاعة لله، ومنا ما هو مُحرّم، ومنها ما هو كفرٌ بواح. كما تحدثت عن مسألة "هل قتال طائفة من مسلمين لمسلمين آخرين، بالتعاون مع مرتدين كفرٌ بإطلاق؟". وأوضحت كذلك أن هناك صورا نختلفة لهذا التعاون، تختلف حكماً ومناطاً.

وهذا المقال، أتناول فيه، بإذن الله، مسألتين، قد تناولت أولهما بتفصيل دقيق من الناحية الفقهية، وهي مسألة "حكم العاذر بالجهل، إعذاراً أو تكفيراً"[56]. ولكني لم أتحدث في المسألة الثانية من قبل وهي تختص بالتسميات في جماعات المجاهدين بالساحات. وسأتناول إن شاء الله كلا المسألتين هنا من ناحية السياسة الشرعية.

المسألة الأولى: الخوض في الإعذار بالجهل وحكم العاذر به، إعذاراً أو تكفيراً.

المسألة الثانية: مسألة تسميات جماعات المجاهدين، بين الشرع والتطبيق، حكماً وإفتاءً.

المسألة الأولى: "هل الخوض في الإعذار بالجهل و حكم العاذر به، إعذاراً أو تكفيراً، مطلوب حالاً أم مآلاً؟"

والإجابة على هذا التساؤل هي أنه من الواجب فقهاً على المسلم الذي يعيش بين مسلمين أصلاً، ويُستصحب لهم حكم الإسلام، أن يتعرف على حكم من لزم التعرف على حكمه، لسبب من الأسباب المشروعة، كالنكاح والميراث وولاية الأطفال والجنازات والدفن، وإقامة الحدود، وغيرها من المسائل المنتشرة في أبواب الردة في كتب الفقه.

وذلك ينطبق على التعرف على حكم المنافق، وصور النفاق، وحكم الزنديق وتعريفه، وحكم الجاهل بأصل الدين ممن يستصحب الاسلام أصلاً، وهكذا. ثم التعرف على كلّ معيّن، في كلّ منها، يتوقف على الحاجة لكشف حاله، وضرره على المجتمع المسلم، وتأثير هذا الأمر على قدر الفتنة التي يمكن أن يسببها تعميم هذا الأمر، دون النظر إلى مآلاته ونتائجه. وقد كان في المدينة منافقون كثر، و كان كشفهم على التعيين سهلٌ ميسور، بل دقيق مضمون الصحة في عصر الوحي "وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَـٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَـٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَـٰلَكُمْ"محمد 30. قال ابن كثير في تفسير الآية "يقول عز

---

[54] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72553 ج2

[55] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72553 ج1

[56] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/ArticalList-133

وجل ولو نشاء يا محمد لأريناك أشخاصهم فعرفتهم عيانا ولكن لم يفعل تعالى ذلك في جميع المنافقين سترا منه على خلقه وحملا للأمور على ظاهر السلامة وردّا للسرائر إلى عالمها". فظهر أنّ ذلك لا يكون إلا فيمن ثبت ضرره، من رؤوس كعبد الله بن أبيّ بن سلول لا في الجميع، بل تركهم الله سبحانه ولم يكشف أمرهم، إلا بعضا منهم عرّفهم حذيفة رضى الله عنه. فهذا التوجيه الإلهي يدلنا على باب عظيم في فقه السياسة الشرعية، خاصة إنْ اعتبرنا أنّ دولة المدينة كانت وليدة لا زالت، تحمى حدودها التي حدّتها فيما عرف أيامها بيثرب. هذا في المنافقين العاملين على تخريب المجتمع الإسلاميّ وتقويض أركانه القائمة وهدم دولته المستقرة، فما بالك بمن هم يدعون القبور، أو يدعون عند القبور، أو يستغيثون بالله بأوليائه أو يستغيثون بأوليائه، وهم يستصحبون الإسلام أصلاً، منهم من خرج منه ومنهم من لا يزال، حسب النظر الفقهي والعقديّ، هل من باب السياسة الشرعية الانشغال بتكفير هؤلاء، والنكش وراء أحوالهم واختبار عقائدهم، ثم قتلهم بناءً على ذلك، في وقت يُهاجم فيه الإسلام من النصيرية والعلمانية والصهيو-صليبية، عسكرياً وإعلامياً، هجوماً شرساً، لا يعرف إلّا ولا ذمة؟

فإن قيل إنّ هذا يصدق فيمن ظاهره الإسلام، وبباطنه، ونحن نتحدث فيمن ظاهره الكفر ويزعم أن باطنه إسلام؟ قلنا: فاتتك حكمة الحديث وفقهه كلّه، فأولاً، إن الأصل في النوعين الإسلام ظاهراً لاستصحاب الأصل، لكن ظهر من أحدهما أقوالٌ وتصرفات تدل على ما في باطنه من كفرٍ، "وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ لحن القول"، فأثبت المعرفة، ولم يكشفهم الله سبحانه، في هذا الموضع تعييناً، والآخر ظهرت منهم أقوالٌ وتصرفات ظاهرها كفرٌ وشرك نعرفه، لكنه عارضٌ لا نعرف تمكّنه من الباطن على التعيين، من ثم وجبت إقامة الحجة الرسالية عند جمهور العلماء. لكن الأمر الأهم، هو ما هي حكمة هذا الحديث اليوم؟ ما هو الغرض منه وتعيين أفراده، والجماعات كلها في قتالٍ مع عدو محاربٍ؟ ألا يسع الناس في هذا الواقع، ما وسع رسول الله صلى الله عليه وسلم في واقع المدينة، التي كانت أكثر تميزاً وتحيزاً مما عليه أي تنظيم اليوم في الساحة الشامية؟ وهل من العقل الفقهي أن يثير "مشايخ" أو "شرعيون" هذا الأمر اليوم، في ساحة قتالٍ، اختلط فيها الحابل بالنابل، وعمّ فيها الجهل بالشرع وأحكامه وحدود تطبيقاته؟

إذن، فليس من السياسة الشرعية الحكيمة، تقليب النظر في هذه المسائل اليوم، وترك مثل هذه الموضوعات في نطاق الأكاديمية، حى يمكن أن تتفرغ العقول وتجتمع القلوب وتتوحد الجهود في سبيل دحر العدو الصائل. ثم يكون بعدها البيان، والحجة، ثم الحدّ على من أصر وعاند.

المسألة الثانية: مسألة تسميات جماعات المجاهدين، بين الشرع والتطبيق، حُكماً وإفتاءً.

وتتعلق هذه المسألة، بموضوع، بنيت عليه آثار مدمرة بكل ما تحمل الكلمة من معانٍ، رغم أنه يتعلق بشكلية، في حالتنا التي نبحثها اليوم في الشام.

نجزم بداية، أنّ الأصل هو أن تقوم للإسلام دولة تحكم بما أنزل الله، وتقيم شرعه، وتنفذّ حدوده، وترعى حقوقه، وأن تقوم بعدها دولة خلافة عامة، تتحد فيها كلّ الدول الأصغر، والتي تسمت باسم الدولة في حين من الأحيان، لتكون دولة الخلافة المرجوة. هذا مما لا يشك فيه ضرورته مسلمٌ ولا ينكر عليه إلا كافر ملحد.

كذلك أودّ أن أقرر، دون تصحيح أو إبطال، حسب الترتيب التاريخيّ، إنّ الشرارة التي أدت لإندلاع هذا القتال، إنما سببها ما يلى:

- إعلان الدولة الإسلامية في العراق تمدّدها إلى الشام.
- نقض أبو محمد الجولانيّ لبيعة الدولة في العراق.
- قبول الشيخ الظواهريّ بيعة أبو محمد الجولانيّ الجديدة.

ثم كلّ ما حدث بعد ذلك من قتال واستهداف مقراتٍ وإبرام اتفاقات واغتيال مجاهدين وسفك دماء، وبقر بطون، وحزّ رؤوس، وشقّ صدور، فإنما ترتب على هذه الأمور الثلاثة، والله المستعان. وقد كُتبت بحوث وقُدّمت تبريرات وأسباب ومسببات

وصَدرت بيانات وباهَل شرعيّون شرعيين، من كلّ طرفٍ، لكن، لم تُحلّ المسألة بعد، ولا أظنها تُحلّ بهذا المنطق في النظر، ومن هذا المنطلق في التعامل مع الأحداث. أقول، وأجرى علي الله، إن ضيق الأفق كان ولا يزال هو المتحكم في هذا المنطق وذاك المنطلق.

والدولة، أساساً، هي مسمى لم يطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدينة، بل لم يطلقه الصحابة رضى الله عنهم بصفته الاستعمالية التي نعرفها اليوم، وإنما كانت أيامها خلافة راشدة ثم خلافة في شكل ملكٍ عضود، ثم تبنّى مؤرخو العصر الحديث هذا الإطلاق اللفظيّ على الدولة الأموية، والعباسية الأولى والثانية، وهلمّ جرا. ولهذا أشرنا في بعض ما كتبنا تعليقاً على ما كتبه د حاكم المطيرى من وجوب الوعي والتمييز في المصطلحات، وإدراك الفروق الجوهرية بين تعبير "الدولة" في الإسلام، ومصطلحها في النظم الوضعية الحالية. لكن هذا أمر سيخرج بنا عن مسار ما قصدنا. إنما أردنا أن نبين أن مسمى "الدولة" في الإسلام، ليس مسمى "دينيا" أو "مصطلحا شرعياً"، بل هو أقرب للحداثة منه للسلفية، ويدلّ على منظومة معينة يكون على رأسها "أمير" اتفق عليه أهل حلّ وعقد في المحلة المحددة، وتقوم بشؤون رعاياها الذين يعيشون في حدودها المميزة المحددة المَحميّة.

فإذا أنزلنا هذا الحديث على التنظيمات التي قامت في العراق والشام في الآونة الأخيرة، وجدنا أنها تنقسم إلى أقسام، منها ما تسمى باسم "الدولة" وهي الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنها ما تسمى باسم "الجبهة"، كجبهة النصرة، والجبهة الإسلامية، أو "حركة" كحركة أحرار الشام، ومنها ما اقتصر على اسم "الكتائب". فاتفق بعضها في بعض مهامٍ واختلف في أخرى.

وأسارع بالقول هنا أنّ إقامة دولة الإسلام، أو الخلافة الراشدة هي "وسيلة" إلى تحقيق مقصد الشرع، وهو مصالح العباد في الدارين من ثم، هي ليست مقصداً في حدّ ذاته، بل هي من باب المصلحة الشرعية، أو باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. فإن ذهبنا نقيمها فوجدنا طريقنا اليها مسدوداً، فنتخذ طرقاً أخرى لإصلاح الوسيلة وإقامتها بطريق آخر. فإقامتها واجبة، ولكن طرق إقامتها غير واجبة، بل متعددة، يصلح بعضها في بعض الأوقات وفي بعض الأحوال، ويبطل ويفشل بعضها في بعض الأوقات وبعض الأحوال، خلاف الصلاة مثلا، فلا يقال إنه يمكن أن نصل إلى إقامة الصلاة بخمس ركعاتٍ لا بأربع. بل إن الله سبحانه استثنى في السفر والمرض حتى في هذا المقصد، فجعلها ركعتين لا أربعا، ليؤكد على مرونة هذا الدين، ولو في المقاصد، ما بالك بالوسائل؟

وأسارع بالقول كذلك أنّ الإعلان عن الدولة الإسلامية في العراق أولاً، ثم إعلان تمددها إلى الشام ثانياً، قد أحيا في قلوب الكثير الغالب من المسلمين أملاً كان بعيداً فقربته، وأوردتهم ظلاً في صحراء الهزيمة ومدّته. وكان هذا، ولا يزال حياً في قلب كاتب هذه السطور، يشهد الله. لكن الأمور التي تختص بالدماء والأموال والأعراض أعقد من أن تتقاذفها العواطف وتتداولها المصطلحات، وأكبر من أن تحيا على الأرض بمحلول الأمل ودواء الرجاء، فالحديث ليس عن شرعية إقامة الدولة، بل عن وضعها الحاليّ، في ظل هذه الانقسامات التي تهدد وجودها ووجودهم، بل ووجود السنة كلها في الشام.

وشرعية قيام "الدولة الإسلامية في العراق والشام" قد نالت من مباحث " شرعية عديدة، سواءً بالإثبات أو النفيّ ما يملأ كراساتٍ كثيرة. لكنها تقيدت كلها بالناحية الفقهية من زاوية الأحكام الشرعية المَحضة، ولم تتناول الأمر من ناحيتين أخريين، أولهما، أداء ما يقع تحت يسمى "الدولة"، والسياسة الشرعية التي تحكم قيامها أو تمددها.

سنغض الطرف إذا، في رؤيتنا هذه، عن البعد الفقهي في الأمر، وعن قضية من بايع من، ومتى بايع، وأي نوع من البيعة كانت، ومثل هذه الأمور التي قتلتها أبحاث "الشرعيين" من الأطراف المتنازعة بحثاً. وسنولى الإهتمام إذا لما يخصّ الناحية العملية، أو السياسة الشرعية، لا تقليلاً من شأن التناول الفقهي البحت، بل إضافة اليه، بحثاًعن مخرج شرعيّ فقهيّ حكيمٍ، يتناول كافة زوايا الأمر، بعد أن عجز التناول الفقهي الناظر من زاوية الحكم الشرعي وحده، دون النظر إلى "الفتوى" المطلوبة لحلّه.

فإذا نظرنا إلى الدور الذي تقوم به كلا "الدولة الإسلامية" "وجبهة النصرة"، بل وحتى "الجبهة الإسلامية" على عمالة فيها وخيانة، لمواطنيهم، سواءَ من الناحية العسكرية أو التعليمية أو الاجتماعية، كلّهم سواء. فكلهم لديه أجهزة عسكرية، وشرعيون، ومدارس يديرونها، وبيوت أموالٍ، ومحاكم وقضاة شرعيون، وما إلى ذلك. وكلهم يسيطر على بقاع من الأرض، بعضها له عليه يد التمكّن والغلبة، وبعضها يدخلها يوما ويخرج منها يوماً آخر، بلا حدود ثابتة محدودة متميزة، قائمة، لا تتحرك على خريطة الشام كل أسبوعين من الزمان.

وهذا، وإن لم يكن يدلّ على حقٍ أو باطلٍ، إلا إنه، في نهاية الأمر، واقع لا ريب فيه.

الدولة تصرّ على أنها "دولة" بالمعنى الذي أشرنا اليه، والذي هو في حقيقته، ليس ديناً. إنما هو ترتيب أوضاع وإطلاق مسمياتٍ، على أحوال. و"الجبهة" تصرّ على أن ليس للدولة من فضل فيما تفعل على أرض الشام لأهلها أكثر مما تفعله بنفسها، تحت اسم الجبهة.

فإذا نظرنا، وعكسنا الأمر، على سبيل المثال، فأسمينا الجبهة "دولة النصرة الإسلامية في الشام"، وأسمينا الدولة "الجبهة الإسلامية في العراق والشام"، فهل سيغيّر هذا التعاكس أي شئ على أرض الواقع على الإطلاق؟

الجواب، نعم ولا، نعم إن كان الأمر أمر سيطرة على حكم الشام بعامة لا حرب الروافض والنصيرية، وإقامة شرع الله تعالى. ولا، إن فهم الفريقان أنها، في الوقت الحاليّ، مسألة شكلية، تتحمّس لها قيادات مدفوعة بحماس أنصارها، أو أنصار تتحمس بحماس قياداتها، أيهما شئت.

السؤال كذلك، هل سيحصل أهل الشام على حرية أوسع ويتخلصون من النصيرية أسرع، ويتوفر لهم خدمات إجتماعية وشرعية وعسكرية أفضل؟ وهنا الإجابة بلا على وجه القطع، إذ قد التفتت الدولة والجبهة لقتال بعضهما البعض، وتدمير منشآتهما، وقتل مجاهديهما، وصرفوا في ذلك نصف إمكاناتهم على الأقل.

المشكلة إذن ليس في تسمية دولة أوجبهة أو حركة، إنما في التوحد على نصرة الحق، وإزهاق الباطل. ثم يكون موضوع التفاوض على طاولة مفاوضات، من يستحق ماذا.

20 جمادى 1435هـ الموافق 21 مارس 2014

مسائل حاسمة في العلاقة بين الدولة والنصرة[57] - 1

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد،

"وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ"ال عمران 103.

"قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ"المائدة 119.

"يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ"التوبة 33.

"وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ"الحجر47.

[57] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72554

اللهم اجعلنا مع الصادقين، ومع الذين تنزع من قلبوهم الغلّ فيكونوا في شرر متقابلين في جنة النعيم.

موضوع آخر، في غاية الحساسية، أتقدم به إلى القادة والمجاهدين وعقلاء أنصارهم في شامنا الحبيب. وهو يتعلق بمخطط يرسم نقاط الاشتباك العقديّ والسياسي بين الجهتين، ومن ثم، يرسم منهجية لأي تقارب أو تفاوض أو تصالح بينهما في المستقبل القريب إن شاء الله.

وأنبه إلى أن المقصود بهذا المقال هو رفع الخلاف، لا تعميقه، فلا ينحرفنّ به أحدّ عن مقصده، بإثارة نعراتٍ أو الدخول في فرعيات، لا تؤدى إلا إلى توسيع الرقعة على الراقع.

نقاط الاشتباك، كما ذكرنا، عقدية وسياسية. وأقدم بين يدي المقال بأمرين هامين يتعلقان بهذا الخصوص.

الاشتباكات العقدية، عادة على مستويين، خلافٌ في أصل المسألة، وخلافٌ في مناطها ومن ثم تطبيقها. ومثال على ذلك أنّ كلّ مسلمٍ، بلا استثناء، يؤمن بأن مرتكب الشرك الأكبر كافرٌ. لكن يأتي الخلاف في مناطات هذا الأصل، وهو عل هناك مانعٌ من تكفيرٍ هذا المعينّ بالذات، أو تكفير من ثبت في حقه عارض من العوارض، وإلى أي درجة يتعلق هذا المانع بمنع تكفيره، وهكذا. فهنا يتحد الأصل، ثم تتفرق صور التطبيق. ومن الظلم البيّن والجهل المردى أن نسوّى بين المستويين من الخلاف. والعالِم من حرّر محل النزاع، ثم تعامل مع خصمه في نطاق هذا التحرير. من هذا الباب ترى الكثير من رويبضات العصر، وما أكثرهم في جيوش النت، يقعون في التكفير، كما يقع الفراش في الضوء المُلتهب، وتراهم يحسبونه ماء، وهو سراب بقيعة، لا أكثر.

كما أن الخلافات السياسية تقع عامة في التنظير أو خاصة في النفس الانسانية. أما التنظير، فهي عادة تابعة للإشكالات العقدية التي ذكرنا، وتقع تحت مسمى "السياسة الشرعية"، ومنها صحة التعامل مع خصوم بناء على عقيدتهم، أو مدى اليسر في تطبيق حكمٍ شرعيّ معين في ظرفٍ معين. أما في خاصة النفس الإنسانية، فهي تتعلق بالهوى، وحب الرئاسة والتعلق بالدنيا، وسائر ما حذّر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي آخر ما يخرج من قلب العبد من أغراض الدنيا.

فهذا الذي ندوّن هنا مقدمة لرسم خطوات أي صلح لعله يكون مجدياً في الآتي القريب، كما سنضع تفاصيله بعد إن شاء الله. وسيقع هذا المقال في ثلاثة أجزاء:

أولاً: نقاط الاشتباك العقديّ

ثانياً: نقاط الاشتباك السياسي

ثالثاً: أجندة التقارب وخطتها الزمنية والعملية

وبالله التوفيق.

أولاً: نقاط الاشتباك العقديّ

ولا نرى أي خلاف في أصول العقيدة بين الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. فكلاهما نلتزم بالكتاب والسنة الصحيحة، وكلاهما ملتزمٌ بإجراء حكم الله وتشريعه، والإعراض عن القوانين الوضعية، وعدم موالاة المشركين "المتفق على شركهم"، ونبذ الديموقراطية، وعدم صرف حقّ الطاعة في التشريع وفي توجيه الشعائر لغير الله. هذا أمرٌ متفق عليه في الأصول.

أما في المناطات، فالأمر يختلف، لكن نسارع بالقول أن خلاف المناطات لا يقع به تكفير إلا عند أهل البدعة من أشباه الخوارج، أو عند الجهلة الرويبضات. أمّا غالب أهل العلم من أهل السنة، فهو عندهم من الخلاف الراجح أو المرجوح، حسب الحالة، وقد يكون من أخطأ فيه له ثواب المجتهد إن حمل الآله، أو له إثمٌ وتنطع أن كان ليس بمجتهدٍ، كما يقع من رويبضات

شبكات التواصل الاجتماعي، وقد يكون بدعة، لكنه لا يكون كفراً إلا في حالة مطابقة المناط للأصل المتفق عليه، ففي هذه الحالة، يقع الكفربسبب الخلاف في الأصل لا في المناط.

(1)

النقطة الرئيسة في الاشتباك، أو الاشتباه العقدي إن شئت، تقع في مسألة الاستعانة أو التعاون مع جهات "مرتدة" ضد مسلمين، أو ضد النصيرية. وقد فصّلت في هذه المسألة في مقالي السابق، أنقلها بتمامها هنا، إذ الظاهر أن القليل النادر يقرأ بتمعن، ففي الإعادة إفادة.

قلت " **المسألة الثانية**: هل قتال طائفة من مسلمين لمسلمين آخرين، بالتعاون مع مرتدين، كفرٌ؟

لا شكّ أنّ التعاون بين طائفة مسلمة وأخرى مرتدة، لقتال طائفة مسلمة أخرى، عملٌ باطلٌ وحرامٌ شرعاً. ومن الحرام ما هو كفرٌ ومنه ما هو دون ذلك. والنظر في هذا ينقسم إلى نقاط عدة:

- هل ثبتت ردّة تلك الجماعة، التي قيل أن المسلمين تعاونوا معها، **بيقين** أم لا؟

وهذا أمرٌ جللٌ يجب ألا يتصدى له إلا العلماء بحق، إذ يترتب عليه استباحة أموال وأعراض وأموال، لا يجب استحلالها إلا بالحق. وتحديد اسلام طائفة من عدمه، يتوقف على أمرين، عقيدتها المعلنة، وتصرفاتها على الأرض.

- فإن كانت عقيدتها المُعلنة هي الرضا بتحكيم الشرع، ورفض الكفريات الظاهرة والبدع المكفرة كلها، فهي مسلمة، سواء كانت باغية أو غير باغية، مرتكبة لمحرمات أم لا.

- ومفهوم المخالفة هنا لا يعمل، بمعنى أنه لو قالت: نرضى بحكم الإسلام ونسعى له بطريق ديموقراطيّ، فهنا تقع الشبهة التي يجب التحرى عنها، وعن مقصودها، فإن كان ذلك منها إيماناً بمبادئ الديموقراطية التي هي رفض حكم الله للشعب، وقبول حكم الشعب للشعب، فهذه ردة **بيقين**. وإن كانت ممن يقول هي وسيلة إلى حكم الله الذى هو الغاية، لا غيره، فهي طائفة بدعية، ثمّ يبين لها أن حكم الوسائل هو حكم المقاصد، وأن من اخترع الديموقراطية قصد بها حكم الشعب للشعب، فتحريف المُصطلح عن أصله فيه تشابه وتشويش وتعمية. ثم يّنظر في تصرفاتها التفصيلية، إذ وقوعها في شركيات تشريعية غالبٌ في معظم الأحيان، ويعامل كلّ تصرف بقدره.

- وإن شاب عقيدتها المُعلنة شرك واضح جليّ كأن ذكرت أنها لا تتحاكم إلى الشرع، بل إلى القوانين الوضعية وتتبنى العلمانية، فهذا نقض لعقيدة الإسلام، وردة صريحة **بيقين**.

- وهل حكم الردة ينسحب على كافة أفرادها أم لا؟

ثم ياتي هنا وقوع الحكم على المعيّن، فكما ذكرنا، المعيّن لا ينسحب عليه حكم الجماعة تلقائياً، إلا عند بعض الغلاة. لكن يجب استصحاب أصل الاسلام عليه، إلا إن كان كافراً أصلياً، ثم تقام عليه الحجة الرسالية، ويبيّن له الأمر بتفصيله، فإن استمر على عقيدة الكفر، كفر بذلك، وإن لم يفهم الحجة، فإن إقامة الحجة هي الواجب لا إفهامها، وإلا لم يكفر أحد على وجه البسيطة. وإن ظلّ على فهم البدعة ظلّ مبتدعاً، ويعامل على هذا الأساس.

- هل يعتبر هذا التعاون بين المسلمين ولاءً مكفراً، أم له صور متعددة؟

ثم نأتي لقضية التعاون، فنقول:

- القتال بين طوائف المسلمين حرامٌ ابتداءً ويجب وقفه وعدم تبريره وتمريره.

- إن تعاونت طائفة مسلمة مع طائفة مرتدة **بيقين**، فهذا حرام شرعاً، بل يكون ولاءً في بعض صوره:

i. فإن كان لقتال إخوة في العقيدة، سواءً طائفة سنية أو فيها بدعة غير مكفرة، فإن كان لدحر بغي رأوه واقع عليهم، فهذا حرام، وإن كان نصرة للمرتدين على المسلمين فهذا ولاءٌ مكفّر.

ii. وإن كان لقتال عدو كافر مشترك، ففيه صور متعددة، إذ لا يجب أن يكون للكفار غلبة في القوة داخل ساحة القتال، وألا يعلو على المسلمين في القيادة، بل تظل اقيادة في يد المسلمين، حتى لا يوجهوا مسار القتال ويحرفوه ضد المسلمين والاسلام، وأن لا يتمكنوا من إقامة قواعد تظل شوكة في حلق المسلمين تهددهم، فهذه كلها صور ولاء مكفّر، إذ إن الكفار أو المرتدين غرضهم من قتال الكفار ليس مَحضاً، وليس لنصرة الإسلام، بل فيه بغضٌ للإسلام وتربُص به وبأهله. وقد رأينا كيف أنّ الله قد أعلن فرح المؤمنين بنصر الله الذي هو نصر الروم على الفرس، لأنهم، وإن كانوا كفاراً، إلا أنهم أقرب للمسلمين من عبّاد النار. فالحكم هنا من ذلك النوع ويرجع إلى أصل الاعتقاد من ناحية وإلى السياسة الشرعية من ناحية أخرى".

وبناءً على ذلك، فإن تكفير جبهة النصرة بهذا العمل، خروج عن السنة، إذ نتحد معهم في الأصل كما قررنا، إلا إنهم يرون أن الجبهة الإسلامية والجيش الحر ليسوا على ردة جماعية. بل فيهم تفصيل.

ونقرر هنا أن ذلك التعاون الذي يقع من جبهة النصرة إثمٌ باطلٌ إن كان قد وقع لقتال الدولة، ويجب التوبة منه والتوقف عنه. إذ إن التعاون هنا يقع بين طائفتين، طائفة مسلمة، هي جبهة النصرة، وطائفة اجتمع فيها البرّ والفاجر، والمسلم والكافر، فلوسلّمنا بأنّ أتباعها ليسوا بكفار بعامة، فلا يجب التعاون معهم كجماعة، إذ هي جماعة مخلّطة عندهم، مرتدة عند غيرهم، ولا يحلّ التعاون معها ضد مسلمين على وجه الإطلاق واليقين. وإن لم يكن كفراً، فلسنا في حلٍ من عمل الإثم والباطل. فاللوم على النصرة في هذه النقطة، ويجب عليها إصلاحها.

(2)

النقطة الثانية، هي إطلاق أحكام التكفير بلا اعتبار لأوجه الخلاف فيه، ثم القتل بناءً على ذلك النظر. وقد رأينا ما فعل هذا المسمى أبو عبد الرحمن العراقي، وهو والله أشبه بالجزارين منه بالمجاهدين. وقد لاحظ كثيرٌ الأفاضل من متابعي الأحداث التوسع في هذه المسألة، أي إطلاق أحكام التكفير على المخالف، موجوده بدرجات متفاوته وعلى مستويات مختلفة عند الدولة والنصرة جميها. لكن الفرق أن النصرة تقول بها من خلال فتاوى بعض من يُنعتون بالشرعيّين، كأبو مارية هذا، لكن لا ترى له أثراً في أفعالها أو أقوال أتباعها. ولكن الدولة على خلاف ذلك، فلا ترى التكفير يقع على لسان شرعييها،بل ينفونه ويردونه، لكن تجده عاماً منتشراً بين أتباعها على الأرض تصرفاً، كمارأينا من تصرف هذا العراقيّ، وقولاً، كما يراه من يتابع كثيراً ممن أنصارهم من جيوش النت، إلا من عصم الله، وقليل ما هم.

فهذه النقطة يتساوى فيها الطرفان، ويقع فيها اللوم على كليهما، وإن كان تأثيرها السلبيّ على الأرض يقع على عاتق الدولة بشكلٍ أكبر، فالحديث عن الكفر والرمي به شئ، وحزّ الرؤوس وشق الصدور وبقر البطون بالفعل شئ آخر. وهذه، مع الأسف، هي الصورة التي رسمتها يد الدولة لنفسها بنفسها، على أيدى أتباعها في الجيشين، جيش القتال وجيش النت على السواء، تحت شعار التمسك بالحق والقوة فيه، وهو خلاف السايسة الشرعية والأحكام الفقهية على السواء.

ومن ثم، فإنه يجب على الدولة تتبع هذا العيب المقيت، والضرب على يد من يقوم عليه بقوة وحسم وصدق، إذ إننا لم نر من الدولة إلا تبريرات على ما فعل أمراؤها على الأرض، إلا إحالة على أقوال الشيخين البغدادي والعدناني على الشرائط، وهو ما لا يوقف عدواناً ولا يصلح انحرافاً. كما يجب عليها أن تنقل فقهها الصحيح، إن كان حقاً هو ما تراه، إلى أتباعها على الأرض وعلى النت، فقد والله أساء كلاهما لشكل الدولة وسمعتها، إلا عند أنصارها بالطبع، فهم في نشوة من هذا الأمر، نخشى ألا تنتهى على خير. وكم من محاولات سبقت رأينا ما آلت اليه، ولكن كثر القائلون وقل السامعون.

ويجب على النصرة الأخذ على أيدى هؤلاء المُلقبين بالشرعيين، ومنع حديثهم غير المنضبط هذا، وإلا تبرأت منهم، فإنهم يسعّرون للحرب، ويذكون أتونها من حيث يقول غيرهم نريد صلحاً. فكأن للنصرة لكلّ غرض متحدث، منهم من يتوجه للأنصار بخطاب، ومنهم من يتوجه للخصم بخطاب، ومنهم من يخاطب العامة بمنهج ثالث.

ثانياً: نقاط الاشتباك السياسي

يتبع إن شاء الله تعالى، وفيه الحديث عن موضوع البيعة، وأثر تسميات الكتل المتناحرة، والقومية والأهواء، ونقاط أخرى.

د طارق عبد الحليم

22 جمادى الأولى 1435 – 23 مارس 2014

مسائل حاسمة في العلاقة بين الدولة والنصرة[58] - 2

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد،

"وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ"ال عمران 103.

"قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ"المائدة 119.

"يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ"التوبة 33.

"وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ"الحجر47.

"حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ"ال عمران 152.

اللهم اجعلنا مع الصادقين، ومع الذين تنزع من قلوبهم الغلّ فيكونوا في سرر متقابلين في جنة النعيم.

للعقلاء فقط .. أكتب

ثانياً: نقاط الاشتباك السياسي[59]

أما من ناحية السياسة، وأقصد السياسة الشرعية، فإن هناك نقاط اشتباكٍ بين النصرة والدولة تحتاج إلى إيضاح وتمييز، أتناول أهمها وأكثرها تأثيراً في الموقف الحاليّ.

مسألة البيعات:

---

[58] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72557

[59] أوصر بقرءة المقال مع مراجعة الجزء الأول منه، وكلّ ما دوّنا بالشأن الشاميّ في هذا االرابط
http://www.tariqabdelhaleem.net/new/ArticalList-131

أعرف مسبقاً أن الحديث في هذاالأمر سيجرّ عليّ ويلات أهل تويتر، بل ولعنات وتكفير وتخوين من كلا الفريقين، لكن والله ما أبالي بهذا مثقال ذرة، إلا أن ينكشف الحق وترتفع الغمة. وكلا الطرفين مُحتاج إلى عين مراقبة محايدة، ترصد بلا تعصب، لترى الفجوات في مسار الأحداث ومنطقها، وتخلخل سلسلة أسبابها، من ثم مسبَّبَاتها. فليغضب من يغضب، وليرضى من يرضى، وقد صدق من قال

فليتك تحلو والحياة ذميمـــــة وليتك ترضى والأنام غضابُ

وليت الذي بيني وبينك عامرٌ وبيني وبين العالميــن خرابُ

إذا صحّ منك الودُّ فالكلُ باطلٌ وكلّ ما فوق التـــراب ترابُ

نبدأ بتقرير أنّ أمر البيعة واحترامها واجب شرعي لازم، وردت به الأحاديث، وأكدته السنة، إلا فيما ليس فيه طاعة ظاهرة لله، كأن يأمر أحدٌ أحداً من جنوده بقتل مسلمٍ أو من شك في إسلامه، فلا طاعة هناك، إلا إن كان من طائفة باغية تحدد بغيها بإجماع أهل الحل والعقد، وبدأته بقتال، وتفاصيلها في كتب الفقه وأبواب الردة.

ثم إنه يجب أن نذكّر أن كل تلك البيعات هي بيعات إمارة لا بيعات عامة للإمامة العظمى أو الخلافة، فهذا أمرٌ لا يزال بعيداً عن المنال، كيف ونحن لا نزال نحاول التوفيق بين فريقين متقاتلين! ولكن هي، في آخر الأمر، الوسيلة التي يجب أن يتخذها المسلمون للوصول إلى تحقيق مقصد الشارع.

ثم ننتقل إلى صلب الموضوع. فنقول إنّ هناك بيعة ثابتة بيقين، وهناك بيعة غير يقينية لم يُحسم أمر وقوعها.

(1)

فالبيعة الثابتة بيقين هي بيعة الشيخ الجولاني للشيخ البغدادي. هذه لا مراء فيها.

<u>قد يقول أنصار جبهة النصرة:</u>

- إنها كانت ملزمة في العراق فقط، وهذا غير صحيح ولا يتمشى مع سنن البيعة. ومن المعلوم أنها كانت بيعة تشمل الشام أعطي الشيخ البغدادي حفظه الله الشيخ الجولاني حفظه الله بها مالاً ورجالا وعتاداً للتوجه إلى الشام، فكيف يبايع للشيخ البغداديّ أمير متوجه إلى الشام دون أن تشمل البيعة الشام؟

- كيف يمكن أن تقام دولة في الشام دون استشارة أهلها؟ وهذا يمكن أن يختلف فيه النظر، فمما لا شك فيه أنّ مشاورة أهل المحلة مطلوبة لمنع حدوث ما حدث بالفعل، لكنه ليس واجباً، إذ إنّ توجه الشيخ الجولانيّ أصلاً للقتال بالشام، بدعم دولة العراق مالاً وعتاداً، وبيعته للدولة في العراق للقتال في الشام، اعتراف ضمنيّ بالتمدد، لا ينكره عاقل.

- قول بأن أهل الشام أحق بلايتها، هذا قول مرفوض شرعاًن إذ هو من بقايا عقلية سايكس بيكو، وبه قومية جاهلية، ولم يحر عليه فعل الصحابة ولا التابعين ولا خلفاء المسلمين على وجه الإطلاق.

- إن الشيخ البغداديّ لم يستشر الشيخ الجولانيّ قبل التمدد، وهذا، مرة أخرى، كان من المستحسن والأفضل، بصفته قائماً على أمر القتال في الشام، لكنه ليس واجباً وليس فيه معصية توجب نقض البيعة. ونشعر أن الشيخ البغدادي وصلت له أمور جعلته يسرع في ذلك التمدد والله وأعلم.

- إنّ الشيخ البغدادي قد سمح لجبهة النصرة أن تتصل مباشرة بقاعدة خراسان. لكن السؤال، هل سمح لها أن تخلع يداً من طاعة للدولة، فتبايع خراسان من جديد، دون مشاورتها وأخذ موافقتها. ولا أظن عاقلاً يقول إن الدولة سمحت للنصرة بهذه البيعة الجديدة، وإلا ففيم الاقتتال إذن؟

- إنكار الجبهة التعاون مع معروف وأمثاله، لكن علي ذلك شواهد كثيرة عُرضت، لا محل لتتبعها هنا حتى لا نخرج عن الغرض. لكنّ هذا أمرٌ لا يُحلّ بحالٍ من الأحوال قتال مسلمٍ، وله صور في قتال الكفار.

المطلوب: تقوى الله في موضوع البيعة، والرجوع إلى الحق فيها، وتفسير هذا التعاون بشكلٍ شرعي صحيح، والرجوع عما هو إثمٌ فيه

---

(2)

ثم أمر بيعة الشيخ البغدادي للشيخ الظواهري حفظه الله، فهي بيعة لم تثبت بيقين، لا صفتها ولا حقيقتها، لكن قرائن عديدة قد تميل بالكفة إلى وقوعها حقيقة، ولن تظهر بيقين إلا إن أكدها الشيخ الظواهري بنفسه وصوته، أو أنكرها الشيخ البغدادي بنفسه وصوته. فندعوهما لذلك. وسنبني هنا على أنها قد وقعت بالفعل لإحتفاء القرائن حولها، لكن لا نبنى على يقين منها.

فإن كانت هذه البيعة قد وقعت، فإنه لا شك في التالي إذن، وهو أنّ الشيخ البغدادي قد وقع في نفس ما وقع فيه الشيخ الجولانيّ، لكن بعده زمنياً.

قد يقول أنصار الدولة:

- إنّ العشائر والتجمعات التي بايعت الدولة في العراق، ولم تبايع القاعدة، بل بايعت الدولة مباشرة، وهذا لا دليل فيه على النقطة المطروحة إذ يمكن أن تبايع كافة التجمعات في العراق الدولة، نيابة عن بيعة القاعدة في خراسان.

- إنّ تنظيم القاعدة في العراق قد حلّه الشيخ الظواهريّ وأعلن ضمّه للدولة، وهذا لا يدل على عدم وجود البيعة كذلك، إذ قد يكون اندماجاً لا استقلالاً.

- إن الشيخ الظواهري أعطى للدولة حرية العمل المطلقة، مع المشاورة في أحد بياناته، وأشاد بها في كافة بياناته. وهذا كذلك لا يثبت عدم وقوع بيعة، فإن موضوع البيعة، أصلاً، الأصل فيه السرية والتكتم، وقد يكون ذلك لمنع الضغط على الدولة من انتمائها لأكبر تنظيم "إرهابيّ" في العالم.

- إن التحكيم بين الدولة والنصرة، والذي قام به الشيخ الظواهري حفظه الله، يثبت عدم مبايعة الدولة له. وهذا لا يثبت شيئا من حيث أنّه يمكن لمتخاصمين أن يرجعا لأميرهما معاً للتحكيم بينهما.

- أنّ تمدد الدولة الإسلامية لا انحسارها هو شرع الله، وهو صحيح لا ريب فيه، لكن الأمر أمر توقيت لمنع الانشقاق، ومراعاة جلب المصالح ودفع المضار. لا تقييد الأصل، ولكن توقيته.

إذن، فإن كافة هذه التبريرات لا تثبت، ثبوتاً يقينياً، عدم وجود بيعة للشيخ الظواهري لازمة في عنق الشيخ البغدادي. ولا معوّل على كافة ما يقوله الأنصار على صفحات التواصل الإجتماعي، فهي ليس بذات صفة إثبات أو نفي. ومن ثم، فإنه، **في هذه الحالة إن ثبتت بيقين**، يصعب القول أنّ الشيخ البغدادي لم يقع في نفس ما وقع فيه الشيخ الجولانيّ من قبله.

أمرٌ آخر لم يتضح يقيناً، وإن كانت القرائن عليه قوية جداً، وهو أنّ الشيخ البغداديّ رضي بتحكيم الشيخ الظواهري بينه وبين الشيخ الجولانيّ، ثم لمّا أتى جواب الشيخ الظواهري على غير ما أرادت الدولة، لم يأخذ به، والرضا بهذا التحكيم قد ثبت من عدة جهاتٍ، منها من هم من الدولة. فلماذا رجع الشيخ البغدادي عن نتيجة التحكيم؟ وهي نقطة تردّد فيها الكثير من الأقوال لنفيها أو تبريرها، ولكنها كلها لم تسلم من تجريح معتبر.

وقد وردت شهادات لا يمكن إغفالها، لفضل أصحابها، ومنهم من عرفت وعاشرت معاشرة طويلة، وهم أهل للتعديل عندى. وهذه الشهادات تضع ثقلاً على كاهل الدولة، يجب عليها تبريره. ولا يكفي الرمي بالتهمة أو الكذب أو غير ذلك لدحض هذه الشهادات.

ونعرف ما يقول البعض من إنه لا يجب أن تقوم الدولة بتبرير كلّ أمر وهذا القبيل من الكلام، وهذا ليس بكلام شرعيّ ولا عقليّ ولا واقعيّ، فلا داعٍ لدحضه.

المطلوب: نريد مسؤولا متحدثاً عن الدولة يصرّح بلا مواربة أن للشيخ البغدادي بيعة للشيخ الظواهري أم لا!

---

(3)

موقف القاعدة ود. أيمن الظواهريّ حفظه الله من الخلاف

وهذا أمرٌ آخر يجب إلقاء الضوء عليه، والاستفسار عن أسبابه ودوافعه. ونحن هنا نثبت أنّ الشيخ الظواهريّ حفظه الله ممن أثبتوا فوق أي مجالٍ للشك تفاني في خدمه هذا الدين، وفهم مقاصده والتضحية من أجل رفعته على مدى أربعين عاماً ولا نزكي على الله أحدا. ثم نرى سفهاء أحلام، أحداث أسنان، رويبضات تويتر وفيس بوك، لا يقام لهم وزن حين يوزن الرجال بميزان العلم والعمل، يقدحون في الشيخ، وفي إخلاصه وعلمه، بل وجهاده. قبّحهم الله من مخلوقات شوهاء لا فائدة منها إلا شغل حيز في فراغ هذه الدنيا.

والشيخ الظواهري، مع ذلك بشرٌ يصيب ويخطئ، فما علينا إن أشرنا إلى ما نراه صائباً من وجهة نظرنا، أو ما نراه غير صائب، دون قدحٍ في الأصل. ولا عيب على من نقد له قولاً أو فعلاً مع حفظ الأدب أولاً، وحفظ المقام ثانياً، والصدور عن علم لا هوى مما يسمونه "الرأي"، ولا ضرب في عماية أو حطب بليلٍ.

وموقف الشيخ الجليل، من هذه القضية كان، ولا يزال محطّ أسئلة تشغلني، لم أجد لها جواباً، ألخصها فيما يأتي:

- لماذا لم يكشف الشيخ الظواهريّ عن بيعة البغدادي له بشكلٍ واضح صريح، بعد هذا الصراع الذي بدأ بين إخوة المنهج، رغم ان ذلك كان سيؤدى إلى حسم آراء الكثير من المجاهدين. إلا إن قيل في الاعتذار عن ذلك أن هذا أمرٌ يجب أن يحاط بالكتمان، وهو مردود عليه بأن بيعة الشيخ الجولاني لم تحط بكتمان!

- لماذا قبل الشيخ الظواهريّ بيعة الشيخ الجولاني، مع علمه بأنّ للأخير بيعة ثابتة يقينية للدولة؟ وقد يقال إنه قبلها حقناً للدماء من أميرٍ تحت أميره، وهو مقبول شرعاً، لكن هذا فيه ما فيه، لأنه كان سبباً في العكس، من إراقة الدماء، وشقّ الصف.

- لماذا يسكت الشيخ الظواهري حتى اليوم عما يحدث في الكواليس الخلفية للقاعدة، وهو يرى صدعاً بدأ في الاتساع بين صفوفها، حيث بدأت بعض مراكز القاعدة في اليمن والمغرب وغيرهما في إعلان نصرتهم للدولة، وهو ما يخالف ما أعلنه الشيخ الظواهري في حكمه برجوع الدولة إلى العراق؟

هذه النقاط تحتاج إلى إجابة حاسمة ومؤكدة وسريعة من الشيخ الجليل، حفظه الله، ليحيا من حي عن بينة ويهلك من هلك عن بينة.

هذه أمور تحتاج إلى كشفٍ وتدقيقٍ وإجابة واضحة صريحة. ومفتاح الموقف، في رأينا، يكمن في أربعة أمورٍ حاسمة وقعت متتالية، وأدت إلى ما نحن فيه اليوم من صراع بغيض:

- شق الشيخ الجولاني عصا الطاعة ورجوعه عن البيعة للدولة ورفضه تمددها للشام.

- رفض الدولة نتيجة تحكيم الشيخ الظواهريّ بعد قبول التحكيم.

- قبول الشيخ الظواهري حفظه الله بيعة الشيخ الجولاني.

- سكوت الشيخ الظواهري على أمر البيعة وما يحدث اليوم من خلاف، بين إخوة الشام، ومواقف القاعدة في أرجاء العالم الإسلاميّ.

ولا أدرى نسبة الهوى وحب الرئاسة في كل تلك الأمور التي ذكرنا في البندين 1 و 2، ومن أصابته، وبأي قدرٍ. لكن لا نستطيع جزماً أن نخليها من هذا العامل، إذ نحن نتعامل مع بشرٍ ممن خلق. وليسوا أفضل والله ممن قاتل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال الله تعالى فيهم "حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ"ال عمران 149. فقرن سبحانه بين التنازع والفشل وحب الدنيا. فليخفف الوطء من أطلق "الفاتح" على الشيخ الجولانيّ، وليرجع إلى وعيه من قال إن الشيخ البغدادي سيصلى بعيسى بن مريم! هذه والله دلائل هزيمة لا نصر وعلامات حسورٍ لا تقدم. وما من فشل إلا سبقه غلو، خذوها عنى.

من هذا النظر والتحليل، يرى القارئ المنصف أنّ المسألة لها أوجه إشكاليات متعددة، لا يرى كلّ طرفس إلا ما هو في مصلحته، وما يدعم موقفه. ولهذا قلنا إننا لا نتعصب لأحدٍ، بل نكشف محاور الخلاف، ونقاط الاشتباك بإنصاف وحيدة، مع أننا نرى حقاً لى فريق أكثر من عيره، ولسنا في حلٍ من الحديث في ذلك، فهو أمرٌ شخصي لا معوّل عليه في حكم.

ولذا أدعو كلّ فريق، قادة وأمراء ومجاهجين وأتباع، أن يتمعنوا فيما دونت هنا، وألا يتسرعوا في اتخاذ جانباً والتغاضى عن جانبٍ آخر، وأذكرهم مرة أخرى بما دونت في عام 1983، في كتابي "مقدمة في اختلاف المسلمين وتفرقهم"، قلت:

"والتعصب عند الإطلاق ظاهرة ذميمة لاتؤدي إلا إلى التفرق والتعادي، وهو من خصال أهل الكتاب التي تكون في هذه الأمة قال تعالى "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ"البقرة 91. فوصف اليهود بأنهم كانوا يعرفون الحق قبل ظهور النبي فلما جاءهم من غير طائفة يهوونها لم ينقادوا له ، وهذا يبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة في العلم أو الدين أو إلى رئيس معظم عندهم ، فأنهم لايقبلون من الدين – لافقها ولارواية – إلا ماجاءت به طائفتهم.

ويقابل التعصب الثبات على الحق والتمسك به، وقد يتقارب المعنيان فلا يتميزا إلا في نظرالمدقق الفاحص، وقد يخلط بينهما، فنرى البعض يمدحون التعصب على أنه دلالة قوة إيمان ورسوخ عقيدة، بينما نرى البعض الآخر يذمون المتمسك بالحق الثابت عليه ويرمونه بالجمود والتعصب، والحق أن البون شاسع بين المعنين في المنشأ والطريق والثمرة.

فمنشأ التعصب ضعف في النفس وجهل في العقل، بينما التمسك بالحق ينشأ من القناعة بالرأي ووضوح الدليل.

وطريق المتعصب هو الصد عن معرفة دليل المخالف أوالإستماع إليه أو اعتباره في النظر بأي وجه من الإعتبار.

بينما طريق المتمسك بالحق المناقشة الحرة والإستماع إلى دليل المخالف برحابة صدر واتساع أفق، والرد المشفق الذي يرجو هدى المخالف ولاينتظر سقطته.

وثمرة التعصب الإختلاف والفرقة والتباغض، وثمرة التمسك بالحق اجتماع المؤالفين عليه واتحادهم ومراجعة المخالفين لمنهاجهم، ثم نور في القلب يُضيء لصاحبه الطريق ويهديه الصراط المستقيم"[60].

يتبع إن شاء الله تعالى، وفيه الحديث عن خطوات الصلح ومساره وآثاره.

د طارق عبد الحليم

24 جمادى الأولى 1435 – 25 مارس 2014

---

[60] "مقدمة في اختلاف المسلمين وتفرقهم" ص32، http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-4

4:15pmالأربعاء

مسائل حاسمة في العلاقة بين الدولة والنصرة[61] – توحيد الصف 3 الحلقة الأخيرة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد،

"وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ"ال عمران 103.

"قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ"المائدة 119.

"يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ"التوبة 33.

"وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ"الحجر47.

"حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ"ال عمران 152.

اللهم اجعلنا مع الصادقين، ومع الذين تنزع من قلوبهم الغلّ فيكونوا في سرر متقابلين في جنة النعيم.

للعقلاء فقط .. أكتب

ثانياً: هل عاد لتوحيد الصف محل؟[62]

انقطع حديثنا في هذه السلسلة، التي تتناول نقاط الاشتباك العقديّ والسياسي بين "الدولة الإسلامية"، و بين "جبهة النصرة"، بتلك المداخلة التي ساقنا اليها بعض حديثٍ لم نرض عنه، من أخ فاضلٍ. ثم ما تبع ذلك من مشاغبات وخروج عن آداب الإسلام العامة، والتشبه بعادات الشبّيحة والفسقة في ردود فعل بعض من أخذته العزة بالإثم، دفاعاً عن شيخه، أو دفاعاً عن أميره، وما هو إلا محض اتباع الهوى، إذ يلزم على المحاور أن يكون عالماً بموضوع الحوار[63]، فإن كان في الشرع وجب أن يكون له فيه باعٌ وإلا كان كلابس ثوبيّ زوى، وهم الأكثرية اليوم. وإن كان سياسياً وجب عليه أن يصيف إلى العلم الشرعيّ خبرة الأيام أولاً والعلم بالواقع ثانيا، وهو يكاد يكون منعدماً عند نفس الأكثرية. فصار الحوار كحوار الطرشان، ليس فيه مستمع، بل متكلمان، احدهما بعلم والآخر بجهل! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن ثم آلينا أن نكتب ما نرى، كما تعودنا في الأربعين سنة الأخيرة، ولن يثنينا غليّمٌ غرٌ يقود عميان ولا جاهلٌ صِفرٌ يرعى قطعان، وإن تسمت باسماء آدمية. ثم لندع الخلق يتحاور ويتصارع حول ما كتبنا،، ويعدّل أو يجرّح، بهوى أو بعلم، كل حسب تقواه، وصدق المتنبي

أنام ملئ جفوني عن شواردها ويسهر الخلق جرّاها ويختصمُ

---

61 http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72559

62 أوصي بقرءة المقال مع مراجعة الجزء الأول منه، وكلّ ما دوّنا بالشأن الشاميّ في هذا االرابط http://www.tariqabdelhaleem.net/new/ArticalList-131

63 راجع مقالنا "مختصر في الحوار" http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72556

وصلنا في نهاية المقال السابق[64] عن الاشتباكات السياسية إلى أن هناك أمورا تحتاج إلى كشفٍ وتدقيقٍ وإجابة واضحة صريحة. وقلنا إن مفتاح الموقف، في رأينا، يكمن في أربعة أمورٍ حاسمة وقعت متتالية، وأدت إلى ما نحن فيه اليوم من صراع بغيض:

- شق الشيخ الجولاني عصا الطاعة ورجوعه عن البيعة للدولة ورفضه تمددها للشام.
- رفض الدولة نتيجة تحكيم الشيخ الظواهريّ بعد قبول التحكيم.
- قبول الشيخ الظواهري حفظه الله بيعة الشيخ الجولاني.
- سكوت الشيخ الظواهري على أمر البيعة وما يحدث اليوم من خلاف، بين إخوة الشام، ومواقف القاعدة في أرجاء العالم الإسلاميّ.

والحقّ، أن الكثير من مناهج الكيانين "الدولة" "والنصرة"، قد وَضح أخيراً بدرجة كبيرة. ولا زلت على رأيّ فيهما، لكن لا زلت كذلك في غير حلّ من ذكره، أذكره في حينه إن شاء الله، وإلا فإن العدالة المفترضة في القائم على صلح، توجب ألا ينحاز بأي شكلٍ من الأشكال.

ويجب أن ننوه هنا إلى إننا، والشيخ د هاني السباعيّ قد سبق أن قدمنا مبادرة للصلح[65]، في يناير 2014 الماضى، لم تلق أي التفات من الجانبين. ثم حاولت أن اقوم بوساطاتٍ عديدة، مع مشايخ من الجبهة ومن الدولة على السواء (واحد من النصرة واثنان من الدولة). لن هذه الجهود تعثرت، وقتلت في مهدها، بعدم العناية وفقد الجدية من طرف أو من آخر، خاصة من طرف الدولة.

وإذا تركنا قول الأنصار جانباً، إذ لا تزيد مداخلاتهم الأمر إلا تعقيداً وانحرافاً والتواءً بالحقائق، وذهبنا نتحدث عما تحت أيدينا مما يمكن الركون إلى صحته، رأينا أنّ العوامل التي تقف في وجه الصلح هي:

- الثقة المفقودة بين الطرفين، وانحراف بوصلة النية.
- الاختلاف الاجتهاديّ في مناطات التكفير والولاء والبراء، لا أصلهما.
- عدم القدرة على تحديد طرق الاتصال والبدء في التحاور، بسبب النقطتين السابقتين، ومن ثم فقد أجندة عمل محددة لهذا التحاور.

فالواجب اليوم إذن، بناءً على ما لاحظنا، هو أن نسير خطوة لإصلاح النوايا، وخطوة لضبط الأقوال وخطوة لبدء الأعمال، تؤدي كلها إلى التوافق على الأرض بشكلٍ ما.

خطوة إصلاح النوايا:

وطريق ذلك هي الرجوع إلى الهدف الرئيس من هذه العملية كلها. لم نقاتل؟ لم نجاهد؟ لم نريد إقامة شرع الله على الأرض؟ والاجابة بسيطة واضحة، هي ابتغاء مرضاة الله، بصحيح عبادته، وطلب رضوانه ورحمته، واستحقاق جنته يوم يقوم الحساب. ليس الغرض إقامة دولة وإن تمددت، ولا خلافة وإن امتدت، ولا جبهة وإن عظمت، بل هذه كلها وسائل لا غايات، وكلها طرقٌ لا نهايات. فمن جعلها غاية فقد ضلّ الطريق، وأفسد النية الخالصة لله.

---

[64] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72557

[65] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72497.

وقد والله رأينا هذه الوسائل تنقلب إلى غايات في نفسها، يسعى لها الساعي لذاتها لا لما تؤدى اليه. وما اطلاق الشعارات، ولا التعصب الأعمي للمُسمّيات إلا دليل على فساد النية. وفساد النية لا يؤدى إلا إلى فساد القول والعمل.

والمفروض اليوم، وحديثي إلى القادة وصنّاع القرار، في الجبهة والدولة، أن يقوموا لله، وأن يتذكروا فيما خرجوا، ألقيام "دولة العراق والشام"، أو "جبهة النصرة"، أو أي فصيل آخر مثلهما، أم للقضاء على النصيرية أعداء الإسلام، وتحرير الشام، وإقامة الشرع. ولا شك عندي أنّ النية بداية كانت صحيحة خالصة. ثم دخلت فيها عوامل دنيوية يقرأ آثارها كلّ ذي بصر وبصيرة. يقول المولى سبحانه وتعالى "أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ"الشورى 13. ودلالات الآية كثيرة، منها إنها في سورة الشورى، فإقامة الدين لن تتحقق إلا بالشورى، عامة بين المسلمين، من أصحاب الوجاهة والحلّ والعقد. ثم انظر، يا رعاك الله، إلى قوله تعالى " وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ" بعد قوله " أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ"، مما يحمل تحذيراً إلهيا مما شاهدناه إلى مدى تاريخ الإسلام، وما نراه اليوم أوضح من الشمس في الشام، وهو أن يتفرق الناس في أثناء سعيهم لإقامة الدين. أليس هذا ما يحدث اليوم؟ ألم تقع قيادات النصرة والدولة فيما حذّر منه المولى سبحانه؟

فتصحيح النية لله سبحانه، وتخليصها من شوائب الدنيا وحب الزعامة والرئاسة لا يسبقه أي خطوة في هذا الطريق الملئ بحجج الشيطان وهوى النفوس.

خطوة تصويب الأقوال:

وأقوال اللسان هي تعبير عمّا يدور في الجنان، فالظاهر دليلٌ على الباطن، وقولة اللسان تهدى أو تُردى، قال الصادق المصدوق "إنَّ الرَّجُلَ ليتكلمُ بالكلمةِ مِنْ رضوان الله لا يُلقي لها بالاً يرفعه الله بها درجاتٍ ، وإنَّ العبدَ ليتكلم بالكلمة من سَخَطِ الله لا يُلقي لها بالاً يهوي بها في جهنَّم"البخاري. فالكلمة التي تخرج من فيّ أحدكم تضعه في مكانه يوم الحساب، فإن وجد خيراً فذاك، وإن وجد شراً فلا يلومن إلا نفسه.

والكلمة أشدّ خطراً من العمل في بعض الأحيان، إذ العمل يستدعى جهداً وحركة، فيكون مانعا من إتمامه إلا لذوى الهمة، الصالحة أو الباطلة، ولكن الكلمة سهلة ميسورة، ورصيدها على اللسان غير محدود. ومن هنا يأتي خطرها، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم في حيث معاذ "وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم"الترمذي وابن ماجة وأحمد. وهو استفهام حصري انتهى بالاستثناء بإلا، للدلالة على كثرة وقوع الأمر على هذه الصورة.

ومن هنا، فإن من أول خطوات الإصلاح، أن يتوقف سيل الاتهامات والسباب والشم والقدح، والأوصاف المخزية التي يصف الطرفان بها بعضهما بعضاً، فهذا خائن عميل، وذاك خارجيّ عفن، وأمثال ذلك من قدحٍ مستمرٍ نراه على تويتر خاصة، ليل نهار، بل جاء على لسان بعض شرعيّ الكيانين! ولا أدري كيف ينسب نفسه للشرع من قذع باللفظ وسن وشتم؟ ولن تكون هدنة إلا بتوقف هذا السيل، من الجانبين، وبتوعّد قادتهما أنصارهما بالاعلان عن نبذ من يتولى كبر الكلمة عيناً، لا ببيان عام مائعٍ يُنشر، ثم يُترك السفهاء يخربون ويصيبون، بينما يختبئ القادة وراء البيان العام بالتبرأ. هذا تكتيك تقوم به العلمانية الاعلامية، لهدم الخصم، نرتفع بقدر المجاهدين أن يستخدموها.

هذا من جانب كلمة السوء، ثم كذلك يجب أن يتوقف سيل المديح البارد الزائد، الذي لا يوّلد إلا تزمتاً وتعصباً وهوساً عند كثيرٍ من الشباب، الذين هم أصلاً مشحونون بعواطف غير منضبطة، لا أساس لها إلا كلمات وتعبيرات وتسميات، تخرج بالواقع عن حقيقته. واسمعوا كلمتى هذه، إنّ كمّ الإحباط يتناسب مع قدر المغالاة، فرفقا بأنفسكم، وترفقوا في رفع قدر من تحبون، لعلكم لا تسقطون على جذور رقابكم احباطاً إن أثبتت الأيام فشلا.

والتجرد من الألقاب والأوصاف الي تعلو بالذات عن قدرها، وتضعها في موضعٍ يصنع منها فراعنة "إسلامية"، كلقب الفاتح، والكرار، بل وأمير المؤمنين، فإنها ألقابٌ ليس لها على الأرض رصيد، إلا في قلوب وعقول محبّ جاهل، أو تابع متعصب. فالخطوة الثانية إذن، هي التحكم في الأقوال، وضبط اللسان، سواءً في الانتقاص من الخصم، أو رفع مكانة الأولياء، حتى لو

رآها من رآها حقاً. ولنا في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة، في صلح الحديبية حين رفع صفته كرسول لله سبحانه، وهي ثابتة بيقين، لإتمام الصلح، لكن أين هو رسول الله صلى الله عليه وسلم من أغيلمة اليوم، الذين هم بلا فقه ولا سياسة ولا خلق!

خطوة تصحيح الأفعال:

وهذه الخطوة، هي التي تأتي بثمار على الأرض، سواءّ بحقن دماء المسلمين، أو بإهلاك العدو النصيري اللعين.

والأفعال المطلوبة، حسب منطق الأحداث هي:

- يعقد لقاء ثنائيّ بين مسؤولي الدولة والنصرة، على مستو صانعي القرار، يتفادى فيه كلاهما الكبر والعزة بالإثم.
- ويشترط فيه أن توضع الأحداث السابقة برمتها على جنب، فلا يُفتح حديث فيمن فعل ماذا، ولمن، ومع من، فهذا الاجتماع ليس محكمة ولا تحكيما، بل هو خطوة لصلح، مبنيّ على عدل، يأتي بعده التحكيم والمحاكم، والقصاص وحقوق الدم والمال.
- أن يكون الاجتماع على أساس من تساوى الطرفين، فلا مبايع ولا أمير، ولا دولة ولا تنظيم، فهذه كلها وسائل تقيسمية تؤدى إلى الاندحار وتؤول إلى الخسار، إذ الحقيقة الواقعة أنّ هناك جيشين من المجاهدين يترصدان لبعضهما البعض. فالحق أن يدور هذا الاجتماع على أنهما خصمان يتفقان على صلحٍ بينهما.
- أن تكون الأجندة لهذا الاجتماع مجهّزة من قبل، وعليها بنود محددة عملية، أولها، تحديد نقاط الاشتباك الحالية، وما هي في خطر من وقوع لاشتباك. وثانيها، إعلان مشترك بوقف القتال على الفور، وتكليف كافة أمراء الجانبين بتنفيذ القرار على التو، وإطلاق سراح الأسرى من الجانبين، وإعلان أنّ من خالف من الأمراء فهو معزول تلقائياً، فلا هزر في هذا الأمر.
- إعطاء فرصة أسبوع أو اثنين للتهدئة وضمان تنفيذ البند السابق، وما قبله من تصويب النية وكفّ اللسان.
- الاتفاق على **لجنة شرعية مشتركة**، يكون ممثَّلاً فيها من يوثق بفقههم وورعهم من الجانبين، مع ثلاثة شخصيات علمية محايدة، من خارج الجانبين.
- مهمة اللجنة الشرعية المشتركة هي أولاً **تكوين لجنة تنفيذية** تقوم بتحديد مناطق وجود مجاهدي كلا الطرفين، ورسم خريطة لحدود عمل كليهما، التوقيع عليها من قيادات الفريقين. ثانيا، تحديد أجندة للمشاكل الشرعية الاجتهادية التي تعرقل العمل المشترك، مثل قضايا التكفير، والتعاون مع سائر الفصائل، وحدوده وأشكاله. وثالثا، **تشكيل لجنة قضائية** مشتركة تبدأ في بحث القضايا المطروحة من كلا الجانبين بشأن الدماء والأموال. وتقوم هذه اللجنة الأخيرة بجدولة القضايا، حسب أهميتها، ثم طلب إقامة الدعاوى، ثم قائمة الشهود، وهكذا مما هو معروف في قواعد القضاء الاسلاميّ.
- تقوم اللجنة القضائية بتكوين **لجنة قضايا مستعجلة**، تحيل عليها القضايا الآنية التي لا تحتمل تأخيراً، حتى لا يؤدى تأخيرها إلى اشتباكات على الأرض.
- تقوم اللجنة الشرعية بتكوين **لجنة "المنهج والطريق"**. وتعتني هذه اللجنة بإصدار منهج موحّدٍ، عقيدة وعملاً، يبين ما هو متفق عليه في المنهج تفصيلاً، مما هو من قضايا الاجتهاد. كما تبّين الطريق الذي سيتخذه الجانبان لمحاربة العدو النصيري، ثم إقامة حكم الله في الأرض، على أسس مشتركة، دون أن يرى أحدهما لنفسه يدا أعلى من الآخر.
- تقوم اللجنة الشرعية باختيار مجموعة من العلماء المعروفين بثبات المنهج وصحته، ويتفق عليهما الطرفان هي **"لجنة حكماء"**، وتكون مهمتها استشارية لا غير، تُعين على الفصل فيما يحال اليها من أيّ من اللجان السابقة الذكر.

إذن المحصلة هنا، على الأرض هي:

- إخلاص النية لله وحده، وتحديد الهدف من الجهاد.
- كف اللسان عن الأذى والتمجيد.
- لقاء فورى بين القادة المسؤولين.
- إصدار قرار فوري بوقف القتال وفصل من لا يراعيه كاملاً.
- مهلة محددة لضمان التنفيذ على الأرض
- تكوين لجنة شرعية مشتركة من الجانبين ومن محايدين.
- ينبثق عن اللجنة الشرعية: 1) لجنة تنفيذية مشتركة، 2) لجنة قضائية، 3) لجنة قضايا مستعجلة، 4) لجنة المنهج والطريق، 5) لجة الحكماء.

هذا ما يجب أن يكون عليه ترتيب الأحداث عملياً. وهذا هو ما تقوم على أساسه الدول، لا ما نراه اليوم من تقاتل بين فصائل، كلّ يدعي لنفسه حقاً، سواء بحق أو بباطل، لا يهم. بل المهم أن يكون هناك حلاً، وهذا هو منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعامله مع الكفار في الحديبية، فكيف بالتعامل بين المسلمين؟

أعرف أنّ أنصاراً من الطرفين، سيخرجون صارخين مولولين: أنْ ليس هذا بعدل، هذا إجحاف بحقنا، نحن الأوائل، ونحن أصحاب الحق، وكذا وكذا، وهذا وذاك، والتي واللتيا! لكن حديثي هذا ليس إلى هؤلاء، بل إلى من قرأ ما جاء أعلاه، ونهى النفس عن الهوى وجرّدها من حظها، وإن تلبس هذا الهوى وهذا الحظ بلباس الدين وأسبغ على نفسه إرادة الحق وطلبه.

هذا آخر ما يمكن أن أقدم في هذا المجال، بعد أن دونت في الأشهر الثلاثة الماضية، أحد وعشرين مقالاً، وبيانا مشتركاً، في موضوع جهاد الشام.

وقد قدّم آخرون مبادرات، منها ما يفتقد إلى الحيادية والمصداقية مثل مبادرة المحيسني الذي خرج بعد تعثرها يحرّض على قتل مجاهدي الدولة! أو المبادرة المخلصة من الشيخ الجازولي حفظه الله، وهي فيما نرى مشروع ناجح، لكنه سابقٌ لأوانه، وليس عملياً في خضم ما نحن فيه اليوم من اقتتال بين الإخوة.

وقد رُميت بالتحيز، مرة من النصرة لتحيزي للدولة، ومرات من الدولة لتحيزي للنصرة، وآخرها ما خرج به ذلك الشرلتان المُغيْلم الشاميّ، الذي رمانا بالعصبية المصرية، والعمالة السلولية .. الخ، من نفايات الكلام وحثالة حشو الفم! وصدق القائل

إذا ساء فعلُ المرءِ ساءت ظنونه وصدّق ما يعتاده من توهّمِ

فمن ساء فعله، ظن أن كل الناس من أمثاله، يفكرون بطريقته، وما قوله إلا انعكاس مرآة لنفسه، فانظر ما تقول تعرف نفسك. ويشهد الله ما نريد إلا الإصلاح ما استطعنا.

ولا نظن أن نرجع إلى هذا الأمر بعد، إلا إن بدأ قادة الطرفين في تنفيذ ما ذكرنا، أومثيله. ولعل مقالي هذا يصل إلى قيادات الطرفين.

اللهم تقبل منا عملنا، واهدنا عيوبنا، وكفّ عنا كيد خصومنا، وصحح نوايانا، وطهر ألسنتنا، واهد أعمالنا إنك على كلّ شئ قدير

د طارق عبد الحليم

26 جمادى الأولى 1435 – 27 مارس 2014

9:00amالخميس

بصراحة .. في أمور الشام[66]!

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد،

منذ أن بدأت الحديث عن أزمة الجهاد في الشام، واندلاع القتال بين طوائف المجاهدين نتيجة إعلان تمدد "دولة الإسلام في العراق" إلى الشام، ثم ردّ الشيخ الجولاني لبيعته للشيخ البغدادي، ثم ردّ قضاء الشيخ الظواهريّ، وصمت الشيخ الظواهريّ إزاء ما يحدث، ثم ردّ كافة المبادرات التي قُدّمت من جهاتٍ عديدة لحلّ الأزمة، منذ ذاك الحين، واقتصرت في دورى على محاولة إيجاد حلّ لهذه الأزمة، مبتعداً عن إبداء أي رأيّ حاسمٍ في أي الجهات أناصر. لكن، تعاطفت، وفضيلة الشيخ د هاني السباعي مع "الدولة الإسلامية" لمّا رأينا كافة الفصائل والدول تحاربها إعلاميا، ثم عسكرياً عن طريق ما أسموه الجبهة الإسلامية وجيش المجاهدين المُموّل من آل سلول، ودعم جبهة النصرة لذلك القتال بشكل أو بآخر. إذ كيف تجتمع على ذكرها بالاسم، بالهجوم عليها، الصهيوصليبية مع آل سلول وأوليائهم، وقنوات العار المُموّلة من الخليج، مع جبهات إسلامية، ولو مخلطة، لقتالها. هذا سبب التعاطف.

وقد ذكرت مراراً من قبل، أنه لا جهة تحمِل الحقّ كاملاً، بل فيها ما يحمل حقا وباطلاً، حسب حالها، كما ورد عن السلف الصالح، أنّ الحق كله في أهل السنة موزّع لا يقتصر علي جماعة بعينها. ولا يستدلن غليّم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا تزال طائفة من أمتى ..الحديث"[67]، فإن الحديث لم يذكر أنها طائفة مجتمعة، وإلا فالتاريخ كله يشهد أن حملة المنهج الصحيح انتشروا في نواحى العالم الإسلاميّ، في أي حقبة زمنية معينة، منهم في خراسان، ومنهم في الشام، وفي العراق ومصر واليمن والمغرب الغربيّ والجزيرة، يعيشون متزامنين، كلّ في بلد، وكلّ في ناحية.

وقد كان سقوط الكثير من الجماعات بسبب هذا النظر المحدود، آخرها جماعة الإخوان، التي حملت الفكر الإرجائيّ، والتي صدّعت رؤوس الناس بأنها الجماعة الأم، وأنها هي الأصل وأنها على الحق المبين، وأنها ترى ما لا يراه الغير، حتى أوصلها الله إلى حكم أكبر دولة عربية في عالمنا العربي المسلم، وصار لها دولة حقيقية بكافة شروطها. لكن سنن الله تأبى أن يستمر الباطل وإن كان فيه نسبة من الحق. وانتهت جماعة الإخوان شر نهاية بعد أن عجزت قياداتها عن أن تعى درس التاريخ.

وقد دوّنت أكثر من ثلاثة وعشرين مقالاً بشأن هذه الأحداث، لم أنتصر فيها لجهة على جهة، لا لأني لا أرى حقاً عند إحداها أكثر من الأخريات، بل لأنّ طبيعة الدور الذي أردته لنفسى يلزمنى أن أقف محايداً، حتى أكون أهل ثقة لدى الطرفين. لكن الظاهر أن الوعي عند كافة أطراف النزاع ليس بذاك، حين يأتي التعصب للرأي وإرادة التحكم في أقوال الآخرين، وتبنى فكرة بوش اللعين"إن لم تكن معنا فأنت علينا". وجهلوا، أو تجاهلوا، أنّ ذلك الموقف لازمٌ لمن أراد أن يقف حَكماً بين طرفين، وهو ما سعينا اليه حثيثا دون نجاح. وكان أن صرت فريسة للطرفين، ولعصابة من أنصار "الدولة" بالذات، رغم أنها هي التي تعاطفنا معها أولاً، للظلم الذي شعرنا بوقوعه عليها كما ذكرنا!

لكن اليوم، وبعد هذه التجربة التي دامت أكثر من أربعة أشهر في هذا المجال، ومع العلم أنه لم يعد في العمر بقية لمداراة أو مناورات، أشعر أنه يجب أن أضع بعض النقاط على الحروف، رغم أنني قد ضمّنت رأيي فيما كتبت من قبل.

---

[66] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72564

[67] رواه مسلم

وسأذكر هنا مآخذي على التنظيمين الأكبر على الساحة، رغم الإقرار بأنهما ليسا وحدهما على تلك الساحة، بل غيرهما يتواجد هناك بصحيحه وسقيمه، وبصوابه وخطئه، وبحقه وباطله. فقد تحدثت من قبل عن نقاط الخلاف بينهما في مقاليّ " مسائل حاسمة في العلاقة بين الدولة والنصرة – 1 & 2. لكن هذا المقال في نقاط الخلاف بيني وبينهما، وفقهما الله جميعا للخير. ويجب أن أنبه إلى أنّ ذلك ليس "طعنا" في الدولة ولا في النصرة، وإنما هو بيان لما أراه عليهما من خطأ في التصرف وحياد عن الحق.

"جبهة النصرة":

وما آخذه على الجبهة:

1. نقض الشيخ الجولانيّ لبيعته للشيخ البغداديّ، فهذا أمر لا مبرر له، وإن قيل فيه تبريرات سقيمة، مثل أنْ لا طاعة إلا في المعروف، واجتهاد الشيخ البغدادي كان خطأ! فهذا باطلٌ محضٌ واستخدام للحديث في غير محله. فإن المعروف هنا أمرٌ اجتهاديّ لا شرعيّ مُحكم، لا يجب فيه إلا الطاعة.

2. لجوء الشيخ الجولاني لبيعة على بيعة، وهو أمر تكتيتيّ تظهر فيه الرغبة في الاستقواء على من نقض بيعته مسبقاً

3. الاجتهاد الذي تبنته الجبهة بحِلّ التعاون مع جهاتٍ مشبوهة بدعوى أنها لا تقول بكفرها. وقد بيّنت بتفصيل موسّع الرأي الشرعي في كافة أوجه هذا الأمر، فليرجع اليه القارئ إن أراد[68].

4. عدم وضوح رأي الجبهة في حكام المنطقة مثل آل سلول وغيرهم من النظم المرتدة. وقد يُنظر إلى هذا الموقف على أنه رأيّ فقهي تكتيكيّ من قبيل السياسة الشرعية، وأن الأصل لديهم واضح في كفر من لا يحكم بما أنزل الله. لكن يبقى التطبيق فيه مجالٌ قوي لتسرب الباطل. وهذا التعاون محرّم إن كان لقتال طائفة مسلمة، قولا واحداً[69]. وله صورٌ تحتاج لتفصيل إن كان في قتال طوائف مرتدة، كما بيّنا في المقال الشار اليه.

5. الإيغال في استخدام السياسة الشرعية، مما قد يخرج ببعض اجتهاداتها إلى التميّع والتفريط. وقد سمعنا مؤخراً عن تغريدة نُسِبت لشرعيّ بالجبهة عن "الدولة المدنية" في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم! ولا يخفى ما في استخدام هذا المصطلح من إيهام وتدليس، يدل على ما قد يصل بهم اليه هذا التوسع في فقه السياسة الشرعية.

6. بعض مظاهر التكفير التي ظهرت عند بعض من يسمونهم بالشرعيين، وهو أمر، وإن لم ينعكس على كثير من أتباع الجبهة، إلا إنه لا يرسم وجها حسناً في هذا المجال. بل هو يناقض الاتجاه الفقهي العام للجبهة في أمور العقيدة، وتساهلها في حدود الولاء والبراء.

"الدولة الإسلامية" في العراق والشام

وما آخذه على "الدولة"

1. عدم المرونة في استيعاب فقه الواقع على الأرض، أو استخدام فقه السياسة الشرعية، على الإطلاق، عكس الجبهة تماما. وقد يقال في تبرير ذلك إنه لا داع لمن هو على الحق أن يُسايس! وهذا كلام هواة في العلم الشرعي، لا ضلعاء فيه. وفقه السياسة الشرعية واعتبار المآلات هو عين الفقه لا ترديد الآيات العامة التي هي من قبيل تقرير الأحكام الشرعية لا تنزيلها على الواقع بفتاوى مناسبة للمناطات الخاصة.

---

[68] مقال "مسائل فقهية تخص الجهاد عامة" http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72553

[69] تحت مسألة "هل قتال مسلمين لمسلمين آخرين بالاشتراك مع مرتدين، كفرٌ؟" في المقال المذكور

2. السمة العامة للتطرف في مسائل التكفير، والتي، وإن لم تظهر في بياناتها الرسمية، فقد ظهرت بين قواعدها على الأرض، وبين عدد من أنصارها على مواقع التواصل الإجتماعيّ بشكل أكبر من أي فصيل آخر على الساحة، حتى بات هذا التطرف علما على "الدولة"، وإن سلم منه كثير من الأتباع. لكنّ القليل من الكدر ينجس الكثير من الماء الطهور، وهؤلاء المتطرفون من أتباع الدولة، كدر كثير لا قليل! وهو ما **قد** يلقى ظلال شكٍ على حقيقة اعتقاد "الدولة" ذاتها، وإن لم نرها حرورية أو خارجية، حسب بياناتها الرسمية[70].

3. سكوت الدولة على هؤلاء المتطرفين دون إخراج أية بيانات، ولو مختصرة، تسميهم بأسمائهم وتتبرأ من أفعالهم، مثالاً على ذلك أبو عبد الرحمن العراقي على الأرض، والأغَيلم الشامي وأبو الليث المصري وضلال الأنصارية وسائر هذه العصابة التي هي جيشٌ ثانٍ للدولة ضد من تسوّل له نفسه بنقدها، مناصراً كان أم خصما. وقد يقال إن الدولة أعلنت أنّ المتحدث الرسمي الإعلامي لها هي مؤسسة الاعتصام، وأن لها حسابات معدودة، وأنها ليست مسؤولة عن غيرها، لكنّ هذا سخفٌ من القول، لا يستقيم معه حق، ولا يقوم عليه عدل. إذ سواء أرادت "الدولة" أم لم ترد، فإن هؤلاء ينتسبون اليها، ويتحدثون باسمها، والواقع شرعاً ووضعا أنه يجب التبرؤ منهم خاصة لا عامة، وما تركهم يرتعون باسمها إلا إقراراً منهم بما يقولون، من باب التكتيك الإعلامي، أي دعهم يسبون من يقول قولاً مخالفا، دون أن يكون لنا به شأن مباشر. لكن هذا التكتيك ظاهر لا يخفى على العقلاء، و"الدولة" تتحمل وزرهم طالما لم تشجب أفعالهم. كما قد يقال إن عددا من المنتمين للدولة قد تحدث اليكم خاصة وتبرأ من صنع هؤلاء، لكن نقول مرة أخرة، هذا قول ساقط، فما ينشر في العلن، يشجب في العلن، ولا عبرة بحديث خاص. وقد يقال إن الكثير من الأتباع قد اعتذروا وبينوا أن هذه المعرفات ضالة منحرفة أو مخابراتية، لكن هذا لا يزال بصورة شخصية، لا تعبر عن رأي الجماعة ذاتها.

4. الشدة والحدة والعنف كسمة عامة في كثير من أتباعها، **لا كلهم**، بما يحمل دلالات سيئة، بل وينفّر أيّ عالمٍ يريد أن يتقرب اليهم. إذ عندهم العلماء هم من يبايعون الشيخ البغدادي، ثم المرتدة أو الظلمة، حسب درجة الشدة العنف، هم من لا يبايعون "الدولة" أوينتقدون بعض أفعالها. ومثلي ومثل د هاني السباعي دليل واضح على هذا الغلو. وها هي الحملة الشرسة النجسة على الشيخ الدكتور أيمن الظواهري لا تزال على أشدها، من قبل بعض أنصار الدولة!

5. ضعف "الدولة" أمام أنصارها، إن صحّ إنها لا تتبنى تلك الآراء المتطرفة ذاتها. وقد يقال إن هذا التطرف ورد علينا من الخارج، مع مهاجرين بعينهم، ولو أنكرنا عليهم لخرجوا علينا، لكن أليس هذا تواطؤ مع الباطل، مثله كمثل فعل الجبهة، لكن في الناحية الأخرى، فهما بين إفراط وتفريط؟ وحتى تكون عدلاً يجب ألا تكيل بمكيالين. وقد قامت قيامة عدد من متطرفي الجبهة حين وصفت "الدولة" بأنها "نقية"، وقد كنت أقصد بالنقاء أنّها لا تستعين بمن يخالفون في العقيدة، لكن هذا لا يمنع أنها قد تكدّرت بمثل هؤلاء الغلاة من الجهلة، ثم لم تحاول أن تنفى خبثهم، بل سكتت عليهم، فالنقاء فيها هنا خارجيّ فقط لا داخليّ.

6. غموض مفهوم "الدولة" لدى مسؤوليها، وبالتالي لدى أتباعها ومن يتبع الأحداث. فالدول، من حيث هي دول، لا تزال تنظيمات اجتماعية، تقوم بأدوار معينة، في مجالات الحياة، وهو ما قد تقوم به جبهات أو إمارت، أو ماشئت. وفي رأينا أن توصيف "الإمارة" أقوى من توصيف "الدولة"، إذ توصيف الدولة أمرٌ لا دلالة عليه في الشرع، بل هو تاريخي وضعي، أمّا الإمارة، فهي مما ثبت شرعاً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصحابته وتابعيهم. ومن تمسك بتعبير الدولة إنما وقع في شرك تسمية محدثة، وتعريف وضعيّ، بنكهة إسلامية! وإلا فيجب أن يتحدد معنى "الدولة" المقصودة هنا، وما تشبيهها بدولة المدينة إلا إسقاط لتسميات مؤرخين مُحدثين على وضع الجماعة المسلمة في المدينة وقت النبوة. ولم يكن معروفا أيامها "دولة" مكة في مقابل "دولة" المدينة. وما هذا التمسك إلا أثر من الآثار الخفية لسايكس بيكو[71]، التي تعطي تعبير "الدولة" احتراماً وحقوقاً أكثر من الإمارة أو الولاية أو الخلافة.

---

[70] ولا نتفق مع ما جاء في حديث الأخ أبو عزام الأمريكي

[71] ولنا في مفهوم سايكس بيكو كلام في مقالٍ سابق، نعود اليه بعد إن شاء الله.

7. عدم الرد التفصيلي على كثير مما رماه به خصومها، ومن ذلك ما جاء في شهادات بعض الأفاضل، ومنهم من أعرف بصفة شخصية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، كأبي فراس السوري، وقد عايشته فترة طويلة، وأشهد له بالعدالة. ولا عبرة بالمباهلات العامة، فالأوفق هوالرد التفصيلي على تلك الروايات في وقائع معينة، كما وردت تفصيلا في و قائع معينة.

8. ضبابية موضوع بيعة الشيخ البغدادي. ولا أدرى ما يمنعه من أن يتحدث خمس دقائق يضع به هذا الموضوع في لحده، إلا أن يكون هناك ما يمنعه، ولا ندرى ما هو. وطالما لم يحسم هذا الأمر منه شخصياً فسيبقى خُرَّاجاً ينزف قيحاً، يؤذى "الدولة" ويتحدث عنه التاريخ، بعد عقود من اليوم.

ثم لا يحسبنّ غليّم موتور أو جاهل مغمور، أني لا أريد قيام دولة للإسلام عزيزة، هذا خبلٌ لا يُرد عليه، فقد دعوت اليها قبل أن تتنفس هذه الكائنات الشوهاء في الدنيا هواء. وقد قلت فيما سبق "وأسارع بالقول كذلك إنّ الإعلان عن "الدولة الإسلامية في العراق" أولاً، ثم إعلان تمددها إلى الشام ثانياً، قد أحيا في قلوب الكثير الغالب من المسلمين أملاً كان بعيداً فقربته، وأوردتهم ظلاً في صحراء الهزيمة ومدّته. وكان هذا، ولا يزال حياً في قلب كاتب هذه السطور، يشهد الله"[72]، ولست من المنافقين الذين يستدرجون الناس ليوقعوا بهم، أو ممن يستخدم معرفات متعددة لنشر البلبلة والفوضى، ولا ممن يستخدم كنية يتخفى وراءها وهو يجلس راء كيبورد. ولا نحتاج إلى خفاءٍ أو تدسس بحمد الله تعالى.

هذا ملخص لما أراه من خطأ في موقفي النصرة والدولة.

وأعرف أنني سوف أواجه حملة شعواء من الجبهتين، خاصة من أتباع الدولة، وسأرمى بكل أوصاف الردة والكفر والإلحاد، وسيجاملني البعض بالرمي بالبدعة لا غير! لكن، كما ذكرت، لم يعد في العمر بقية لمجاملة.

وإني والله، على أسف منى وحَزَن، أرى انحسار الجهاد قادما على أيدى هاتين الطائفتين، فقد عاشرت الحركة الإسلامية أكثر من خمسة عقود، جعلتني خبيرا بدروبها ومساراتها، ولا عبرة بالأماني والأوهام! فإن اقتتالهما لن يبقى في أحدهما قوة، وسيكون أسهل فريسة للنصيرية بعد، أو للقوات الصهيو-صليبية، ولا عبرة "لهاشتاجات" الأنصار. وهم لا يتدخلون الآن، إذ يرون قصر النظر يسير بالعملية الجهادية إلى حيث يريدون من ضعف وانحسار، فلم العجلة؟ والنصر لا يأتي "بهاشتاج"، بل يأتي بقوة في لين، وحلم في يقين، وسداد رأي مع سعة أفق، ضبط حال مع تقدير مآل. هكذا يأتي النصر، لا بضيق أفق وتشدد ممقوت، أو تسيّب مغلوط.

اللهم وحّد صفوف المجاهدين، وقوّم انحرافهم، وثبت أقدامهم ما داموا للحق مذعنين.

د طارق عبد الحليم

28 جمادى الأولى 1435 – 29 مارس 2014

عوامل يجب اعتبارها في جهاد الشام - قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ [73]

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد

[72] مقالنا " مسائل في السياسة الشرعية تخص الجهاد في الشام" http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72553

[73] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72580

لم يعد من الصعب اليوم، كما كان في الأسابيع الماضية، أن يرى الناظر محال الخلل، ومواطن الانحراف، الذي أصاب الجهاد في الشام، بعدما كان رجاء أمة بأسرها، وبذرة أمل لشروق شمس الإسلام على بلادنا بعد ليلٍ طال وتمدّد، ولا يظهر أن له انجلاء قريب، والله المستعان.

ونودّ أن نشير هنا إلى حقيقة إننا لا نوالى أحداً من الأطراف ضد آخر، ولا ننصر أحداً على أحدٍ، إلا من ظُلم. وما نقول ما نقول إلا لوجه الله تعالى، **ورجاء أن يكون هناك آذان تسمع وعقول تقنع**، بحقيقة أن ما يجرى اليوم. فهو إثم عظيم وخطأ استراتيجي، سيعرف أذاه من يتولى كبره "قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ"الأعراف 164. فلا نجامل أحداً فيما نقول ولا نخشى لوماً أو تعصبا أعمى أو سبّاً أو قدحاً أو تعريضاً أو تجريحاً، فإن الله هو حسيبنا.

كذلك فليعي القارئ أنّ نقد طائفة ليس نصر للأخرى، فإن هذه الخلل في المنطق قد ساد مؤخراً نتيجة تفشى ظاهرة التعصب الأعمى، لا بين العوام فقط، بل بين طلاب العلم و"الشرعيين" كذلك.

والقصة، كما حدثت، بإيجاز شديد، هي:

1. ظهور "الدولة الإسلامية في العراق" كما أسماها قادتها، والتي بايعتها عشائر وكتائب، وأقرهم على ذلك قادة الجهاد بخراسان، وحلوا تنظيمهم في **العراق** لصالحها.
2. اتفقت "الدولة" في العراق مع أحد أمرائها، الشيخ الجولانيّ، على أن يتوجه لمساعدة أهل الشام في قتالهم النصيرية الملحدة، والتي يعينها كلاب الرافضة في كل مكان، على أن يعطوه زاداً ومؤونة وعتادا ورجالاً. فكانت شهامة من أهل العراق، كما عهد عنهم. وأسموها جبهة النصرة.
3. أبلت جبهة النصرة بلاءً حسنا، وارتفعت أسهم الشيخ الجولاني في ساحة القتال بالشام.
4. قررت "الدولة" في العراق أن "تتمدد" إلى الشام، بعد أن أخذت بيعة ممن حولها ممن توجه رأيها على أنهم "أهل الحل والعقد".
5. رفض الشيخ الجولاني هذا التمدد، واعتبر، حسب قوله، أنه لا مبرر له. فشق عصا الطاعة وردّ بيعته، واتجه بها إلى الشيخ د أيمن الظواهريّ مباشرة، بعد أن أعلن أنّ الاتصال المباشر، بينه وبين قاعدة خراسان، تم بموافقة الشيخ البغدادي شخصياً.
6. أعلن الشيخ الظواهري، أنه لم يُستشر في قرار التمدد. ومن ثم قبل بيعة الشيخ الجولانيّ.
7. وافق الطرفان على تحكيم الشيخ الظواهري، ثم تراجع الشيخ البغدادي عن قبول الحكم.
8. أعلنت "الدولة" مبدأ "كفوا عنا نكف عنكم"، وأنها ستقاتل "البغاة" المنشقين عن البيعة أينما كانوا حتى النهاية.
9. فشلت محاولات عدة للصلح بين الطرفين، وصار القتال عاماً بين "الدولة" من ناحية، وكافة الفصائل الأخرى، المجاهدة منها والعميلة والمرتدة من ناحية أخرى.

ثم إن الحديث عن البيعات، ومن شق عصا من؟ ومن الباغي على من؟ لم يعد، عملياً، يجدى هنا نفعاً. إذ كلّ فريقٍ آمن بما يراه حقاً كإيمانه بالله، مما لا يجعل محلاً لموقف وسط بينهما، بل ولا احتمالا لصلح. إنما طلب معرفة هذا الأمر ليس إلا من باب تحقيق التاريخ ومعرفة ما جرى، عبرة لأجيال قادمة تحسن التصريف وتقوم بحق التكليف.

فمن ناحية، ترى "الدولة" أنها **دولة** ممكّنة في الأرض، وأن النصرة انشقت عن بيعتها، وأن من ينكر ذلك يكون باغيا عليها، وإن سالمته مؤقتاً. كما أنها ترى أنّ كل الأطراف الأخرى هي إما أطراف بغيّ أو مرتدون كفار، حسب تصنيفهم، نصرة أو أحرار أو جبهة إسلامية أو جيش حر أو غير ذلك، وحسب مكانهم في الصف وقت القتال. وبناء عليه، ترى أن النصرة

تعاونت وتهاونت، في التعاون مع كتائب، أعيانهم مرتدون بيقين، كالجيش الحر، كما قرروا، وهو ما يجعلهم موالين للكفار. فحكمهم أي النصرة، حسب موضعهم في قتالهم. إن كانوا في صف تلك الكتائب، كفروا، وإن كانوا في جهة أخرى لم يكفروا، بل بغوا، وفي الحالين يجب قتلهم. ومن ثم أفتى المفتون بقتل المصلحة، وأن قتل "المرتدين" ممن يدعى الإسلام، في تلك الجبهات، واجب محتم.

ومن ناحية، ترى النصرة أنّ "الدولة" بغت عليها، بالتمدد أولاً، وبإعلان القتال ثانيا، وأن لا حق لها وحدها في إعلان التمدد، فالعراق غير الشام، كانت طول الزمن، شاماً عراقاً. وأن ممارساتها في العراق أظهرت غلواً شديداً جعل هذا التمدد خطراً لا عوناً في تلك البلاد. ورأت أن التعاون حالات، يمكن أن يُبرر في بعضها، خاصة و"الدولة" تهاجم الكلّ، فإن وُجدوا في صفٍ واحد ضدها، فهو **تزامن لا تزامل**. كما قالت أنّ من تلك الفصائل الأخرى مرتدون، ومنهم مسلمون لا تحل دماؤهم، ويجب التثبت قبل قتلهم.

والحق، أنه بعد هذه العجالة، يمكن أن نقرر أربعة أمور نحسبها عاملاً من عوامل الابتلاء بهذا الواقع المرير:

- خلع الشيخ الجولاني بيعته "للدولة"، كان حجراً أساساً في هذه الأزمة كلها. وتبرير الشيخ الجولاني لهذا لا يعلمه إلا الله.
- قرار التمدد وإقامة "دولة" في العراق والشام، لم يكن على كاولة الجديث وقت أن توجهت الحملة من العراق إلى الشام، لمعاونة أهلها. وبكلمات أخر، لم تكن للتمدد أو التوسع.
- رفض "الدولة" لحكم الشيخ الجليل د الظواهري، بعد قبولها التحكيم، كان المسمار الثاني في نعش مسيرة الجهاد هذه.
- صمت الشيخ الجليل د الظواهريّ على إظهار موقف كلّ فريقٍ على الحقيقة، وعلاقته بخراسان، يحتاج إلى أن يراجعه بأسرع وقت ممكن، وإن كانت "الدولة" قد سبقت بإعلان رفضها لما قد يقول، بل واتخذت منه هدفاً وعدواً على لسان "شرعييها" وأنصارها.

ثمّ، ما نريد أن نقرره هنا من جديد المقال، هو بعض النظرات التي يراد لأهل العلم أن يتأملوها، إذ نحسب إنها ستكون مرآة ما سيعكسه التاريخ عن هذه الحقبة، وعن أطرافها، بعد أن ينقشع غبار المرحلة، نسأل الله عدم الفجيعة فيما سينحسر عنه، كما انحسر عن أرض مصر وأهلها بفجيعة السيسي!

- الحق أن غياب تنظير واضحٍ من جبهة النصرة، لما تراه في تلك الجماعات الأخرى، ببيان واضح شافٍ، لا يلزم فيه أسماء أفراد، لكن بيان تنظيرات ثم وصف تنظيمات، وببيان موقفهم من عدم تطبيق الحدود المقدور عليها في أماكن تواجدهم، هو أصلٌ لما فيه الخلط اليوم، بل مبرر للخصم أن يرمي بما يرمي به خصمه، إذ لا قواعد ولا أسس تجعله للسنة أقرب ولحكم الله أسمع. فإن موضوع التعاون والتهاون هذا في التعامل مع عدو متلبسٍ بلباس صديق موضوع ولاء وبراء وعقيدة. وقد يكون من حجتهم أن "الدولة" أجبرتهم على ذلك بأن وضعتهم في فسطاط هؤلاء ابتداءً، بل إنها فعلت ما تنهاها عنه، كما حدث اليوم في الدير، حيث تقدمت قوات النظام من الأمام لقرية الصور، فاندفع المجاهدون لصدهم، فإذا بالدولة تأتي من جهة الريف وتستولى على المدينة وتقتل أمير النصرة فيها وعائلته، فهو تعاون خفيّ. لكنّ هذا إدعاءٌ يقابله ادعاءات من "الدولة" مثله، بل أكثر على حد قولهم كما حدث في **مركدة**. فالحوادث سجال، وكلها مخالف لما أتت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- إن اسم "الدولة" التي أطلقته قيادات الجماعات التي انتظمت تحت لواء هذا التنظيم الجديد في العراق، ومباركة قيادة خراسان لهذه التسمية وقتها، فيه نظر، بل هو من الأسس النفسية التي حملت القادة والأتباع على الدفاع عن هذا الاسم والمولاة والمعاداة عليه كأنه هدف في ذاته، وإن أفنى العالم الإسلامي كله، رغم أنه لا يغير حقيقة واحدة على الأرض.

فقد انطلقت "الدولة" من قناعات وتصورات، لا أقول إنها أخطأت فيها، قدر ما أقول إنها قد خُلّط عليها أمرها فيها، فاستصحبت أفكارا وأوضاعا سياسية وتركيبات اجتماعية لا تنطبق على أرض الواقع من ناحية، ولا تسير على نهج الشرع أو رواية التاريخ من جهة أخرى، حتى وإن أقر عليها الشيخان أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، وهي إنها "دولة".

وقد ساءلت في مقال سابق لي، لا بأس من نقل جزء منه هنا لأهميته، قلت "غموض مفهوم "الدولة" لدى مسؤوليها، وبالتالي لدى أتباعها ومن يتتبع الأحداث. فالدول، من حيث هي دول، لا تزال تنظيمات اجتماعية، تقوم بأدوار معينة، في مجالات الحياة، وهو ما قد تقوم به جبهات أو إمارت، أو ماشئت. وفي رأينا أن توصيف "الإمارة" أقوى من توصيف "الدولة"، إذ توصيف الدولة أمرٌ لا دلالة عليه في الشرع، بل هو تاريخي وضعي، أمّا الإمارة، فهي مما ثبت شرعاً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصحابته وتابعيهم. ومن تمسك بتعبير الدولة إنما وقع في شرك تسمية محدثة، وتعريف وضعيّ، بنكهة إسلامية! وإلا فيجب أن يتحدد معنى "الدولة" المقصودة هنا، وما تشبيهها بدولة المدينة إلا إسقاط لتسميات مؤرخين مُحدثين على وضع الجماعة المسلمة في المدينة وقت النبوة. ولم يكن معروفا أيامها "دولة" مكة في مقابل "دولة" المدينة. وما هذا التمسك إلا أثر من الآثار الخفية لسايكس بيكو[74]، التي تعطي تعبير "الدولة" احتراماً وحقوقاً أكثر من الإمارة أو الولاية أو الخلافة".

الشاهد أنّ "الدولة" هنا، قد ألزمت نفسها، وعاملت غيرها، بمفهوم غير واضح ولا مستقر. فإن عنت بإطلاق لفظ "الدولة" ما يقصد به القانونيون في العصر الحديث، فلابد لها من عاصمة، وحدود مستقرة، لا تتغير كل فترة حسب ما تفقد من أرضٍ، أو تستولي عليها. وأظن أن "الدولة" لا تقصده، من حيث إنه اتباع لمفهوم سايكس بيكو في تقسيم أرض الله! وقد كانت الدولة الكندية عرضة للإنقسام عام 1996، من قبل الجزء الفرنسي فيها، وكانت تستعد لتغيير كلّ ما هو متعلق بكيانها إن حدث الانشقاق، إذ تغير الحدود يملى تغيرات كثيرة تتبعه، في منطق الدول الحديثة. وإن لم تكن تقصد هذا المصطلح بمعناه الوضعيّ، فلماذا تحارب دونه، وتوالى وتعادى دونه، بل وتغرس في عقول أتباعها وأنصارها كلّ هذا التحيز والتعصب للمصطلح، حتى إنهم يفاصلون عليه. ثم إن "المدينة المنورة" لم تكن دولة، ولم يُطلق عليها أحد اسم الدولة إلا المؤرخين المحدثين في القرن الماضي. ولذلك قال د أيمن الظواهري "ليس هناك شيء الآن **في العراق** اسمه القاعدة، ولكن تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين اندمج بفضل الله مع غيره من الجماعات الجهادية في دولة العراق الإسلامية حفظها الله، وهي **إمارة شرعية** تقوم على منهج شرعي صحيح وتأسست بالشورى وحازت على بيعة أغلب المجاهدين والقبائل في العراق". فكما قلنا في مقالنا السابق، إن توصيفها الحقيقي في العراق هو "الإمارة"، وهي بإذن الله مشروع دولة، إن التزمت بالسنن.

والإصرار على هذا المفهوم هو أصلٌ في هذا الموقف الذي فيه جهاد الشام اليوم، إذ لم يراعى فيه الواقع، ولا أبعاد العدو الصائل، ولا فقه الأولويات. وإن التسمية لا تغير نية الجهاد، ولا قوته، إلا إنها تنشأ تصوراً قد يكون عائقا في بعض الأحيان، أكثر من أن يكون معيناً.

وبعد هذا الذي ذكرت، فإني لا ألوم أحدا على آمال "الدولة"، وهو حلمٌ سبق أن قلت فيه "وأسارع بالقول كذلك إنّ الإعلان عن "الدولة الإسلامية في العراق" أولاً، ثم إعلان تمددها إلى الشام ثانياً، قد أحيا في قلوب الكثير الغالب من المسلمين أملاً كان بعيداً فقربته، وأوردتهم ظلاً في صحراء الهزيمة ومدّته. وكان هذا، ولا يزال حياً في قلب كاتب هذه السطور، يشهد الله"[75].
لكن هذا الحلم، قد تحول على الأرض إلى أخطاء في التطبيق، من الجانبين المتناحرين، تجاوزت حد السنة، وأهريقت بسببه دماءٌ مسلمة بغير حق.

---

[74] ولنا في مفهوم سايكس بيكو كلام في مقالٍ سابق، نعود اليه بعد إن شاء الله.

[75] مقالنا " مسائل في السياسة الشرعية تخص الجهاد في الشام" http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72553

- ثم إنّ رفض "الدولة" لحكم الشيخ الظواهريّ بعد الموافقة علي تحكيمه، لا يقل خطراً عن أمر نبذ الشيخ الجولاني لبيعته. فقد ركبت الدولة رأسها ونبذت ما كانت تعهدت بالموافقة عليه. ومن ثم، تراكمت الأخطاء، وبدأت دورة الغلو، بين الأمراء المنتمين لها ثم من الأنصار، ثم تطورت إلى تسونامي تكفير اجتاح البلاد وأدى إلى قتل الكثير من المسلمين. ومن ذلك ما أعلنه أبو دجانة القزبيز، أمير في الشرقية، من كفر الجبهة واستحلال دمائهم واستحياء نسائهم وتتبع جرحاهم! وهذا إيغال في الغلو والبعد عن الشرع، بل يصل إلى حدّ الإجرام، في رأينا، ممن يعلن مثل هذا الإعلان، ويقتل مسلمين موحدين، ارتدّوا بزعمه! وقد أنكرنا على أبو الليث[76] رحمه الله، ممن ينتمى إلى النصرة، في خطبة جمعة حين تحدث عن أولوية قتال الدولة على قتال النصيرية، وعنفناه تعنيفا أليماً. فهذا تطرف شديد من الجانبين.

- ثم إن التساءل الذي يبرز هنا أنْ: هل كان قرار التمدد إلى الشام صحيحاً؟ هل انتهت "الدولة" هناك في العراق بنصر مؤزر، واستقرت، ووطدت دعائمها ووثّقت أركانها، لتنتقل إلى الشام، فتوسع رقعة القتال، وتضعف جبهة على حساب أخرى؟ أهذا من الحكمة العسكرية أو الاستراتيجية المعتبرة؟

فلو تحدثنا بمفهوم "الدولة"، فإن أية دولة حديثة ناشئة، تبدأ بتوطيد دعائمها على أرض محددة ورقعة ثابتة، ثم تأمّنها، ثم تتخذ عاصمة لها في مركز تلك الرقعة بعيداً عن أطرافها، ثم تقيم ثغوراً لتدفع صولة الصائلين. ثم تستقر في أرضها حيناً لتصلح من شأن ما أحرزت. ثم تبدأ في التوجه إلى الخارج، لتوسع الرقعة وتتمدد.

لكن ما حدث من "الدولة" الإسلامية في العراق، كان مخالفاً لذلك، لسبب ما لا يعلمه إلا الله. **وليس السؤال هنا: وهل التمدد حرام؟ بل السؤال: هل التمدد هو واجب الوقت الآن؟ وهل هو واجب على إمارة، أم على "خلافة"؟** وهما هنا قلنا أنّ "الدولة" هنا، كدولة" فاقدة لعامليّ **الوقت والصفة**. ولهذا فإن سبب هذا الإعلان أمر محير ابتداءً، وأصل آخر في نعش هذه العملية الجهادية. كما أنّ التمدد مسلّمٌ به لإمام عامٍ له حكم الإمامة العظمي. لكنّ مراعاة ما استقرت عليه العادات من قيام الشام شاماً والعراق عراقاً لمن هم دون ذلك، إنما هو من حصافة الرأي وقواعد العدل والمروءة، وهو أحفظ للدماء وإن ظهر أنه غير ذلك للمتسرع بادي الرأي.

ولعل هذا هو ما رآه حكماء الجهاد وعلماء العباد اليوم، ممن قال بخطأ القرار، مثل الشيخ المقدسي، والشيخ السباعي، والشيخ العلوان، والشيخ أبو قتادة وغيرهم. بينما رآه صحيحا الشيخ تركي البنعلي والشيخ أبو معاذ الشرعيّ والدكتور الجزولي وبقية شرعيّ "الدولة".

- ثم أمر آخر، ومسمار آخر، أراه أصاب هذه الساحة الجهادية، وهو الخلل الآتي من فتاوى "شرعييها". وهو والله أصل لاستمرار البلاء، وتحكّمه في قلوب وعقول القادة والأتباع على السواء. فإن ضعف الخلفية الشرعية وعدم نضجها على موقد الزمن، قد أخرج للأتباع، في الفريقين، كلاماً شططا، نراه في تكفير بعضهم البعض، كما رأينا من أبو الحسن الكويتي ومن أبو معاذ الشرعيّ، بل وتعدى إلى قتل وحزّ رؤوس، اقترفها أمثال ذلك الأوزبكي، وأبو عبد الرحمن العراقيّ، والتمثيل بالجثث في كلا الطرفين. هذا والله لا سبب له إلا ضعف الرؤية الشرعية عند "الشرعيين"، وعند الأنصار، الذين هم وقود هذه الفتنة في الطرفين، على السواء.

ولعل من أقوى ما رأيت من تساؤلات موجّه إلى الشيخ د أيمن الظواهري، هو ما وجهه أحد منابر الإعلام للدولة قائلاً "بما أن إمارة أفغانستان شرعية، وإمارة الدولة الإسلامية شرعية، فلماذا لا يُطلب من أهل الشام مبايعة دولة الإسلام، كما طالب أهل أفغانستان بمبايعة "إمارة أفغانستان" الإسلامية[77]؟

---

[76] قتل أبو الليث مؤخراً في البوكمال على يد فصيل ينتمى "للدولة".

[77] https://www.youtube.com/watch?v=JduKUUq4ias&feature=youtu.be

وهو تساؤل مشروع، والإجابة عنه بيد الشيخ الجليل د الظواهري. لكن علينا هنا أن نلحظ أنّ هذه الأمور المتعلقة بالتمدد والمبايعة، هي أمور اجتهادية، ليست من باب القياس الجليّ، كما أراد أن يصوّر صاحب التعليق. فليس كلّ إمارة شرعية يجب على من حولها مبايعتها في الآن واللحظة، بل يتوقف ذلك على ظروف الساحات التي نقارن بينها. فإننا نرى العلة الجامعة التي قررها بين الحالتين هي إن كلاهما إمارة شرعية، ومن ثم فإنه يجب على البلدان المجاورة بيعتها. وهي علة ناقصة. فأوجه الشبه مختلفة إختلافاً بيّنا. أولها أن إمارة أفغانستان تقوم على أساس "دولة أفغانستان الإسلامية" التي حكمت بلاد الأفغان خمسة سنوات، واقرت لها بها دول العالم اجمع، وهي لا زالت تتحكم في أماكن بعينها في أفغانستان لا سبيل للعدو عليها. بينما إمارة "دولة" العراق الإسلامية لم تسيطر على بلادها في العراق ولو ساعة واحدة، بل ولا على غالب بلادها. وهو ما يعود بنا إلى ما ذكرنا من ضرورة التمكن وتوطيد الدعائم وترسيخ الأسس قبل التمدد.

ثم إن طبيعة الطلب مختلف بين الحالتين، فإن الشيخ د الظواهري لم يطلب من "إمارة أفغانستان الشرعية" أن توجه جيوشها للقتال في باكستان! وهذا، لو حدث، لكان خطأ كبيراً تماما كما حدث في الشام، لما ذكرنا. وإن قام الملا عمر حفظه الله "بالتمدد" إلى باكستان، وأرسل مجاهدين لحرب حكومتها هناك، لرماه الناس بالخطل عن قوس واحدة، خاصة إن قابلته جماعات قائمة هناك بحربٍ ومقاومة، لسبب أو لآخر. بل إن أراد أن يعين جماعات قائمة هناك كالقاعدة مثرً، كان من حسن الفعل وواجب النصرة لا غير.

ثم إنّ مغزى الطلب مختلف كذلك بين الحالتين، فإن طلب مبايعة أهل باكستان للملا عمر، يراد به إسقاط نظام زرداري أولاً، من داخل بلاده، بيد هؤلاء الذين يؤمنون بأنه لا بد من توحيد الصف خلف إمارة إسلامية قائمة. ولا يعنى هذا مبايعة على الورق، وكافة بلاد الباكستان تحت السيطرة الفعلية للحكومة الملحدة هناك.

وقل لي بالله عليك، كيف تجدي مطالبة المصربين مبايعة "إمارة" الملا عمر، أو "إمارة" الشيخ البغدادي، والسيسي ومرتديه يسيطرون بهذا الشكل على البلاد؟

فالمثلان لا يستويان، والعلل مختلفة، وإن ظهر للنظر المتسرع أنها حجة دامغة وردّ مفحم!

ثم والله يا أحبة، إن في أيديكم، بعون الله تعالى، أن تسطروا صفحات مجدٍ حقيقي وبطولة صادقة، إنْ وجهتم جهدكم إلى إزالة النظام الفاشي البشاريّ، بدلا من محاولة الانتصار لتنظيمات على حساب المقصد الأصلي لإقامة دولة للإسلام، وهو توحيد الصف وقهر العدو، فإن إقامة "دولة" ليس مقصداً بل هو **وسيلة** لقهر العدو وحماية الأرض والبيضة. فإن تحوّل إلى سبب في سفك الدم وقتل النفس وهتك العرض، فقد أصبح محرماً. ثم يكون إعلان دولة سهلاً ميسوراً في محله، لا يستغرق أكثر من ساعة زمن لا أكثر!

إن العدو متربص بكم. ولن يفرق في قتاله وقتله بين دولة ونصرة. ولن تمنعه هذه التسميات من أن يُغِير ويقتل ويأسر ويغتصب. فهل يرضيكم أن تُغتصب حرائر مسلمات بأيدى نصيرية، لأنهن من تنظيم آخر؟ أهذه رجولة وجهاد، أم هذا إثم وفساد؟ والتصميم عليه كِبر وعناد؟ ألا تدركون أنهم سيصولون بعدها على نسائكم وبناتكم قتلا واغتصاباً؟ ولن تجدوا ساعتها بقية من مجاهدين يعينكم عليهم.

فواحسرتاه ثم واحسرتاه.

د طارق عبد الحليم

16 جمادى الثاني 1435 – 16 أبريل 2014

خطاب مفتوح إلى الدولة[78]

الإنصاف فيما يجرى على أرض الشام من اختلاف

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد،

"وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ"آل عمران 103.

أتوجه إلى إخواننا في "الدولة الإسلامية" بالتقدير والمحبة في الله، وبالفضل والعرفان لما يقومون به من نصرة دين الله ومحاولة إقامة شرعه.

وابتداءً فإنه لا شك أنّ مشروعَكم هو حلم أمة، تريد أن تنهض وأن يكون لها كيان مستقل بين أمم الدنيا. لكنّ الغايات لا تبرر الوسائل. والمقاصد لا تدرك بانتهاج ضدها. هذا ليس من طبائع الأشياء.

وقد نعينا على السرورية والإخوانية وسدنة السلولية ممن يطلقون عليهم علماء، كناصر العمر وسلمان العودة والطريفي ومن شابههم ومالأهم، ونقدنا من شوّه عملكم وحرض ضدكم مثل المحيسني والقنيبي، ومن تطاول على جهادكم مثل العطوي والمطيري. وكتبنا فيهم مقالات تكشف طبيعة نفسيتهم وحركتهم وعدائهم للجهاد ابتداءً، فهم طرف التفريط في معادلة الحلّ الإسلامي.

لكنْ، أحبائي، هناك لا تزال حكمة مبنية على علم شرعيّ واقعيّ يجب أن تسيطر على من أراد الوسط السنيّ في ساحة الجهاد، وتمنع من الانزلاق من طرف التفريط إلى طرف الإفراط.

وهذا المقال[79]، هو رد على رسالة موجهة للشيخ الفاضل الدكتور هاني السباعي ولي، وصلتنا منكم. وقد أرسلناها أولا اليكم، في التاريخ المدون أسفل الصفحة، بغية النصح سراً كما طلبتم، لكن مرت أيام دون أن نسمع منكم رداً عليها.

وإنه بعد قراءة الرسالة التي أرسلتموها لنا، فقد رأينا أن نبين بعض الأمور، كما نراها، إحقاقا للحق الذي نراه، ونصحاً للحركة من محب مشفق. وقد قيل "رحم الله امرءا أهدى إليّ عيوبي". ونؤكد على أن الخلاف بين الإخوة في العقيدة لا يفسد للود قضية، وهو مع الأسف ما لا نراه من غالب مناصري الدولة، فحتى مجرد التساؤل يفسد كل القضايا ويسقط كل الخصوم.

وحتى لا يزايد علينا أحد، أود أن أشير إلى أن مثل مضمون هذه الرسالة قد وصل إلى جبهة النصرة، عتاباً ونصحا بشأن تجاوزات عدد من أنصارهم في الخصومة، وعلى ظواهر تكفيرٍ وتحريض وسفاهة بدرت من بعض شرعييهم، على السواء، بل وعلى ما نُسب للشيخ الجولاني من خروج عن بيعته بلا مبرر واضح مقنع.

ونحن لم نتوجه اليكم بهذا الخطاب إلا لأنكم الطرف الممانع للصلح ووحدة الصف، بغض النظر عن أولويات البيعة وخلافها، فعليّ رضى الله عنه كان خليفة حقاً، لكنه رضى التحاكم للصلح، وهو على صفته، ولو خرج المحكمين بقرار فلا نحسبه كان رافضا له، فليس هو ممن ينقض كلمته بعد أن تغادر حلقه.

فهذا الخطاب ليس عداء لكم، ولا كراهة ولا استفزازا، لكنه محاولة إيضاح لما رأيناه من انحراف عن مناحي السنة، وإن تعلق بنصوصها العامة وشواهدها الكلية.

---

[78] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72582

[79] أرسل هذا الخطاب إلى قادة الدولة من خلال أحد قضاتهم منذ 2 جمادي ثاني 1435. أي منذ ثمانية أيام.

وقد ألمحتم بقول "ونحثكما على فتح قنوات اتصال لتسمعا من إخوانك في الدولة الإسلامية لاسيما وقد تيسر الكثير منها في هذه الأيام. وعتبنا على كثير من الشيوخ وطلبة العلم؛ إذ أنهم تجشموا عناء التواصل مع كل الجماعات والفصائل إلا معنا!" وفي هذا ظلم بيّن، ومخالفة للواقع وتجاوز للحق. فقد قمت شخصياً، بالمبادرة بالاتصال بالشيخ تركي البنعليّ، وقبله بالشيخ أبو بكر القحطاني، وتواصلت مؤخراً مع أحد الإخوة الأفاضل ممن قالوا إنه من أمرائهم. وحاولت مراراً أن أواصل هذا التواصل، دون فائدة، وكانت تأتينا الردود على فترات طويلة جداً، وبشكلٍ مختصر موجز. وقمت بمحاولة وساطة بينكم وبين د سامي العريدي الذي تابع معي في كل مرة أتصل به، دون أن يعود إليّ الأخ الشيخ تركي بردّ من القيادة، بعد أن وعد بذلك، سلباً أو إيجاباً. وقد طلب الشيخ هاني السباعي، مرات عديدة، أن تتواصلوا معه عبر سكايب لعدم تعوده على خاص تويتر، وحملت شخصياً اليكم هذا الطلب، ولكن لم يلق أي أذن صاغية. كما طلب من النصرة والدولة تحديد مسوؤلين للحوار معه فلم يلق استجابة من الدولة على وجه الإطلاق. فهذه الفقرة مردودة، بل تجشمنا عناء التواصل مع الدولة مراراً، ولم نفلح.

ونحن لا نقلل من شأن أحد، ولكن حين نطلب إتصالاً نعنى على مستوى القيادة، لنبحث عن مخرج للأزمة، لا لتسكين هواجس أو تطمين نفوس.

ثم نعود إلى ما أردنا الحديث عنه.

أحسب أنّ الخطأ الأساس في مسار حركة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" اليوم يأتي من عدة عوامل متتابعة.

فالأمر الأول فيها، كما نتصور، هو أنه بعد وصول الشيخ الجولانيّ إلى الشام، وما أحرز من تقدم، شعر الشيخ البغدادي منه بنوعٍ من الرغبة في الانفصال، فقد يكون بيّت عزله، ثم أعلن التمدد. وما يظهر أنّ الجولانيّ قد كانت لديه تلك الرغبة لسبب ما، ذكر إنه ما رآه من ممارسات لم يرض عنها، بل خشى منها على جهاد الشام، وهذا ما لن نعلمه على وجه اليقين. لذلك لجأ الشيخ الجولانيّ إلى رفض التمدد، وإلى شق عصا الطاعة، واللجوء إلى الشيخ الظواهريّ، بعد أن أخذ موافقة الشيخ البغدادي على ذلك، ثم بعد موافقة الشيخ البغدادي على تحكيم الشيخ الجليل د أيمن الظواهري حفظه الله رجع عنها ورفضها. وقد وردت شهادات عديدة بهذا من أطرافٍ موثوقة.

ولا نزال لا ندرى عن بيعة الشيخ البغداديّ للشيخ الظواهري، لكن كلّ ما جاء في عدم وجودها فهو قرائن لا أدلة، ولا نزال ننتظر كلمة الفصل في هذا من أيّ من الشيخين.

وقد أراد الشيخ الجليل د أيمن الظواهري، بحكمة عالية، أنْ يوقف هذا التدهور، فحَكَم في دعوى التحكيم بأن تعود الأمور إلى نصابها، الدولة إلى العراق، والجولاني في الشام إلى أنْ يتمّ الوصول إلى حلّ، فقد رأي ما سيحدث بعين البصيرة، وهو ما حدث بالفعل.

والحق أنّ رفض الدولة لحكم الشيخ الظواهريّ بعد الموافقة علي تحكيمه، لا يقل شناعة عن أمر شق الجولاني عصا الطاعة. فقد ركبت الدولة رأسها ونبذت ما كانت تعهدت بالموافقة عليه. ومن ثم، تراكمت الأخطاء، وبدأت دورة الغلو، بين الأمراء المنتمين لها ثم من الأنصار على تويتر، ثم تطورت إلى تسونامي تكفير اجتاح البلاد وأدى إلى قتل الكثير من المسلمين وسبي النساء دون ذنب. آخر ذلك ما أعلنه أبو دجانة القزبيز، أمير في الشرقية، من كفر الجبهة واستحلال دمائهم واستحياء نسائهم وتتبع جرحاهم! وهذا إيغال في الغلو والبعد عن الشرع، بل يصل إلى حدّ الإجرام، في رأينا، ممن يعلن مثل هذا الإعلان، ويقتل مسلمين موحدين، ارتدّوا بزعمه! وقد أنكرنا على أبو الليث[80]، ممن ينتمى إلى الجبهة، في خطبة جمعة حين تحدث عن أولوية قتال الدولة على قتال النصيرية. هذا تطرف شديد من الجانبين.

وما أظن ذلك إلا لإعتمادكم، كغيركم حتى لا نظلمكم، على فتاوى من يطلقون على أنفسهم "شرعيون"، وأكثرهم حديثوا عهد بعلم، والأهم أنّ غالبهم لم ينضج سياسيا ولا علميا، بعد أن حاد عنكم غالب من هم من أهل السبق العلمي والجهادي. وأنتم

---

[80] قتل أبو الليث مؤخراً في البوكمال على يد فصيل ينتمى "للدولة".

أدرى بما يفعل عدم النضج العلمي والسياسي بأصحابه! ثم استرشاد هؤلاء بالشيخ الحازميّ. ولا يخفى عليكم أن هذا الانغلاق الشرعيّ، الذي أبعدكم عن كثيرٍ من أصحاب النظر قد آتى أكله في الطريقة الي تتعاملون بها مع المواقف، التي تسمونها "التمسك بما نحن عليه من حق". وهي دعوى عريضة، إن جاءت ممن يحتاج لدربة في الفتوى وخبرة في الدهر وأحواله.

ثم **الأمر الثاني** هو التعامل مع مصطلح "الدولة"، وما جرّه ذلك المصطلح من أزمات على ساحة الحركة الإسلامية كلها في الشام.

فقد انطلقت "الدولة" من قناعات وتصورات، لا أقول إنها أخطأت فيها، قدر ما أقول إنها قد خُلّط عليها أمرها فيها، فاستصحبت أفكارا وأوضاعا سياسية وتركيبات اجتماعية لا تنطبق على أرض الواقع من ناحية، ولا تسير على نهج الشرع أو رواية التاريخ من جهة أخرى، حتى وإن أقر عليها الشيخان أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، وهي إنها "دولة".

وقد ساءلت في مقال سابق لي، لا بأس من نقل جزء منه هنا لأهميته، قلت "غموض مفهوم "الدولة" لدى مسؤوليها، وبالتالي لدى أتباعها ومن يتبع الأحداث. فالدول، من حيث هي دول، لا تزال تنظيمات اجتماعية، تقوم بأدوار معينة، في مجالات الحياة، وهو ما قد تقوم به جبهات أو إمارت، أو ماشئت. وفي رأينا أن توصيف "الإمارة" أقوى من توصيف "الدولة"، إذ توصيف الدولة أمرٌ لا دلالة عليه في الشرع، بل هو تاريخي وضعي، أمّا الإمارة، فهي مما ثبت شرعاً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصحابته وتابعيهم. ومن تمسك بتعبير الدولة إنما وقع في شرك تسمية محدثة، وتعريف وضعيّ، بنكهة إسلامية! وإلا فيجب أن يتحدد معنى "الدولة" المقصودة هنا، وما تشبيهها بدولة المدينة إلا إسقاط لتسميات مؤرخين مُحدثين على وضع الجماعة المسلمة في المدينة وقت النبوة. ولم يكن معروفا أيامها "دولة" مكة في مقابل "دولة" المدينة. وما هذا التمسك إلا أثر من الآثار الخفية لسايكس بيكو[81]، التي تعطي تعبير "الدولة" احتراماً وحقوقاً أكثر من الإمارة أو الولاية أو الخلافة".

الشاهد أنّ "الدولة" هنا، قد ألزمت نفسها، وعاملت غيرها، بمفهوم غير واضح ولا مستقر. فإن عنت بإطلاق لفظ "الدولة" ما يقصد به القانونيون في العصر الحديث، فلابد لها من عاصمة، وحدود مستقرة، لا تتغير كل فترة حسب ما تفقد من أرضٍ، أو تستولي عليها. وأظن أن "الدولة" لا تقصده، من حيث إنه اتباع لمفهوم سايكس بيكو في تقسيم أرض الله! وقد كانت الدولة الكندية عرضة للإنقسام عام 1996، من قبل الجزء الفرنسي فيها، وكانت تستعد لتغيير كلّ ما هو متعلق بكيانها إن حدث الانشقاق، إذ تغير الحدود يملى تغيرات كثيرة تتبعه، في منطق الدول الحديثة. وإن لم تكن تقصد هذا المصطلح بمعناه الوضعيّ، فلماذا تحارب دونه، وتوالى وتعادى دونه، بل وتغرس في عقول أتباعها وأنصارها كلّ هذا التحيز والتعصب للمصطلح، حتى إنهم يفاصلون عليه. ثم إن "المدينة المنورة" لم تكن دولة، ولم يُطلق عليها أحدٌ اسم الدولة إلا المؤرخين المحدثين في القرن الماضي. ولذلك قال د أيمن الظواهري "ليس هناك شيء الآن في العراق اسمه القاعدة، ولكن تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين اندمج بفضل الله مع غيره من الجماعات الجهادية في دولة العراق الإسلامية حفظها الله، وهي **إمارة شرعية** تقوم على منهج شرعي صحيح وتأسست بالشورى وحازت على بيعة أغلب المجاهدين والقبائل في العراق". فكما قلنا في مقالنا السابق، إن توصيفها الحقيقي في العراق هو "الإمارة"، وهي بإذن الله مشروع دولة، إن التزمت بالسنن.

بل وإن حركة حماس، التي تتحكم في قطاع غزة منذ سنين، لا تعتبر دولة على وجه الحقيقة.

إذن، فنحن نرى أن "الدولة الإسلامية في العراق والشام" ليست إلا إمارة شرعية، تقوم على تنظيم جهادي على الأرض، وإن اختار لنفسه أن يسمي كيانه "الدولة". ونرى أنّ هذا كان مقنعاً في وقتٍ ما بالعراق، من حيث أنّ هناك دولة المالكيّ الرافضية، ودولة الأكراد ذات الحكم الذاتي، فلم لا يكون هناك "دولة" للسنة، إغاظة للعدو، واستعدادا لما هو آت؟

وقد أدى هذا التشبث بمصطلح الدولة فيما أرى، إلى أن تشدد التنظيم في قتاله غيره من الجماعات الجهادية، كما جاء في رسالتكم، قلتم ".. بل نحن دولة، غاية جهودنا منصبة على كافة الجوانب والوزارات؛ فمنها العسكري ومنها الأمني ومنها

---

[81] ولنا في مفهوم سايكس بيكو كلام في مقالٍ سابق، نعود اليه بعد إن شاء الله.

الإداري ومنها التنظيمي ومنها الاجتماعي ومنها الشرعي ومنها الحسبوي ومنها التعليمي والتربوي ومنها الإعلامي، ومنها غير ذلك". والأمر، إخواني، أنّ بقية التنظيمات تقوم بهذه الخدمات كذلك. ويكفي أن نشير إلى وهن هذه التسمية ما ذكرنا من أنّ "وزارة الإعلام" أو "هيئة الإعلام" لديكم لا تتمكن من إصدار بيانٍ طالبنا به، ولو كل شهر، للدفاع عن عقيدتكم التي تعلنوها، ثم يعلن خلافها أشهر أنصاركم، بل ومن يعمل لحسابكم كذاك الأغيلم الشاميّ!

وأنا لا ألومكم، ولا ألوم أنصاركم على ما يعتلج في الصدور من آمال "الدولة"، وهو حلمٌ سبق أن قلتُ فيه "وأسارع بالقول كذلك إنّ الإعلان عن "الدولة الإسلامية في العراق" أولاً، ثم إعلان تمددها إلى الشام ثانياً، قد أحيا في قلوب الكثير الغالب من المسلمين أملاً كان بعيداً فقربته، وأوردتهم ظلاً في صحراء الهزيمة ومدّته. وكان هذا، ولا يزال حياً في قلب كاتب هذه السطور، يشهد الله"[82]. لكن هذا الحلم، قد تحول على الأرض إلى أخطاء في التطبيق، تجاوزت حد السنة، وأهريقت بسببه دماءٌ مسلمة بغير حق.

ومن أخطر ما أدى اليه هذا النظر، هو أنه أوجد فجوة بين ما تقولون في العلن من إنكم على مذهب السنة والجماعة، وإنكم لا تكفرون المسلمين بالمعاصى، ومثل هذا مما في عقيدة أهل السنة المعروفة، وبين ما يتمّ على الأرض من تجرء مخيفٍ في قتل وسلب أموال من قرى وأماكن بدعوى أنها تخضع لجبهة النصرة، ثم قتل أبو سعيد الحضرميّ، وهو من أسوأ أفعال هذه "الدولة". وبدعوى أنّ جبهة النصرة قد ارتدّت بتعاونها مع الجيش الحرّ. والشاهد على ذلك ما رأينا من بشاعة ما فعل أبو عبد الرحمن العراقي، مما أقرته عليه الدولة، بعدم إعلان محاكمته، رغم أن ذلك تفعله الدول حقيقة حين يرتكب أحد أبنائها جرماً له صدى في الواقع الإعلاميّ. وعذركم، أنه لا يمكن أن تعلنوا عن كل شئ لأنكم "دولة"، والعكس هو الصحيح.

كذلك قتل الكثير من محاربي الكتائب، ممن يأخذ أسلحة من الجيش الحرّ لمحاربة الروافض، وإن أعلن استسلامه للشرع، ويطلب من يعلمه الدين ويسوسه به. ولا نرى مانعا شرعيا من أخذ بيعة هؤلاء ثم تعليمهم الإسلام، أما أن نكفرهم، ونقتلهم، ونكفر من يأخذ بيعتهم ونقتله، فهذا إيغالٌ في الغلو. وليس كلّ من أخذ سلاحاً من الجيش الحرّ بمشركٍ، إذ إن الجيش الحر يجنّد أيا من كان لمحاربة الرافضة، للإستيلاء على السلطة، سواء كان علمانيا أو مسلما جاهلا، فهذا نوع من تقاطع المصالح. كما حدث في أفغانستان.

كذلك فإننا لا نقول بكفر الجبهة الإسلامية قاطبة، بل بتخليطهم وبخيانة وخبث وممالأة بعضهم لآل سلول. ثم منهم المبتدع المسلم ومنهم العاصى والجاهل، ومنهم المخلص المغرر به. وهذا التكفير العام قد أعان عليه مذهب الحازميّ هداه الله.

ثم قول أن حماس دولة، هو قولٌ غير صحيح، ولا يشهد له واقعٌ من حيث هم اليوم لا قدرة لهم على أي جانب من حدودهم، وإن كانت لهم حدود ليست "لدولة" العراق والشام. ثم يا إخواني، أية دولة هذه التي لا يُعرف لها قائد ولا وأمير ولا أي فرد رسمي فيها إلا بكنية، لا إسماً ولا رسماً؟ وهل سمعنا من قبل عن أمير مؤمنين لا يعرفه الناس؟

وقد وقفنا بجانبكم حين أخرج المحيسني بيانه التحريضي ضدكم، ووقفنا معكم حين كتب المكيري عنكم، وشنعنا على العطويذ حين رماكم بما لا يليق بمسلم إلا من فجر في الخصومة.

هذا، إخواني، لا ينقص من قدر العمل الذي تقوم به "الدولة" سواء كانت دولة أو غيرها. المشكلة تكمن في نظرة قادتها وأتباعها وأنصارها لأنفسهم وكيانهم، مقارنة بغيرهم، مما ينشأ شعور استعلاء وتسيّد، ثم عنف وتحكّم، مما ينفّر من ناحية، ويجعل دم "الغير"رخيصا" من ناحية أخرى. ومما يعكس رغبة في الاستيلاء على الأرض و"التمدد" الذي بات كابوساً لا حلماً، بالنسبة للكثير من "المسلمين" في أرض الشام.

---

[82] مقالنا " مسائل في السياسة الشرعية تخص الجهاد في الشام" http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72553

ثم **الأمر الثالث**، هو توجيه قوتكم وقواتم "لتحرير" مناطق قد حررتها كتائب مسلمة، استقرت فيها، وان اتخذت موقفا فقهياً مخالفاً في موضوع تطبيق كافة الحدود آنياً. **وقد شاركتكم في هذا التوجه الباغي جبهة النصرة كما حدث في مركدة**. إلا إنكم أوغلتم في هذا التوجه، وآخر ذلك ما حدث في غريبة والبوكمال، وتلك الحشود في درعا والقنيطرة، بينما قوات الجبهة تقاتل النصيرية في الساحل. فقد جعلتم همكم تقوية ما أنشأتم لأنفسكم مما أسميتموه "دولة"، ثم رحتم تنقضوا غزلكم بأيديكم، فتقاتلون المسلمين، وتتركون المشركين، وهي الصورة الحقيقية على الأرض اليوم. وإن تأوّلنا لها، فلا يغير هذا من أمرها شيئا.
والاحتجاج بقتال علي رضى الله عنه لمعاوية رضي الله عنه احتجاج باطلٌ، لأن علياً كان خليفة للمسلمين بلا خلاف. ثم لم يكن هناك في قلب "دولته" كفار نصيريون يقاتلونه فعلا لا قولاً. ولو نظرنا لرأيناه سكت عن قتلة عثمان وعن نابغة الخوارج بين جيشه، لقتال فئة باغية، فكيف بكم لا تقتدون بهديه، فتقاتلون إلى جانب من ترون بدعتهم، الكفار المتفق على كفرهم؟ ألهذا سبب غير دعم كيانٍ لا يزيد لساعتنا هذه على اسم وحلم؟

ثم نرى أن "الدولة" هي التي لا تسعى للصلح، ولا للتوافق، بل تسير في تطبيق أيديولوجيتها دون محاولة التقارب، وما قولة "كفوا عنا نكف عنكم" بدعوة للتصالح، بل هي دعوة هدنة لا أكثر ولا أقل، إلى حين!

وقولكم "لا ينسب لساكتٍ قول" صحيح، ولكن السكوت له دلالات في مواضع معينة، تصل إلى حدّ الدليل، ان استمرت، والتعلق بهذا القول بإطلاق، لا يخيل إلا على سذج الناس، أو من أخذ بالظاهر بإطلاق.

ثم هذا التطور الأخير، والذي واكب خطاب الشيخ الظواهري حفظه الله، ورثاءه لأبي خالد السوريّ، وتوجيهه أصابع الاتهام لمن قتله، ولمن يرفض التحكيم المستقل، ولمن يرسل مفخخات لقتل المسلمين ويدعو لتكوين رأي عام ضد قتل المسلمين، ثم ما كان من هجوم على الشيخ الظواهري، سكتم عنه مما يوحى، بل ويؤكد رضاكم عنه. فهذا الهجوم البالغ السوء وقلة الأدب والسفاهة، من كثير ممن هم من أتباع الدولة على د الظواهريّ، وسكوت الدولة عنهم، خاصة من ينتمي لقسمهم "الشرعيّ، بل هو هجوم صريح من الدولة. ولا نظن أن عذر "وماذا نفعل، هؤلاء مستقلون"، يجدى بعد.

ثم **الأمر الرابع** هو أن سكوتكم على هذا المنهج الذي تنشره عصابة وليم وضلال ومن معهم يوحى بأنكم لهذا المنهج داعمون، ولمذهبهم مؤيدون. ومع سكوتكم علي هذه العصابة التكفيرية، فقد هاجمتم من أهل العلم من أعلنتم ثقتكم الكاملة به وتبجيلكم له من قبل، مثل الشيخ الجليل أيمن الظواهري، الشيخ أبو محمد المقدسي، وأبو قتادة الفلسطيني، وهاني السباعي وسليمان العلوان، وغيرهم من أهل العلم والجهاد المخضرمين، بسبب فتاور ممن هم في طور طلب العلم لا يزالوا، بل ممن تحدث عن هؤلاء بكلّ مدح وافتخر بانتسابه اليهم في يوم من الأيام، لكنه هوى النفس، لعنة الله عليه. والعذر، هو أنكم تتبعون "الدليل"، بينما هؤلاء يتبعون قول الخليل! عذر أقبح من ذنب، بل هي دقة النظر ونضج الرؤية واستيعاب العلم، ما يفرق بين هؤلاء وبين من ركنتم إلى فتاواهم.

لقد تحول حلم "الدولة" إلى عبئ على عاتق الجهاد، بعد أن أفلحتم، بسكوتكم على أنصاركم وإعلامييكم وشرعييكم، في استعداء كافة ذوى الرأي الرشيد علي الساحة من رؤوس للجهاد، أصحاب السابقة، إلى علماء ودعاة عُرف عنهم الالتزام بالسنة منذ عقودٍ قبل ظهور تنظيمكم.

وأستحلفكم بالله، أن تتذكروا كم من تنظيم قام واختفى، وكم من "دولة" قامت وبادت. لقد نسيتم، في خضم هيستريا (#باقية)، الي باتت تذكرنا بنداء (هاي هتلر) يتعبد به أنصاركم، أنّ صداما قد تركته الصهيوصليبية يمرح في العراق، حتى مسّ مصالحها، فدمرته ودمرت معه البلاد كلها. أفلا تتعظون، وترون أن في الإتحاد قوة، أم إنكم ستقفون بعشرات الدبابات ومئات السيارات في وجه الصهيوصليبية، بعد أن تقتّلوا بعضكم البعض؟ وأيّ نصرٍ يجلبه الله على مثل تلك الجماعات؟ والله إنه سبحانه ليتركنكم تأكلون بعضكم بعضاً، ثم يأخذ بقيتكم بيد عدوكم. كيف تتصورون أنكم ستقضون على آلاف من المسلحين، ليسوا مجاهدين في نظركم، حتى يخلوا لكم وجه الشام، وتقوم "دولتكم" على جماجمهم؟

هذه يا إخواني، فوبيا، ليست تخطيطا ولا تعقلاً ولا تنظيماً، ولا نهاية لها إلا الانحسار ثم الانكسار. بل أتجرأ على القول بأنه إن لم تُصرف هذه الطاقة في مقاتلة النصيرية لا غير، فهو عبث أطفال، ولعب صغار، لا أكثر ولا أقل.

الخلاصة، إننا أمام جهتين متنازعتين:

- جهة، وهي "الدولة" لا تتعاون مع أي تنظيم له أية صلة بآل سلول، وهو وأمر جيد نقيّ، لكنها، من ثم، تعتبر هذا التعاون، في غالب صوره كفراً يستحق فاعله القتل، وهي تفرق بين قتال نفس الجهة في موضعين، إن كانوا وحدهم فهم بغاة، وإن كانوا بجانب من ينتسب أو يحصل على سلاح من الجيش الحرّ فهم مرتدون. ولا يخفى ما في هذه التفرقة من سذاجة فقهية لا تصدر إلا من حديث عهدٍ بعلم. ومن هذا التصنيف الحاد، نشأ الاعتقاد السائد حاليا أنها القوة الأعلى يداً، والقدرة على سحق الخصم، على أساس ردته. فتراهم يقاتلون ويحررون مناطق بها مسلمون تم تحريرها من النصيرية من قَبل على يد مجاهدين. هذا ما اتبعته فئات الخوارج على مدى التاريخ. ولا نصفكم بالخروج، لكن بالاشتراك مع الخوارج في صفاتٍ معينة، ثم بأنّ هذا منهج لن يؤدى إلا إليه مآلا.

- وجهة، وهي النصرة، ترى التفرقة بين المتعاونين، ومقصد كلا منهم في التعاون، فمنهم المسلم الجاهل، ومنهم المرتد كالمجلس العسكري وعصابة جمال معروف، ومن ثم تستبيح هذا التعاون مع تلك الكتائب بشروطها، لقتال الروافض أساساً، ولدفع صولة "الدولة"، كما يقولون، إن لزم. وقد يكون في هذا تجاوز، وقد يخرج إلى معاصٍ في التطبيق، لذا يجب ضبطه حتى لا يستحيل الأمر إلى تعاونٍ محرّم.

ولا نرى أنّ الخلاف بين التنظيمين قد نشأ أيدلوجيا، أو عقدياً، بل نشأ من باب من يسيطر على ماذا، كما علمنا التاريخ على مرّ العصور. ثم استُحضرت له الأيديولوجيات، لدعمه وتجييش المناصرين حوله. وما الصراع على موضوع البيعات إلا فرعا من هذا الباب.

من ثم، فإننا نرى الجهاد في الشام، قد أخذ منعطفاً خطيراً، نتيجة تصرف "الدولة" الذي وصفنا، إلى جانب مآخذنا على النصرة، والتي لا محل لها هنا. وأنّ هذا المنعطف لن يأتي إلا بانحسار الجهاد، ولو ظنّ مسؤلوا الدولة غير ذلك، إذ نراهم قد استغرقتهم نشوة ما يرونهم على أرض "حرّروها"، ولم يروا الصورة في كليّتها، وفي مآلاتها.

و**"يقول البعض "ماذا غيّرك؟ ولماذا تبدّلت من نصرة الدولة إلى نصرة النصرة"؟ أقول، خطأ مُكعّب! فأولاً أنا والله لا أنصر طرفاً على طرف، يميناً أقف به بين يدي الله، ولا أنصر نصرة ولا غيرها. لكن أرى من طرفٍ تجاوبا ومحاورة ومن جانب سكوتا وازورارا. وأرى من جانب سفاهة ما، فأرى من الآخر أضعاف أضعافها. ثم إني لم أتبدل، ولكن**

- **رأينا ظلما عليكم فناصرنا، قولا وكتابة، ففرحوا وصرنا مشايخا وعلماء،**
- **ثم رأينا اعوجاجا فنقدنا، فهاجموا، والقادة صامتون،**
- **فنقدنا السكوت والهجوم، ولم نوقف جهد الصلح والوفاق، فرمينا بأقبح الألفاظ والأوصاف من تكفير وردة وغيرها، فانحرفنا عن مرمى عصابة الطانشين، والقادة صامتون.**
- **ثم رأيناه منهجاً يفاصل عليه غالب الأنصار والأمراء، فزدنا حدة في النقد، والقادة صامتون،**
- **فقلنا إنكم إذن عن هذه العصابة راضون، ولها موافقون، بل وموجهون،**
- **ثم رأينا ظلماً على الطرف الآخر فناصرناه.**

فلا يعيب علينا إلا ظلوم جاهل مفتئت على الحق.

ووالله يا أحبة، إن في أيديكم، بعون الله تعالى، أن تسطروا صفحات مجدٍ حقيقي وبطولة صادقة، إن وجهتم جهدكم إلى إزالة النظام الفاشي البشاريّ، بدلا من محاولة توطيد "دولة" على حساب المقصد الأصلي لأقامة دولة للإسلام، وهي توحدي الصف وقهر العدو.

ولو أنكم أظهركم الله على عدوكم في العراق، فهذا كلّ ما نأمل. لكن، إن استمر منهاجكم في الشام كما هو، وقاتلتم وقتلتم بقية مجاهدي الشام، وهو ما لا نراه ممكن أو عمليّ، ونجحتم في تكوين دولة حقيقية، فستكون دولة بغي، لكنها على كل حالٍ أحسن شرعاً من حكم الروافض بلا شك.

ونحن، الآن، والشيخ د هاني السباعي، لا زلنا على استعداد للحوار والنصح والبيان، والسعي لصلح نرى فيه الحل الوحيد لهذا الوضع المتردى في الشام، وتعديل الانحراف الذي يسير فيه الجهاد، ما استطعنا إلى ذلك سبيلا. ولا نبغي إلا وجه الله، وتحقيق أمل الأمة الذي نراه يتحطم على صخرة العناد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د طارق عبد الحليم

02 جمادى الثاني 1435 – 02 أبريل 2014

تاريخ النشر: 18 جمادى الثاني 1435 – 18 أبريل 2014

بيان براءة ومفاصلة[83]

ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيا عن بينة

للشيخين

د. طارق عبد الحليم ود. هاني السباعي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وبعد. يقول الله في محكم التنزيل:

(بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ) الأنبياء آية 18.

تقدمة لابد منها: نقول وبالله التوفيق نحن الموقعون أدناه لاننتمي إلى أية تنظيم كجماعة الدولة أو القاعدة أو النصرة أو أحرار الشام أو غيرهم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. كما ننبه: لا يفهم فاهمٌ أن تبرأنا من تصرفات وأفعال جماعة معينة يفهم منه أننا ننتمي لأي جماعة أخرى ولاسيما الجماعات المجاهدة في الشام. وعليه نقول:

لقد بذلنا وسعنا في التواصل مع كافة الأطراف وحاولنا بقدر المستطاع رأب الصدع والسعي للصلح والتوفيق وقدمنا مبادرة بذلك! لكن للأسف الشديد تبين لنا أن الشيطان باض وفرّخ في الساحة الشامية وأنتج فتنا ورزايا ومناحات وحادثات سود!. وقد اتخذنا التريث مركبا، والتؤدة مطية، حتى ضاق بنا ذرعا الجميع! حيث ظن البعض أن هوانا مع تلك الجماعة أو غيرها بسبب دفاعنا في حينه عن أي ظلم يقع على أي جماعة مجاهدة أو غير مجاهدة!. علم الله كم الضغوط التي كانت تتوالى علينا من جميع الأطراف لكننا كنا نستعصم بالله ونتزود بالصبر وندعوا الله أن يوحد كلمة المجاهدين وأن يطفئ نيران الفتنة بينهم! لكنْ لله في خلقه شؤون! حيث فوجئنا بالكلمة الصادمة للمتحدث الرسمي لتنظيم الدولة فكان لزاما علينا أن نخرج عن صمتنا وصبرنا وللصبر حدود! ومن منطلق هذه التقدمة نشرع في الآتي:

[83] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72583

أولاً: أصدرت مؤسسة الفرقان التابعة لجماعة "الدولة" كلمة بعنوان "ما كان هذا منهجنا" بتاريخ 18 جمادى الثانية 1435هـ الموافق 18 إبريل 2014 قرأها المتحدث الرسمي لجماعة "الدولة" تقطر افتراء وطعنا في خيار قادة الجهاد الذين نحسبهم لم يبدلوا ولم يغيروا بل كانوا شوكة ولا يزالون في حلوق طواغيت العالم عربا وعجماً.

ثانياً: خرج المتحدث باسم جماعة "الدولة" بكربلائية مدغدغة لمشاعر المتعصبين لهوى قادة "الدولة" الذين سلموا ويا للحسرة عقولهم لقادة محرضين على الطعن بخيار قيادة الجهاد تلكم القادة وشيخهم نحسبهم من صالحي هذا الزمان ولا نزكيهم على ربهم.

ثالثاً: إن كلمة "جماعة الدولة" لا نرى فيها إلا نذير حرب وشؤم، لم نكن نتصور أن يصل هذا التنظيم إلى هذه الدرجة من الغلو والتطرف الذي عشعش في أدمغة القادة قبل الأنصار والأتباع!.

رابعاً: فبعد أشهر عديدة من محاولات واتصالات أردنا بها أن تتوحد الصفوف ولرأب الصدع، وتنتظم الكلمة، يشهد الله أننا لم نجد فيها إلا تدليسات وتمييعات في الخاص وأحاديث معسولة في السر!، ثم نرى عكسها على الأرض.

خامساً: وقد رأي حكيم الأمة الشيخ الدكتور أيمن الظواهري بعين البصيرة، ما هو قادم من قتال وإحن بسبب انحراف جماعة الدولة منهجيا، فأصدر حكما بتاريخ 13 رجب 1434هـ برجوعها إلى العراق مدة عام، ثم يُنظر في الأمر مرة أخرى. لكن إذا بها ترفض هذا الحكم بغيا وبدون حق، بل وتشن حملة تشنيع وتشويه ضد حكم شيخهم الدكتور الظواهري، وركبت جماعة الدولة رأسها واغترت بقوتها فإذا بقواتها بين العراق والشام تتبدد، وإذا بأطماعها في الحكم تتمدد! فلا هي في العراق كسبت، ولا هي في الشام ربحت وانتصرت.

سادساً: ثم انكشف المخبوء وبان المستور وحصحص الحق وأنطق الله المتحدث باسم جماعة الدولة حيث استدرجه الله من حيث لا يشعر فأزال الشك باليقين، وأخرج ما كان يعتمل في صدره من غلو وانحراف. فجاءت طامة هذا العدناني فوضعت النقاط على الحروف وإذا بها إعلان حرب على كافة المجاهدين، ممن لا ينتمون لتنظيمهم المتوافق مع الحرورية في سفك دماء المجاهدين بتأويلات باردة وشبهات سمجة!، رغم البون الشاسع بينهم وبين الحرورية الخارجية قديما فلاهم في شجاعة وعلم وبلاغة وفصاحة ومروءة الخوارج! لكنهم اتفقوا في أسوأ ما عند الخوارج من استباحة دماء المسلمين! ووافقوا القرامطة والإسماعيلية والحشاشين وأصحاب قلعة "آلموت" في إشاعة الرعب والقتل والفوضى في العالم الإسلامي واغتيال الخلفاء والسلاطين كالخليفة المسترشد بالله والراشد والوزير نظام الملك السلجوقي والسلطان آلب ارسلان وعماد الدين زنكي ومحاولاتهم المتكررة اغتيال نور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي واغتيالهم بكل خسة علماء وأفاضل الأمة!.

سابعاً: هذه النعرة التكفيرية التي تتستر بتلابيب الولاء والبراء وتبدع وتفسق وتضلل وتكفر خيار المجاهدين والعلماء بمناطات مطاطة فضفاضة! هي نفس سمات أعداء أهل السنة من حرورية ورافضة وقرامطة، وليس بالضرورة أن تتفق جماعة الدولة في كل شئ مع الخوارج أو القرامطة فالجامع بينهم استسهال تكفير المسلمين وكبار مجاهديهم بدون حق واقتحام حرمات الأنفس المعصومة بـتأويلات سخيفة وإلزامات في خيالهم المريض عقديا.

ثامناً: فحديث المتحدث باسم "جماعة الدولة" حديث خرافة! لا ينطلي على أهل العلم من شيوخ وطلبة وأسوياء المسلمين اللهم إلا من حفنتهم من جهلة العوام، ومنتسبي العلم، الذين استغفلوهم بتلك الكلمات الملتهبة، و"الهاشتاجات" المصطنعة! في صراع طواحين الهواء في الشبكة العنكبوتية.

تاسعاً: وكم نصحنا "جماعة الدولة" ونصحهم غيرنا سراً وعلنا من غلو أنصارهم وكانوا يقولون هؤلاء ربما أتباع مؤسسة "راند" أو مخابرات آل سلول المتربصين بالدولة الدوائر! وإنهم لايستطيعون الرد على كل منحرف! ثم استبان لنا أخيراً أن العيب في الرأس التي تحمل غلوا وتنطعاً وليس الأنصار فقط!

وصدق الشاعر: مَتى يَستَقيم الظل وَالعود أَعوج!.

عاشراً: أرادت جماعة الدولة أن تسقط تنظيماً عقديا حيّر قوى الصهيوصليبية قرابة ربع قرن من الزمان، بزعمهم وأوهامهم، وبهيكل نحتوه وتوهموا أنه "الدولة" رغم مجافاته للواقع! فلعبوا بمنحوتهم على عواطف العوام من الرجال والنساء، يداعبون بها أملاً، هم أول من حطّموه.

كناطحٍ صخرةً يوماً ليوهنها *** فلم يضرْها وأوهى قرنَه الوعلُ

حادي عشر: قال المتحدث باسم جماعة الدولة: إن تنظيم القاعدة اليوم يؤمن بالديموقراطية، وبالسلمية، ويُعين حكم الإخوان، ويوالى الصحوات والمجوس والهندوسّ، ويتبني ثورات العلمانية! اللهم إنا نشهد أن هذا افتراء وإفك بل وفجور في الخصومة!.

ثاني عشرً: نعيد ونؤكد رغم أننا لا ننتمى لأي تنظيم كان على وجه الأرض، إلا أننا نرى أنّ هذا تكفير مبطن بل وصريح لتنظيم القاعدة اليوم ولأميرها الشيخ الدكتور أيمن الظواهريّ لأنها بزعم قادة جماعة "الدولة توالي الكفار"..!..

ثالث عشر: بل ويتمادى العدناني في افترائه واتهامه للشيخ الظواهري وقادة القاعدة ومن يؤيدونهم حيث يصرخ: "ولكن القضية قضية دين اعوج، ومنهج انحرف، منهج استبدل بالصدع بملة إبراهيم، وبالكفر بالطاغوت، وبالبراءة من أتباعه وجهادهم: منهجًا يؤمن بالسلمية، ويجري خلف الأكثرية، منهجًا يستحي من ذكر الجهاد والصدع بالتوحيد، ويستبدل بألفاظه الثورة، والشعبية، والانتفاضة، والنضال، والكفاح، والجماهيرية، والدعوية.."أهـ.

نقول: أليس هذا هو الزوابري بفكره وغلوه وطعنه وتكفيره للمجاهدين وذبحه لخيار قادة الجهاد! لكنه الآن في الشام باسم العدناني!! لقد اكتشف المغرور بتصفيق الدهماء ورعاع النت بأن الشيخ الدكتور أيمن الظواهري وقادة الجهاد خالفوا ملة إبراهيم عليه السلام ولم يعودوا يكفرون بالطاغوت! ومعنى كلام هذا العدناني لايحتاج لتأويل وتبرير فمن لم يكفر بالطاغون يكفر!.

رابع عشر: فهكذا بكل بساطة ادعى هذا المفتري الأفاك أن قادة تنظيم القاعدة وشيخهم الظواهري لا يكفرون بالطاغوت وخالفوا ملة إبراهيم!! بالطبع سينفذ الانغماسيون والمسلحون الموتورون التابعون لجماعة الدولة وخلاياهم النائمة توصيات أوامر زوابري جماعة الدولة ويقاتلون النصرة والجماعات المجاهدة الأخرى على أنهم كفار مرتدون! لأنهم لا يكفرون بالطاغوت حسب كذبه وافترائه!.

خامس عشر: رغم علمنا أن الشيخ الدكتور الظواهري وقادة تنظيم القاعدة ثبتنا الله وإياهم على الحق ما قاموا إلا لكفرهم بالطاغوت واستمساكهم بشريعة الإسلام خفاقة حتى يكون الدين كله لله!. ثم يأتي زوابري الشام الذي ركب هواه فأضله طريق الهدى فطفق ينسج الإفك ويروجه لدهماء دولتهم!.. المشكلة أن بعض المنتسبين لحواشي العلم وفتات أقاويل العلماء يصدقون زوابري الشام ويبررون أضاليله لحاجة في نفوسهم من باب "خالف تعرف"! ولأنهم يعلمون أنهم لو عاشوا مع الكبار سيظلون أقزاماً لذلك يلجأون للدهماء وللمصابين بداء عجمة الفهم فيحسبهم الجاهل شيوخا!. والحمد لله الذي عفانا مما ابتلاهم الله به.

سادس عشر: فهل هذا خطاب يليق برجل يقدم للمسلمين على أنه المتحدث الرسمي لتنظيم "الدولة"! أم أن هذا حديث الأصاغر، حدثاء الأسنان، حديث من يشق بعصبيته الخطابية صف الجهاد الذي رمته طواغيت العرب والعجم بقوس واحدة.

سابع عشر: ولعله خير للمجاهدين، إذ لا يفلح قوم هم على هذه العقيدة البدعية. وقد حكم هؤلاء على أنفسهم بالنهاية، وأعلنوها أنهم سيقاتلون المسلمين حتى لا يبقى فيهم رجل واحد! نفس دعوى الحرورية ونفس منهجها، ونفس نهايتها إن شاء الله، إن لم يتوبوا إلى الله ويعودوا إلى صوابهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

ثامن عشر: إن سياسة هذه الجماعة كما انكشفت واتضحت، بعد أن حاولت إخفاءها طويلاً، هي نفس سياسة الحرورية والقرامطة وجماعة الحشاشين من قبل، الاغتيالات وقتل المسلمين واستحلال دماءٍ حرمها الله إلا بالحق. لا يردهم عنها قتل أطفال أو شيوخ أو نساء، بدعوى أنهم كفار مرتدون.

تاسع عشر: رفعوا شعار "إن الحكم إلا لله"، وظنوا أنهم على الحق، وأنّ كلّ الخلق على الباطل. نفس الدعوى ونفس المنهج، ونفس النهاية إن شاء الله. فأمثالهم لا يَعتبرون بمن بادوا من قبلهم ممن هم على بدعتهم.

العشرون: تمسحوا بالشيخ أسامة بن لادن رحمه الله، وزعموا كذبا وبهتانا أنهم على منهجه، وأن الشيخ د أيمن الظواهري بدّل وغير، وتناسوا أن الشيخ أسامة رحمه الله قد مدح "ثورات" الربيع العربيّ" في آخر شريط سجله، وأسماه الحدث التاريخي العظيم، وشارك الأمة الفرح بما يجرى على أرضها، ومدح "ثورة" تونس، وغيرها، بل واقترح إنشاء مجلس للإستشارة، يخدم هؤلاء الثوار من الجماهير الغاضبة، ولتحقيق أحلامها كما قال، ولمساعدة بقية الشعوب على بدء ثورتها.[84]

الحادي والعشرون: فهل غيّر وبدّل الشيخ الشهيد أسامة يا من تتمحكون بقميص أسامة؟! فليسمعه من له بقية من عقل من أتباع دولة البغي والافتراء على المجاهدين!، إن أراد أن ينجو بجلده من نار هؤلاء المفترين، فإن كانوا يتضايقون بوصمهم بأحفاد ابن ملجم في انحرافه وسفكه للدماء! فما ابن ملجم عنهم ببعيد!.

الثاني والعشرون: فما كان الشيخ الشهيد أسامة نسحبه كذلك ولا نزكيه على ربه مكفراً للمسلمين، ولا خليفته الشيخ المجاهد أيمن الظواهري ثبتنا الله وإياه على الحق بسائر إلا على خطاه. فأنتم من خرجتم عن سنة رسولكم صلى الله عليه وسلم، واتبعتم طريق عنتر الزوابري، وعبد الرحمن الزيتوني فمصير جماعتكم إن شاء الله هو نفس مصير الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، ومن قبلهم جماعة شكري مصطفي في مصر الذين صاروا أثراً بعد عين..

وبناء على ما سبق

وما سنعلق عليه في مقالات وأحاديث مختلفة مستقبلا إن شاء الله

نعلن هنا أننا نبرأ إلى الله من أفعال وتصرفات هذه الجماعة التي تسمى نفسها "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وقادتها ما لم يتوبوا. ونحذر الشباب، من المجاهدين وغيرهم من فكر هؤلاء ومنهجهم، فهؤلاء لا يعرفهم إلا من عرف فكر الجماعات المنحرفة عقديا كالخوارج والقرامطة وتصرفاتهم. نحسب أنهم يصدق فيهم حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: " يَخْرُجُ فِيكُمْ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلاتَكُمْ مَعَ صَلاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ ، وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَلا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ. "أهـ كما في البخاري.

ويا مجاهدي الأمة وشبابها، ممن عرف عقيدة التوحيد الصافية، ولم يخرج عنها بديموقراطية ولا ثورية شركية ولا ولاء مكفر، إياكم والغلو! احذروهم فإنهم أهل غدر وخيانة، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان. ولا تغتروا بلحن كلامهم، (وإن يقولوا تسمع لقولهم)"! فوالله لو سمعتم كلام خطيب الخوارج قطري بن الفجاءة، وأين عدنانكم من فصاحة قطريّ وفروسيته؟، لو خبرتم سير زعمائهم وقادتهم كنجدة بن عامر أو نافع بن الأزرق أوشوذب الخارجي وغيرهم لعرفتم أنكم على درب البدعة تسيرون، وعن طريق السنة ناكبون.

وفي الختام ندعو قادة "جماعة الدولة" أن يتوبوا إلى ربهم وأن يذعنوا لحكم الشرع في المظالم التي عليهم، وإذا كانت لهم مظالم فليخضعوا لمحكمة شرعية كما أوصى الشيخ الدكتور أيمن الظواهري في أحاديثه الأخيرة وأكدها في حواره "بين الألم والأمل".

وإذا أصروا على الرفض والتعنت فإن الدماء البرئية المعصومة التي تراق في الشام في أعناقهم وأعناق من يسيرون على منهجهم، وأن تبنيكم سياسة الانغماسيين الذين ينغمسون في أهل التوحيد وقادة المجاهدين وتمزيق أوصال وأشلاء نسائهم

---

[84] https://www.youtube.com/watch?v=SmORn0pKisI&feature=youtu.be

وأطفالهم ما هي إلا سياسة تغرير وتعجيل بهؤلاء الشاب الانغماسيين إلى حتفهم وإلى جهنم بإذن الله! فإذا كنتم تبتغون إصلاح الجهاد كما زعمتم بقتل قادة الجهاد! فـ (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) آية 81 يونس.

كما نحث المخلصين من أهل العلم ومشايخه في كل مكان؛ أن يقوموا بحق الله عليهم بالبيان في نازلة الشام، والتبرؤ من أقوال وأفعال "جماعة الدولة" ومنهجها.

اللهم اهد قادة "جماعة الدولة" وردها إلى الحق ووفقها إلى التوبة والتحاكم لشرع الله، وصيانة دماء الموحدين وقادة الجهاد! اللهم إن لم توفقها للهداية فأرنا فيهم عجائب قدرتك وأرح المسلمين والجهاد والمجاهدين من شرورهم فهم بغلوهم وطعنهم وانحرافهم لن يزيدوا المسلمين إلا خسارا، ولن ينتجوا إلا باغياً خارجيا يملأ الأرض فساداً وضرارا.

ألا هل بلغنا اللهم فاشهد

د طارق عبد الحليم — الأمين العام للتيار السني بمصر

د هاني السباعي — الأمين العام المساعد للتيار السني

مدير مركز المقريزي للدراسات

السبت 19 جمادى الثانية 1435هـ الموافق 19 إبريل 2014

فهرس تأريخ وتوثيق

1. نصيحة للمُجاهدين في العراق والشام[85]	26 نوفمبر 2013
2. عودة إلى مجاهدي العراق والشام[86]	6 ديسمبر 2014
3. عقيدة "الدولة الإسلامية في العراق والشام"[87]	8 ديسمبر 2013
4. عودة إلى جهاد الشام[88] .. (1)	12 يناير 2014
5. عودة إلى جهاد الشام[89] ..(2)	15 يناير 2014
6. دعوة للصلح والصفح بين المجاهدين في الشام[90]	21 يناير 2014
7. جهاد الشام .. والمؤامرة على الإسلام[91]	8 فبراير 2014

[85] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72462

[86] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72471

[87] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72473

[88] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72495

[89] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72496

[90] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72497

[91] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72521

8. دولة العراق والشام .. لماذا يهاجمها الجميع؟[92]	10 فبراير 2014
9. ماذا بعد استشهاد أبي خالد السوريّ؟ أعلى جهاد الشام السلام![93]	26 فبراير 2014
10. قول الحق في تعيين الفريق الأحق[94]	6 مارس 2014
11. السّاحة الشامية .. أين حَدث الخلل[95]؟	18 مارس 2014
12. مسائل في السياسة الشرعية تخص الجهاد في الشام[96] – 1	18 مارس 2014
13. مسائل في السياسة الشرعية تخص الجهاد في الشام[97] - 2	21 مارس 2014
14. مسائل حاسمة في العلاقة بين الدولة والنصرة[98] - 1	23 مارس 2014
15. مسائل حاسمة في العلاقة بين الدولة والنصرة[99] - 2	25 مارس 2014
16. مسائل حاسمة في العلاقة بين الدولة والنصرة[100] – توحيد الصف 3 الحلقة الأخيرة	27 مارس 2014
17. بصراحة .. في أمور الشام[101]!	29 مارس 2014
18. عوامل يجب اعتبارها في جهاد الشام - قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ [102]	16 أبريل 2014
19. خطاب مفتوح إلى الدولة[103] - الإنصاف فيما يجرى على أرض الشام من اختلاف	18 أبريل 2014
20. بيان براءة ومفاصلة[104] - ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيا عن بينة	19 إبريل 2014

[92] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72522

[93] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72538

[94] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72545

[95] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72552

[96] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72553

[97] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72553

[98] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72554

[99] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72557

100 http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72559

[101] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72564

[102] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72580

[103] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72582

[104] http://www.tariqabdelhaleem.net/new/Artical-72583